وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعـة ديـالـى
كلية التربية الأساسية

المبَاحثُ اللّغويّة والنَّحْويَّة في شَرْحِ اللُّمَع للوَاسِطِي الضَّرِير (توفي قبل٤٦٩هـ)

دراسة وتحليل

رسالةٌ قدَّمها

عمار أحمد حسن الحمدانيّ

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى
وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

مهدي عُبيد جاسم

ذو القعدة
أيلول
١٤٣٤هـ
٢٠١٣م

المُحتَوَيَاتْ

الموضـــوع	الصفحـة
المقدمة	١ ــ ٣
التمهيد : منهج الواسطي الضرير في شرح اللمع	٤ ــ ٢٥
أولاً : سيرة الواسطي الضرير وشروح كتاب اللمع	٤ ــ ١٠
ثانيًا : منهج الواسطي الضرير اللغوي والنحوي	١٠ ــ ٢٠
ثالثاً : موارده اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها	٢٠ ــ ٢٥
الفصل الأول : أدلة النحو	٢٦ ــ ٤٩
المبحث الأول : السماع	٢٦ ــ ٤٠
أولاً : القرآن الكريم وقراءاته	٢٧ ــ ٣١
ثانياً : الحديث النبوي الشريف والأثر	٣١ ــ ٣٤
ثالثاً : كلام العرب	٣٤ ــ ٤٠
المبحث الثاني : القياس	٤١ ــ ٤٤
أولاً : الألفاظ التي استعملها للتعبير عن القياس	٤١ ــ ٤٢
ثانياً : مراتب القياس	٤٢ ــ ٤٣
ثالثاً : أحكام أخرى تتعلق بالقياس	٤٣ ــ ٤٤
المبحث الثالث : التعليل	٤٥ ــ ٤٩
الفصل الثاني : المباحث الصوتية والصرفية في شرح اللمع	٥٠ ــ ٨٦
المبحث الأول : المصطلح الصوتي والصرفي	٥٠ ــ ٥٥
المبحث الثاني : الإمالة	٥٦ ــ ٦٢
المبحث الثالث : الميزان الصرفي	٦٣ ــ ٦٧
المبحث الرابع : النسب	٦٨ ــ ٧٢
المبحث الخامس : التصغير	٧٣ ــ ٧٧
المبحث السادس : موقف الواسطي الضرير من بعض مسائل الخلاف الصرفي	٧٨ ــ ٨٦
الفصل الثالث : المباحث النحوية في شرح اللمع	٨٧ ــ ١٥٨
المبحث الأول : المصطلح النحوي	٨٧ ــ ٩٨
المبحث الثاني : المقدمات النحوية	٩٩ ــ ١٠٨
أولاً : الكلام وما يتألف منه	٩٩ ــ ١٠١

ثانياً : التثنية والجمع	١٠١ – ١٠٣
ثالثاً : المعرفة والنكرة	١٠٣ – ١٠٧
رابعاً : الموصولات	١٠٧ – ١٠٨
المبحث الثالث : التراكيب النحوية	١٠٩ – ١٢٥
أولاً : المركب الاسمي (المبتدأ والخبر)	١٠٩ – ١١٣
ثانياً : نواسخ الابتداء (كان وأخواتها) و (إن وأخواتها)	١١٣ – ١٢٢
ثالثاً : المركب الفعلي	١٢٢ – ١٢٥
المبحث الرابع : المنصوبات	١٢٦ – ١٣٢
أولاً : المفعول به	١٢٦
ثانياً : المفعول فيه (الظرف)	١٢٦ – ١٢٨
ثالثاً : المفعول معه	١٢٨ – ١٣٠
رابعاً : الحال	١٣٠ – ١٣١
خامساً : التمييز	١٣١ – ١٣٢
المبحث الخامس : المجرورات	١٣٣ – ١٣٦
-حروف الجر	١٣٣ – ١٣٦
المبحث السادس : التوابع	١٣٧ – ١٤٦
أولاً : البدل	١٣٧ – ١٣٨

ثانياً : التوكيد	١٣٨ – ١٤٠
ثالثاً : العطف	١٤٠ – ١٤٥
رابعاً : الصفة	١٤٥ – ١٤٦
المبحث السابع : الأساليب	١٤٧ – ١٥٨
أولاً : الاستثناء	١٤٧ – ١٥٠
ثانياً : الاستفهام	١٥٠ – ١٥٢
ثالثاً : التعجب	١٥٢ – ١٥٣
رابعاً : الشرط	١٥٤
خامساً : النداء	١٥٥ – ١٥٨
الخاتمة	١٥٩ – 160
ثبت المصادر والمراجع	١٦١ – ١٨٣
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	**A – B**

تمهيد

سيرة الواسطي الضرير
ومنهجه في شرح اللمع

التمهيد

سيرة الواسطي الضرير ومنهجُهُ ومواده في شرح اللمع

أولاً : سيرة الواسطي الضرير وشروح كتاب اللمع :

١- اسمه ولقبُهُ : هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي النحوي الضرير ، يُكنّى بأبي نصر ، وتكاد تُجمع المصادر على لقبه بالواسطي الضرير ، ولم تذكر المصادر شيئًا عن مولده[١] . ولُقِّب بالواسطي نسبةً إلى واسط العراق[٢] ، وذكر السمعاني (ت٥٦٢هـ) أنّه " يقال لها : واسط القصب ، وقيل لها : واسط ؛ لأنّها وسط العراقين : البصرة والكوفة ، وهي واسطتها خرج منها جماعة من أهل العلم في كلّ فن ، وفيهم كثرة وشهرة "[٣] .

٢- شيوخه وتلاميذه : لم تذكر المصادر شيئًا عن شيوخ الواسطي الضرير ، أمّا عن تلاميذه فقد ذكرت أغلب المصادر التي ترجمت له أنّ للواسطي تلميذًا هو أبو الحسن طاهر ابن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) من أهم مؤلفاته كتاب شرح المقدمة المحسبة ، وشرح الجمل للزجاجي ، وشرح النخبة ، وشرح الأصول لابن السراج ، والتذكرة في القراءات السبع وغيرها من المؤلفات الذي أخذن عنه ، وبه تخرج[٤] ، وزوَّجَهُ من أُخته ، وكان يخدمه وبه انتفع إلى أن مات بمصر[٥] .

٣- آثاره : كانت مصنفات الواسطي الضرير قليلة ، فلم تذكر المصادر التي ترجمت له إلاّ ثلاثة كتب :

١- شرح الحماسة[٦] ، وهو مفقود .

٢- شرح اللمع ، وهو موضوع دراستنا .

---

(١) ينظر : معجم الأدباء : ٥/١٧ ، وبغية الوعاة : ٣٦٢/٢ .

(٢) ينظر : معجم البلدان (واسط) .

(٣) الأنساب : ٢٠٢/١٢ .

(٤) ينظر : معجم الأدباء : ٥/١٧ ، وبغية الوعاة : ٣٦٢/٢ ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢٥ – ٤٠ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء : ٥/١٧ ، وبغية الوعاة : ٣٦٢/٢ .

(٦) ينظر : كشف الظنون : ٦٩٢/١ .

٣- كتاب في النحو ، رتّبه على أبواب الجمل المسمى بـ (جمل الزجاجي)[١] .

٤- **وفاته** : إنّ المصادر التي ترجمت للواسطي الضرير تشير إلى أنّ الواسطي لَقِيَ أصحاب أبي علي ، وتنقّل في البلاد ، واستوطن مصر وتوفي قبل سنة (٤٦٩هـ)[٢] .

٥- **مذهبه النحوي من خلال شرحه** : يمكن التعرف على مذهب الواسطي الضرير من خلال المصطلحات التي استخدمها في كتابه ، أو ترجيحاته النحوية ، أو موافقاته لأعلام هذا المذهب أو ذاك ، أو ردوده على مذهب معيّن ، واتّضح من خلال البحث بصرية الواسطي الضرير من خلال ما يأتي :

١- اعتماده على المصادر البصرية كتبًا وأعلامًا بالدرجة الأولى .

٢- سار على منهج البصريين في الأخذ بالشائع الكثير من كلام العرب ، وعدم الاعتداد بالقليل أو النادر أو الشاذ .

٣- استعماله مصطلحات البصريين إلاّ مصطلح (المبني للمجهول) ، إذ استعمل المصطلح الكوفي (ما لم يسمّ فاعله) .

٤- وافق البصريين في مسائل نحوية احتدم فيها الخلاف النحوي بينهم وبين الكوفيين وردّ على الكوفيين فيها ، ومن أمثلة ذلك :

ذهب الكوفيون إلى أنّ (الواو) و(الألف) و(الياء) في الأسماء الستة هي الإعراب نفسه محتجين بتغيرها كما تتغير الحركات ، أمّا البصريون فقد ردّوا رأي الكوفيين بالأدلة الآتية :

١- الإعراب معنى في الاسم العرب زائد على حروفه فلو سقط احتفظ الاسم بدلالته على مسماه ، وهذه الحروف من الأسماء أنفسها ، فلو سقطت لم تدلّ الأسماء على مسمياتها ، فهي إذن ليست بإعراب .

٢- من الأسماء الستة اسمان يتألفان من حرفين فقط هما : (فو) و(ذو) فإذا قلنا : إنّ الواو فيهما إعراب وجب أن يتألفا من حرف واحد وهذا لا يجوز .

---

(١) ينظر : معجم الأدباء : ٥/١٧ ، وبغية الوعاة : ٢٦٢/٢ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء : ٥/١٧ ، وبغية الوعاة : ٦٢٦/٢ .

٣- إنّ الحركة التي هي علامة إعراب الاسم المفرد عند إفراده ، وهي نفسها علامة إعراب عند إضافته ، فيقال : (هذا غلامُ) و(هذا غلامُ زيدٍ) وهذا لا يتحقق في الأسماء الستة ، إذ يقال : (هذا أبٌ) و(هذا أبوك) . ولما أبطل البصريون كون هذه الحروف هي الإعراب نفسه قالوا : إنّها حروف الإعراب[١] ، وتابعهم في ذلك الواسطي الضرير محتج بالحجج نفسها[٢] .

شروح كتاب (اللمع) لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) :

حَظِيَ كتاب (اللمع) لابن جني بعناية العلماء من بعده ؛ نظرًا إلى مكانته وقيمته العلمية المتميزة فتناولوه بالشرح ، والتحليل ، والتعليل ؛ لذا تعددت الشروح التي اتّسمت بالسهولة ، ووضوح العبارة ، وتهذيب الأبواب وترتيبها ، وإيراد الشواهد ، واستعمال المصطلح النحوي ، وسأذكر من هذه الشروح :

أ- الشروح المحققة المطبوعة :

١- الفوائد القواعد : عمر بن ثابت أبو القاسم النحوي الضرير (ت٤٤٢هـ)[٣] ، حققه الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ، أطروحة دكتوراه عام (١٩٩٥م) في جامعة الموصل – كلية الآداب ، طبع في عمان وحقق الكتاب (رسالة دكتوراه) كلية اللغة العربية – الأزهر للطالب فتحي علي حسين ، ١٩٨١م .

٢- شرح ابن برهان : الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن بَرْهان الأسدي (ت٤٥٦هـ)[٤] ، حقّقه د. فائز فارس ونُشِرَ في الكويت سنة (١٩٨٤م) .

٣- شرح الواسطي الضرير : أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير النحوي (ت قبل٤٦٩هـ)[٥] حققه حسن عبد الكريم الشرع ، وحققه

---

(١) ينظر : الإنصاف (المسألة ٢) : ١٧/١ ، وشرح الكافية : ٢٧/١ ، وهمع الهوامع : ١٢٣/١ .

(٢) ينظر : شرح الواسطي : ٢٢ – ٢٣ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة : ٢١٧/٢ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٤) ينظر : إنباه الرواة : ٢١٣/٢ – ٢١٤ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء : ٥/١٧ ، وبغية الوعاة : ٣٦٢/٢ .

أيضًا محمد بن المسدي بن عبد الحي ، وحقّقه كذلك رجب عثمان محمد ، جامعة القاهرة سنة (٢٠٠٠م) ، وهو موضوع دراستنا .

٤- شرح جامع العلوم : علي بن الحسن الضرير النحوي الأصفهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ)[١] ، حقّقه إبراهيم محمد أبو عبادة ، أطروحة دكتوراه – كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض سنة (١٤٠٣هـ) ، وحقّقه محمد خليل مراد الحربي ، جامعة بغداد – كلية التربية للبنات سنة (١٩٩٨م) ، نشرت دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد الجزء الأول منه سنة (٢٠٠٠م) .

٥- شرح العلوي الكوفي : عمر بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن علي بن يحيى بن الحسين العلوي الزيدي الكوفي (ت٥٣٩هـ)[٢] ، قدّمه (رسالة ماجستير) دراسة وتحقيق علاء الدين حمدية ، إلى جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية (١٤٠٤هـ) وطُبِعَ سنة (٢٠٠٥م) في دار عمّار في الأردن .

٦- شرح أبي البقاء العكبري : عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوي الضرير البغدادي (ت٦١٦هـ)[٣] ، حقّقه الدكتور عبد الحميد حمد محمود ونشرته جامعة قار يونس – بنغازي عام (١٩٩٤م) .

٧- شرح ابن الخباز : شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلي النحوي (ت٦٣٧هـ)[٤] ، قام بتحقيقه ودراسته الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب في كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر ، ودرس هذا الكتاب برسالة ماجستير بعنوان (توجيه اللمع لابن الخباز – دراسة لغوية نحوية) جامعة ديالى – كلية التربية عام (١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م) .

---

(١) ينظر : بغية الوعاة : ١٦١/٢ ، وإنباه الرواة : ٢٤٨/٢ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ٢١٥/٢ ، وإنباه الرواة : ٣٢٤/٢ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة : ٣٨/٢ – ٤٠ ، وإنباه الرواة : ١٩٦/٢ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٤) ينظر : كشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ ، وشرح الواسطي (مقدمة المحقق) : ١٤ .

ب- الشروح المخطوطة :

١- شرح ابن الدهان : عبد الله بن أسعد بن علي بن عيسى أبو الفرج الموصلي (ت٥٦٩هـ) ، ذكر بروكلمان أنّ نسخة منه في مكتبة (شهيد علي باشا) بتركيا تحت رقم (٩٣٩)[١] ، وتوجد مخطوطة منه أيضًا في دار الكتب التيمورية الجزء الثاني برقم (١٧١)[٢] .

٢- شرح ابن هشام الأنصاري : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)[٣] ، ومن هذا الشرح نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٧٠)[٤] .

ج- الشروح المفقودة :

١- شرح الفارقي : الحسن بن أحمد الفارقي (ت٤٧٧هـ)[٥] .

٢- شرح الفارقي : أبو نصر حسن بن أسد الفارقي (ت٤٨٧هـ)[٦] .

٣- شرح الطائي : الحسن بن علي بن محمد بن محمد بن عبد العزيز الطائي (ت٤٩٨هـ)[٧] .

٤- شرح المهاباذي : أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير (ت٥٠٠هـ)[٨] .

٥- شرح الكرماني : محمد بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي (ت٥٠٠هـ)[٩] .

٦- شرح التبريزي : يحيى بن علي بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام التبريزي (ت٥٠٢هـ)[١٠] .

---

(١) ينظر : إنباه الرواة : ١٠٤/٢ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٢) ينظر : تاريخ الأدب العربي : ٢٤٧/٢ ، وشرح الواسطي (مقدمة المحقق) : ١٣ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة : ٦٨/٢ – ٦٩ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٤) ينظر : تاريخ الأدب العربي : ٢٤٧/٢ .

(٥) ينظر : كشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ ، وشرح الواسطي : ١٢ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة : ٥٠٠/١ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٧) ينظر : بغية الوعاة : ٥١٥/١ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٨) ينظر : بغية الوعاة : ٣٢٠/١ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٩) ينظر : بغية الوعاة : ٢٧٧/٢ – ٢٧٨ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(١٠) ينظر : البلغة : ٣١٥ ، وبغية الوعاة : ٣٣٨/٢ .

٧- شرح الخويّي : أبو القاسم ناصر بن أحمد الشيرازي (ت٥٠٧هـ)[١] .

٨- شرح ابن الشجري : هبة الله بن علي بن محمد بن عبد الله بن حمزة أبو السعادات الشجري (ت٥٤٢هـ)[٢] .

٩- شرح ابن حميدة الحلي : محمد بن علي بن أحمد أبو عبد الله المعروف بابن حميدة الحلي (ت٥٥٠هـ)[٣] .

١٠- شرح ابن الخشاب : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧هـ)[٤] .

.

١١- شرح شميم الحلي : علي بن عنتر بن ثابت أبو عبد الله المعروف بشميم الحلي (ت٦٠١هـ)[٥] .

١٢- شرح الواسطي : القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي (ت٦٢٦هـ)[٦] .

١٣- شرح الخفاف : أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي (ت٦٥٧هـ)[٧] .

١٤- شرح العيني : محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)[٨] .

ثانيًا : منهج الواسطي الضرير اللغويّ والنحويّ :

١- مقدمة الكتاب :

---

(١) ينظر : كشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ ، وشرح الواسطي (مقدمة المحقق) : ١٢ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ٣٢٤/٢ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة : ١٧٣/١ ، وإنباه الرواة : ١٨٥/٣ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة : ٩٩/٢ ، وإنباه الرواة : ٩٩/٢ – ١٠١ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة : ٢٦١/٢ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٦) ينظر : بغية الوعاة : ١٥٧/١ ، وإنباه الرواة : ٢٤٨/٢ .

(٧) ينظر : بغية الوعاة : ٤٧٣/١ ، وكشف الظنون : ١٥٦٢/٢ – ١٥٦٣ .

(٨) ينظر : بغية الوعاة : ٢٧٥/٢ – ٢٧٦ ، وشرح الواسطي (مقدمة المحقق) : ١٥ .

من الواضح أنّ الكثير من الكتب اللغوية المتقدمة قد خلت من التقديم ، إذ يكتفي المؤلف بالبسملة ، ثمّ ينتقل إلى الحديث عن موضوعه ، فكتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) ، و(إصلاح المنطق) لابن السكّيت (ت٢٤٤هـ) ، و(المقتضب) للمبرد (ت٢٨٥هـ) ، وكتب أخرى تبدأ بالبسملة ، ثمّ تبدأ بنصّ الكتاب مباشرةً .

في حين أنّ الزجاجي (ت٣٣٧هـ) قد بدأ كتابه (الإيضاح في علل النحو) بمقدمة مطولة ، أمّا أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) فقد سار على هذا المنهج أيضًا في كتابيه : (الإيضاح) و (التكملة) ، وإذا وصلنا إلى ابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتابه (اللمع) في العربية لم نجده يقدم لكتابه مقدمة يُبيّن فيها سبب التأليف ، أو منهجه في كتاب (اللمع) ، بل اكتفى بنسبة الكتاب إليه ؛ ولهذا يمكن القول : إنّ التقديم لا يسير على وتيرة واحدة في أيّ قرن من القرون ، بل هو مختلف من قرن إلى آخر في جميع الكتب سواء أكانت علمية أم تعليمية[١] .

أمّا إذا انتقلنا إلى الواسطي الضرير (توفي قبل٤٦٩هـ) فلم نجد مقدمة لشرح (اللمع) يذكر فيها سبب شرحه لكتاب (اللمع) ومنهجه الذي سار عليه ، بل إنّه اكتفى بالبسملة ثمّ انتقل إلى موضوعات الكتاب ، وبهذا فإنّه قد تابع ابن جني في ترك التقديم ، وطائفة من شُرّاح (اللمع) مثل : الثمانيني (ت٤٤٢هـ) ، وابن برهان (ت٤٥٦هـ) ، وجامع العلوم (ت٥٤٣هـ) .

٢- ترتيب الموضوعات :

لم يُعْنَ العلماء الأوائل بترتيب الموضوعات ، فكتاب سيبويه وهو أول كتاب وصل إلينا لا نجد فيه عناية بترتيب الموضوعات ، بل إنّ كثيرًا من الموضوعات قُدِّمت وكان حقّها التأخير ، وأخرى أُخِّرت وكان حقّها التقديم ، وكذلك الأمر نفسه في كتاب (المقتضب) للمبرد أيضًا فموضوعات الكتاب غير مرتبة على أساس منطقي واضح ، والأمر نفسه في كتاب (الجمل) للزجاجي فهو مضطرب الترتيب والتنسيق للموضوعات ولا يخضع لفكرة معينة[٢] ، حتى إذا وصلنا إلى أبي علي

---

(١) ينظر : شروح اللمع – موازنة (أطروحة) : ٢٨ .

(٢) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : ٣٦ ، وشروح اللمع – موازنة : ٢٩ .

الفارسي في كتابه (الإيضاح) وجدنا أنّ الترتيب لموضوعات النحو يقوم على أساس التنظيم والتنسيق المنهجي الواضح في كتابه (الإيضاح) ، كما أنّه يَفْصِل أبواب الصرف عن أبواب النحو في كتابه (التكملة) ، فإذا انتقلنا إلى تلميذه ابن جني وجدناه أكثر تنسيقًا وترتيبًا للموضوعات في كتابه (اللمع) ، ولا شكَّ أنّه قد أفاد من تنظيم أستاذه أبي علي الفارسي[١] .

وقد تضمن كتاب (اللمع) الأبواب الآتية : (الكلام وأنواعه ، باب المعرب والمبني ، باب الإعراب والبناء ، باب إعراب الاسم الواحد ، باب إعراب الاسم المعتل ، باب الأسماء الستة ، باب التثنية ، ذكر الجمع ، باب جمع التذكير ، باب جمع التأنيث ، باب جمع التكسير ، باب الأفعال ، معرفة الأسماء المرفوعة ، باب المبتدأ ، باب خبر المبتدأ ، باب الفاعل ، باب المفعول الذي جعل الفعل حديثًا عنه (وهو ما لم يسمّ فاعله) ، باب كان وأخواتها ، باب (ما) المشبهة بليس ، باب إنَّ وأخواتها ، باب (لا) في النفي ، معرفة الأسماء المنصوبة ، باب المفعول المطلق ، باب المفعول به ، باب المفعول فيه ، باب ظرف الزمان ، باب ظرف المكان ، باب المفعول له ، باب المفعول معه ، باب الحال ، باب التمييز ، باب الاستثناء ، معرفة الأسماء المجرورة ، باب حروف الجر ، باب (مُذ) و (منذُ) ، باب (حتى) ، باب الإضافة ، معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه ، باب الوصف ، باب التوكيد ، باب البدل ، باب عطف البيان ، باب العطف ، باب النكرة والمعرفة ، باب النداء ، باب الترخيم ، باب الندبة ، باب إعراب الأفعال وبنائها ، باب الحروف التي تنصب الفعل ، باب حروف الجزم ، باب الشرط وجوابه ، باب التعجب ، باب (نِعْمَ ، وبِئْسَ) ، باب حبّذا ، باب عسى ، باب كَمْ ، معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف ، باب العدد ، باب الجمع ، باب القسم ، باب الموصول وصلته ، باب الحروف الموصولة ، باب النونين ، باب النسب ، باب التصغير ، باب ألفات القطع والوصل

---

(١) ينظر : نفسه : ٣٨ .

، باب الاستفهام ، باب ما يدخل على الكلام فلا يغيّره ، باب الحكاية ، باب الخطاب ، باب الإمالة)[١] .

وقد تحدث ابن جني عن مجيء أبواب الصرف بعد أبواب النحو قائلاً : " فالتصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنّما هو لمعرفة أحواله المنتقلة ... وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المنتقلة ، إلاّ أنّ هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصًا صعبًا بُدِئَ قبله بمعرفة النحو ، ثمّ جِيءَ به بعدُ ؛ ليكون الارتياض في النحو مُوَطأً للدخول فيه ومُعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرّف الحال "[٢] .

وابن جني في فصله أبواب النحو عن أبواب الصرف كان متابعًا في ذلك لسيبويه ، وابن السراج ، أمّا الواسطي الضرير فإنّه لم يلتزم النهج الذي سار عليه ابن جني في ترتيب الموضوعات في كتابه (شرح اللمع) ، بل كان مخالفًا له في تقديم بعض الأبواب وتأخير بعضها حيث قدّم (باب الإضافة) على (باب مُذْ ومُنْذُ) وقدّم (باب حبّذا) على (باب نِعْمَ وبِئْسَ) من دون ذكر السبب[٣] .

٣- أسلوب الحوار والمناقشة :

عُنِيَ العلماء القدماء بأسلوب الحوار والمناقشة ، وقد أكثروا منه عند شرحهم للمسائل اللغوية والنحوية ، ولعلّ أقدم ما وصل إلينا منه ما رُوِيَ في أول لقاء للزجاج (ت٣١١هـ) بأبي العباس المبرّد عندما أمره ثعلب (ت٢٩١هـ) بفضّ حلقة المبرد أنّ الزجاج سأل المبرد عن مسائل وبعد أن انتهى المبرد من الإجابة عن هذه المسائل ، قال المبرد للزجاج : أقَنَعتَ بالجواب ؟ قال الزجاج : نعم ، فقال أبو العباس للزجاج : فإن قال لك قائل : في جوابنا هذا كذا وكذا ، وجعل أبو العباس يوهن جواب

---

(١) ينظر : اللمع : ٣٦٩ – ٣٧٢ .

(٢) المنصف : ٤ – ٥ ، وينظر : توجيه اللمع لابن الخباز – رسالة ماجستير : ٢٤ .

(٣) ينظر : شرح الواسطي : ٣٦٩ – ٣٧٢ .

المسألة ويفسده حتى أتى على المسائل كلّها ، ثمّ عادَ وردَّ على جميع تلك الاعتراضات ، وصحّح الجواب الأول[١] .

وهكذا أصبح أسلوب الحوار والمناقشة سمة من سمات التأليف اللغوي والنحوي[٢] ، وهذا الأسلوب يساعد على تيسير استيعاب العلوم المختلفة وتوضيحها وفهمها ؛ لأنّ أسلوب الحوار والمناقشة يجذبان انتباه السامع أو القارئ للموضوع المراد إلقاؤهُ أو تدريسه[٣] .

وقد استعمل هذا الأسلوب الواسطي الضرير ، إذ نجده يعرض رأي أحد العلماء ثمّ يعترض عليه ، ثمّ يردّ هذا الاعتراض ويدافع عن صاحب هذا القول أو الرأي حتى يصل إلى الرأي الذي يراهُ صائبًا ، وكان غالبًا ما يبدأ هذا الأسلوب بإثارته سؤالاً يجيب عنه مستعملاً ألفاظًا مثل : (فإن قيل) ، أو (فإن قال قائل) ، فيكون الجواب (قلت) أو (الجواب) ، وقد أفاد الواسطي الضرير من هذا الأسلوب كثيرًا في عرض المسائل اللغوية والنحوية التي تعرض لشرحها . وسأذكر على هذا الأسلوب مثالين يوضحانه :

الأول : استعمل الواسطي الضرير هذا الأسلوب في حذف تاء التأنيث من الاسم المؤنث في الجمع قوله : " فإن كان في الاسم المؤنث تاء التأنيث حذفتها في الجمع ؛ لئلا تجمع بين تأنيثين ، تقول في جمع مسلمة : مسلمات ، وكان الأصل : مُسْلِمَتَات فحذفت التاء الأولى وكانت أولى بالحذف ؛ لأنّ الثانية تدلّ على الجمع والتأنيث ، فإن قيل : أنتم تقولون في جمع (حُبْلى) حُبْلَيات ، فقد جمعتم بين تأنيثين وهو الياء والألف والتاء ؟ فالجواب : إنّ الألف في (حُبْلى) للتأنيث فلمّا جمعناها انقلبت ياءً لئلا يُجمع بين ألفين ، فألف التأنيث قد زالت بقلبها ياءً أن تكون للتأنيث

---

(١) ينظر : المقتضب (مقدمة المحقق) : ١٦/١ ، وطبقات النحويين واللغويين : ١٠٩ – ١١٠ ، وشروح اللمع – موازنة : ٣١ .

(٢) ينظر : الخصائص : ١٧١/١ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٧ ، والمقتصد : ١٨٨/١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، والاقتراح : ٨٧ ، ٩٦ .

(٣) ينظر : توجيه اللمع (رسالة) : ٣٠ .

، فإن قال : لِمَ قلبتم الألف في (حُبلى) ياءً إذا جمعتموها ولم تحذفوها فتقولوا : حُبْلات ؟ قيل له : كرهنا أن يتلبس بالواحد إذا أضفْتَه "[١] .

الثاني : ومن الأمثلة أيضًا استعمال الواسطي الضرير هذا الأسلوب في (باب ما يدخل على الكلام فلا يغيّره) قائلاً : " هو كلّ ما دخل على الاسم تارةً ، وعلى الفعل أخرى نحو : إنّما ، ولعلّما وأخواتهما ، ألا ترى أنّ الفعل يكون بعد هذه الأحرف والاسم ، تقول : إنّما قام زيدٌ ، وإنّما زيدٌ قائم ، فإن قيل : لِمَ وجب إذا وَلِيَه الاسم والفعل ألاَّ يعمل ؟ قيل له : إذا دخل الحرف على الاسم صار معناه في الاسم ، وإذا دخل على الفعل صار معناه فيه ، ومُحال أن يكون معنى الاسم معنى الفعل ، وبهذا استُدلَّ بقولهم في إبطال عمل (ما) : وإنّما يعمل الحرف في الشيء إذا اختصّ به ولم يدخل إلاّ عليه ، فإن قيل : فالألف واللام يختصّ بالاسم ولا يعمل فيه ؟ وكذلك السين وسوف تختصّ بالفعل ولا تعمل فيه ؟ فالجواب : إنّ هذه الحروف أحدثتْ فيما بعدها معنًى لم يكن فيه قبل دخولها ، وهو التعريف في الاسم والاستقبال في الفعل فصارت كبعض أجزائه ، وبعض الشيء لا يعمل فيه "[٢] .

٤- تأجيل القول في بعض المسائل اللغوية والنحوية :

إنّ الواسطي الضرير كان يؤجل بعض المسائل اللغوية والنحوية إلى أبوابها ، إذ كان حريصًا على هذا الأسلوب تجنبًا للاضطراب والتكرار الممل ؛ فلهذا كان يذكرها في مواضعها من الكتاب ، ويدلّ هذا أيضًا على أنّ الواسطي الضرير التزم المنهج الذي سار عليه ابن جني في كتابه (اللمع) فلم يخرج عن المنهج الذي سار عليه .

ومن الأمثلة التي توضح لنا هذا الأسلوب قوله في (باب إعراب الاسم الواحد) : " وهو على ضربين : صحيح ، ومعتل ، فالمعتل ثلاثة أنواع : ما في آخره ألف مفردة نحو : عصى وحُبلى ، والثاني : ما في آخره ياء خفيفة وقبلها كسرة نحو : القاضي والداعي ، والثالث : ما آخره واو وهي الستة : أبوك ، وأخوك ،

---

(١) شرح الواسطي : ٢٥ – ٢٦ .

(٢) نفسه : ٢٦٩ .

وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مالٍ ، ولكلّ واحدةٍ من هذه العلامات باب يذكر فيه "[١] .

ومن ذلك أيضًا قوله في (باب الجرّ) وهو يشرح حروف الجرّ : " ومنها (مُنْذُ) و (مُذْ) إذا جرّتا فمعناهما من تقول : ما رأيتُهُ منذُ يومين ، ولهما باب يأتي "[٢] .

٥- الاختصار :

من الأمور المنهجية المهمة التي التزم بها الواسطي الضرير في كتابه (شرح اللمع) هو الاختصار ، ومن الأمور التي تدلّ على الاختصار أنّه كان يحيلُ على ما سَبَقَ ذكرُهُ عندما يواجه مسائل متشابهة ؛ تجنبًا للتكرار وطلبًا للاختصار ، من ذلك قوله في (باب الحال) وهو يشرح وقوع الجملة حالاً قائلاً : " فالجملة على ضربين : جملة من ابتداء وخبر ، وفعلٍ وفاعل ، فالابتداء والخبر لا تعديل فيها "[٣] . ومنه أيضًا ما جاء في (باب الموصولات) في كلامه عن الأسماء الموصولة قوله : " وأمّا (ما) فقد ذكرتُ أقسامها في بابها "[٤] .

٦- التأثر بالمنطق :

إنّ تأثر الواسطي الضرير بالمنطق كان واضحًا من خلال عبارات وأقوال كان يرددها ويستدلّ بها في تطرقه للمسائل اللغوية والنحوية في كتابه ، وأيضًا تأثر بالمنطق من خلال نظرية العامل وهي التي يقول عنها الدكتور فاضل صالح السامرائي : " نحن نعلم أنّ النحو العربي قائم على نظرية العامل ، وهي نظرية أكثرها مأخوذة من علم الكلام تقريبًا ، فكلّ معمول لا بدَّ له من عامل كما أنّ كلّ معلولٍ لا بدَّ له من علة ... "[٥] . وقد شبّه الواسطي الضرير تقديم الحال على عاملها ، إذ لا يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان فعلاً متصرفًا نحو قوله تعالى

---

(١) شرح الواسطي : ١٤ .
(٢) نفسه : ٩٤ .
(٣) شرح الواسطي : ٧٤ .
(٤) نفسه : ٢٣٢ .
(٥) ابن جني النحوي : ١٩١ .

:﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر : ٧] فقدّم (خشعًا) على (يخرجون) ، أمّا إذا كان الحال معنى غير متصرف ، فلا يجوز تقديم الحال على العامل ، مثل : (هذا زيدٌ قائمًا)[١] .

ومن الأمثلة أيضًا على تأثره بالمنطق قوله في (باب المعرفة والنكرة) : " النكرات بعضها أعمّ من بعض ، فأعمّ الأشياء وأبهمها شيءٌ ، ومُحْدِثٌ أخصّ من شيء ؛ لأنّ كلّ محدثٍ شيء ، وليس كلّ شيءٍ محدثًا ، وجسم أخصّ من محدث ؛ لأنّ كلّ جسم محدث ، وليس كلّ محدثٍ جسمًا ، وإنسان أخصّ من جسم ؛ لأنّ كلّ إنسان جسم ، وليس كلّ جسمٍ إنسانًا ، وعلى هذا تجري النكرات في الإبهام والتخصيص "[٢] .

٧- العناية بالمعاني اللغوية :

عُنِيَ الواسطي الضرير بتوضيح معاني بعض الألفاظ الغريبة سواء أكانت هذه الألفاظ قد وردت في نصّ المصنف أم في شرحه للنصّ والأبيات الشعرية التي استشهد بها ابن جني في كتابه (اللمع) ، والأبيات التي استشهد بها الواسطي الضرير ، ويبدو أنّ الغاية من عمل الواسطي الضرير هو تسهيل موضوعات الكتاب ، فتوضيح المعاني لبعض الألفاظ الغريبة يُسهل على القارئ والمتعلم فهم المسألة اللغوية والنحوية من دون الرجوع إلى المعجمات العربية .

ومن الأمثلة على هذا الأسلوب قوله في (باب ظرف المكان) : " والفعل يعمل في المبهم من ظرف المكان دون المختصّ ، ومعنى المختصّ أنّه محدود محصور القدر ... "[٣] .

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٧١ – ٧٢ .

(٢) نفسه : ١٣١ .

(٣) شرح الواسطي : ٦٦ .

ومن الأمثلة على هذا الأسلوب أيضًا ذكره لأقسام البدل وتوضيحه معنى الاشتمال ، إذ قال : " ومعنى الاشتمال أن يكون معنى الكلام الأول دالاً على الثاني "[١] ، ومن الأمثلة أيضًا في شرحه لنص المصنف قوله في (باب الجمع) : " وقد حُكِيَ دُئِل وهو اسم دابة "[٢] ، ومنه أيضًا توضيح لفظة وردت في بيت شعري استشهد به المصنف في (باب ما يدخل على الكلام فلا يغيّره) وهو قول النابغة الذبياني[٣] :

قالتْ أَلا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

قوله : " (فَقَدِ) بمعنى : حَسْب "[٤] .

٨- العناية بلغات القبائل :

اعتمد النحاة في استنباط القواعد العربية على السماع واستقراء كلام العرب ، فدعتهم هذه الحاجة إلى شدّ الرحال إلى القبائل العربية المختلفة ؛ لأخذ اللغة من أفواه العرب الخُلَّص ، وقد وُضِعَت شروطٌ معروفة للقبائل التي تؤخذ عنها اللغة[٥] ، وتشدد البصريون في تلك الشروط فقصروا السماع على قبائل معينة وهم : قيس ، وتميم ، وأسد ، فإنّ هؤلاء هم الذين أكثر ما أُخِذَ عنهم ، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثمّ هُذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل[٦] .

أمّا الكوفيون فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون ، وكذلك اعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الأخذ عنها والاستشهاد بها ، وهي لغات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من تميم وأسد ، وأعراب سواد

---

(١) نفسه : ١١٢ .

(٢) نفسه : ٢١٧ .

(٣) ديوانه : ١٤ .

(٤) شرح الواسطي : ٢٧٠ .

(٥) ينظر : الحروف : ١٤٦ – ١٤٧ ، والاقتراح : ٥٦ – ٥٧ .

(٦) ينظر : الحروف : ٥٦ ، والمزهر : ٢١١/١ .

بغداد من أعراب الحُطَمِيَّة[١] ، الذين غلّط البصريون لغتهم ولحّنوها[٢] ، مما يدلّ على أنّ الكوفيين قد وسّعوا دائرة السماع فكَثُرَت القبائل التي أخذت عنها[٣] ، إلاّ أنّ الدكتور مهدي المخزومي قد دافع عن الكوفيين فيما اعتمدوا عليه من لهجات القبائل ، إذ ذكر أنّه لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنّهم كانوا يترخصون كلّ الترخص في قبول اللهجات واللغات ، ولكنّهم وثقوا بأولئك ورووا لغتهم التي لا يصحّ إغفالها وخاصّة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع فقد انبنى كثير من أحكامهم على ما رصدوه في القراءات من أساليب عربية صحيحة[٤] .

وقد عدَّ ابن جني لغات العرب على اختلافها كلّها حجة لا يصحّ ردّ أيّ منها ، إذ قال : " وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها ... "[٥] . وقد ضمَّ كتاب سيبويه لغات قبائل عربية متعددة ، وإن كانت لغتا لغتا تميم والحجاز أكثر ورودًا فيه من باقي اللغات[٦] ، وقد عُنِيَ الواسطي الضرير بلغات العرب بوصفها مصدرًا من مصادر السماع التي اعتمد عليها النحويون لاستنباط قواعدهم النحوية ، وقد استشهد الواسطي الضرير بها كثيرًا في مواضع مختلفة من كتابه إلاّ أنّه في الغالب أغفل نسبتها إلى أصحابها ، ولغات القبائل التي ذكرها في كتابه هي : تميم ذكرها في سبعة مواضع ، والحجاز ذكرها في خمسة مواضع ، ولغة بني الحارث بن كعب ذكرها مرة واحدة فقط .

إنّ إكثار الواسطي الضرير من الاستشهاد بلغتي تميم والحجاز يدلّ على اعتداده بهما ، ويمكن أن نلاحظ على هذا الاستشهاد ما يأتي :

---

(١) (الحُطَمِيَّة) بالضم ثمّ الفتح وكسر الميم وياء مشددة قرية على فرسخ من بغداد من الجانب الشرقي من نواحي الخالص ، ينظر : معجم البلدان (حطمية) .

(٢) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٣١ – ٣٣٢ ، والشاهد وأصول النحو : ٨١ .

(٣) ينظر : القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة : ٤١ – ٤٦ .

(٤) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٣١ – ٣٣٢ ، والشاهد وأصول النحو : ٨١ .

(٥) الخصائص : ١٠/٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ١٩٥/٥ – ٢٠٢ .

١- لم ينسب أغلب اللغات التي استشهد بها إلى القبائل الناطقة بها ، ولا سيّما إذا تعددت اللهجات في لفظة معينة ، بل يكتفي بذكر الأصل فيها ، والأكثر في الاستعمال ، من ذلك قوله في (باب نِعْمَ وبِئْسَ) : " في كلّ واحد أربع لغات : نَعِمَ ، ونَعْمَ ، ونِعِمَ ، ونِعْمَ ، فنَعِمَ مثل : عَلِمَ وهو الأصل ، ونَعْمَ مُسكن ميمُهُ ، ونِعِمَ اتبع النون كسرة العين ، ونِعْمَ مُسَكّن من هذا وهو الأكثر في الاستعمال "[١] وهذه اللغة نسبها ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)[٢] ، والدمياطي (ت١١١٧هـ)[٣] إلى كنانة وهذيل ، ومثله :

بِئْسَ ، وبَأَسَ ، وبَئِسَ ، وبِئِس حكاهنّ الجوهري[٤] . ثمّ ذكر اللغة الأخرى في (باب الموصولات) التي لم ينسبها إلى أصحابها ، إذ قال : " فأمّا الذي ففيها لغات الذيُّ مشددٌ ، الذي مُخففٌ ، والذِي ، والذْي ... وتثنية الذي : اللذان في الرفع ، واللّذين في النصب والجر ، وجمع الذي : الذين بالياء في كلّ حال ، وقد حكى الذون "[٥] ، وهي لغة بني هذيل[٦] .

٢- يذكر لغات العرب في المسألة الواحدة مع تعيين الأقيس والأجود منها ، من ذلك قوله في إعمال (ما) عمل (ليس) : " وقد اختلف العرب فيها فأهل الحجاز يعملونها عمل (ليس) إذا تقدم الاسم وتأخر الخبر ولم تدخل إلاّ بينهما ... وبنو تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر كهل ، ولولا ، وهي أقيس اللغتين ؛ لأنّها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان هذه صورته لِمَ لم يعمل ؟ لأنّ عامل الاسم غير عامل الفعل ، ومحالٌ أن يكون سواء "[٧] ،

---

(١) شرح الواسطي : ١٨٨ .

(٢) ينظر : النشر في القراءات العشر : ٢٠٢/٢ .

(٣) ينظر : الإتحاف : ٢٢٤ .

(٤) ينظر : شرح الواسطي : ١٨٨ ، والصحاح (بئس) .

(٥) شرح الواسطي : ٢٣١ – ٢٣٢ ، وينظر : الكتاب : ٤١١/٣ ، ومختار الصحاح (لذي) : ٣٢٣ .

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٤٤/١ .

(٧) شرح الواسطي : ٤٦ .

ومن ذلك قوله أيضًا في تركيب العدد : " فإذا صرت إلى المؤنث قلت : إحدى عشرة امرأة ، وثلاث عشرة امرأة ، تحذف الهاء من الأول ، وتثبتها في الثاني بعكس المذكر ، وفي عشرة إن كان لمذكر فتحت الشين ، وفي المؤنث لغتان أجودهما إسكان الشين ، وهي لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يكسرونها "[١] .

٣- لم يكتفِ بذكر لغات العرب وإنّما علل استعمالهم لها ، من ذلك تعليله لغة أهل الحجاز في (باب الحكاية) عند استفهامهم عن علم ورد في كلام المتكلم ، فإنّهم يحكون كلام المتكلم فإن رفع رفعوا ، وإن نصب نصبوا ، وإن جرَّ جرّوا ، فإن قال قائل : جاء زيدٌ ، قالوا : مَنْ زيدٌ ؟ وإن قال : رأيتُ زيدًا ، قالوا : مَنْ زيدًا ؟ وإن قال : مررتُ بزيدٍ ، قالوا : مَنْ زيدٍ ؟ قال الواسطي الضرير : " وإنّما اختاروا هذا ؛ لأنّهم لو لم يفعلوا هذا لالتبس أن يكون السؤال عن زيدٍ آخر ، فإذا أعربوا بالإعراب المتقدم عُلِمَ أنّ السؤال عنه لا عن غيره "[٢] .

ثالثًا : موارده اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها

أ / موارده اللغوية والنحوية

من المعلوم أنّ أول ما وصل إلينا من مصادر النحو هو كتاب سيبويه ، وقد حوى هذا الكتاب علمَ الخليل (ت١٧٥هـ) وآراء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر (ت١٥٠هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) وأبي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر (ت١٧٧هـ) ، وغيرهم من العلماء ، وقد توالت التواليف اللغوية والنحوية بعده ، الخالف يأخذ من السالف ويزيد عليه ما يُعنى له[٣] ، وهذا ما كان أيضًا في شرح (اللمع) للواسطي الضرير ، فقد استقصى الواسطي الضرير مادة شرحه اللغوية والنحوية من كتب السابقين ومؤلفاتهم فضلاً عن كتاب (اللمع) مادة شرحه ، وقد نقل الكثير من آراء العلماء الذين سبقوه سواء أكانت هذه

---

(١) نفسه : ٢١٣ .

(٢) شرح الواسطي : ٢٧٥ ، وينظر : الكتاب : ٢١٣/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦٥/٣ .

(٣) ينظر : شروح اللمع موازنة (أطروحة) : ٥٧ .

الآراء منسوبة إلى الكتب الواردة فيه أم غير منسوبة ويمكن بيان مصادر الواسطي على النحو الآتي :

١- الكتب :

على الرغم من كثرة الآراء الواردة في شرح (اللمع) إلاّ أنّ الواسطي الضرير لم ينسب هذه الآراء إلى الكتب ، بل كان ينسب الرأي إلى العلماء ، فلم يذكر إلاّ كتابًا واحدًا وهو (شواذ اللغة) لقطرب (ت٢٠٦هـ)[١] .

٢- العلماء :

استقصى الواسطي الضرير آراء أغلب العلماء في اللغة والنحو ، وهم في الغالب من المعروفين في هذين العلمين ، وفيما يأتي ذكر أسماء العلماء وعدد المرات التي ذكرهم فيها :

العالم	عدد مواضع ذكره
عيسى بن عمر الثقفي (ت١٥٠هـ)	٥
أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)	٥
الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)	١١
أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)	٦٥
يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)	٨
محمد بن المستنير قطرب (ت٢٠٦هـ)	١
أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)	٧
سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)	٣٦
أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت٢٢٥هـ)	٣
أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي (ت٢٤٩هـ)	١
أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت٢٤٩هـ)	٦
أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)	١٥

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٣ – ٤ .

أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)	٤
أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧هـ)	١
أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)	٦
أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)	٢٩
علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)	١
أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)	٢

أمّا القُرّاء فقد ذكر الواسطي الضرير واحدًا منهم وهو عبد الله بن عامر بن يزيد (ت١١٨هـ) ذكره مرتين .

٣- طرائق ذكر الأعلام :

اتبع الواسطي الضرير طريقتين في ذكر العلماء الذين أخذ عنهم مادته اللغوية والنحوية وهما :

١- ذكر كنية العالم ولقبه .

٢- ذكر اسم العالم ، أو لقبه ، أو كنيته فقط .

ومن الأمثلة على أسلوبه الأول قوله في (باب نِعْمَ ، وبِئْسَ) : " فاعل نعم وبئس على ثلاثة أقسام ... الثالث : أن يكون مضمرًا يفسره بنكرة منصوبة نحو : نِعْمَ رجلاً ، التقدير : نِعْمَ الرجلُ رجلاً ، ولا يجوز إظهار هذا المضمر ، وقد قال أبو العباس المبرد[١] : إن قلت نِعْمَ الرجلُ رجلاً كان (رجلاً) الثاني تأكيدًا للأول ... "[٢] .

أمّا الطريقة الثانية المتمثلة بذكر العلماء بأسمائهم فقوله في (باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة) : " فأمّا (لَنْ) فعند الخليل أصلها : لا أنْ ثمّ حذف الألف من (لا) والهمزة من (أنْ) فبَقِيَ (لَنْ) ، وفُعِلَ ذلك ؛ لثقل العوامل "[٣] .

أمّا ذكره العلماء بألقابهم فمثاله ما قاله في (باب الجرّ) : " ... وقد حكى الأخفش أنّ (رُبَّ) اسم ، ويلزم المجرور بعد ربّ الصفة ... "[٤] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ١٤٨/٢ .

(٢) شرح الواسطي : ١٨٩ .

(٣) نفسه : ١٦٥ .

(٤) نفسه : ٩١ .

أمّا ذكر العلماء بكناهم فمثاله ما قاله في (باب حروف النسق) : " وأمّا (إمَّا) فتبتدئ بها شاكًّا تقول : ضربتُ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا ، وقد اختلف فيها : هل هي حرف عطف أو لا ؟ فـ (أبو علي) لا يجعلها من حروف العطف لشيئين : أحدها للابتداء بها ، وحروف العطف لا يبتدأ بها ، والثاني : دخول الحروف للعطف عليها ... "[١] .

ويمكننا مما سبق ذكره أن نلاحظ ما يأتي :

١- نسب الواسطي الضرير أغلب الآراء إلى أصحابها ، فكان حريصًا على ذلك مما يدلّ على أمانته العلمية في ذكره أسماء العلماء ونقوله عنهم .

٢- عُنِيَ الواسطي الضرير بكتاب سيبويه عناية كبيرة فكان على رأس مصادره التي نقل عنها مادته اللغوية والنحوية ، فقد ورد اسم سيبويه في شرحه (٦٢) مرة ، ولا عجب في ذلك فكتاب سيبويه هو ، ودستور النحاة الذين جاؤوا بعده ، ومعين العربية ، قال المازني : " من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ "[٢] .

٣- أمّا مصادره الرئيسة من العلماء بعد سيبويه فهم : الأخفش ، والمبرد ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني مع اختلاف يسير في عدد مرات ذكره إياهم .

٤- كان اعتماده على علماء البصرة أكثر من اعتماده على علماء الكوفة سواء كان ذلك في عدد العلماء الذين صرّح بأسمائهم أم في عدد مرات نقله عنهم أم في الأخذ بآرائهم والاعتداد بها ، فالواسطي الضرير لم يذكر من علماء الكوفة إلاّ الفراء ، ولا عجب في ذلك فالواسطي الضرير بصريّ المذهب متابعًا لابن جني وشيخه أبي علي الفارسي فهما بغداديان ، ولكنّهما ينزعان إلى المذهب البصريّ ، وهذا دأب معظم العلماء الذين ينتخبون من آراء البصريين والكوفيين ما يرونه أولى بالاتّباع ، إذ يغلب النزوع إلى المذهب البصريّ ، وهذا الطراز ساد في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري[٣] .

---

(١) نفسه : ١٢٦ .

(٢) أخبار النحويين البصريين : ٣٩ .

(٣) ينظر : المدارس النحوية ، شوقي ضيف : ٢٦٩ ، وشروح اللمع – موازنة : ٦١ .

ب/ طرائق الواسطي الضرير في النقل عن مصادره :

اتّبع الواسطي الضرير طرائق عديدة عند النقل عن مصادره ، وسأذكر هذه الطرائق مع الأمثلة على كلّ طريقة :

١- النقل المباشر :

وهي سمة بارزة في نقولات الواسطي ، فهو في غالب نقولاته ينقل عن المصدر بصورة مباشرة من دون أن يقول : روي عن فلان ، أو نقل عن فلان ، أو (روي أنّ فلانًا قال كذا) ومن الأمثلة على ذلك ما قاله في (باب حتى) متحدثًا عن أقسامها : " وهي على أربعة أقسام : قسم تكون فيه بمعنى إلى ، فيجرّ الاسم بعدها على معنى إلى ، تقول : قام القومُ حتى زيدٍ ... هذا مذهب سيبويه[١] "[٢] .

٢- النقل غير المباشر :

وهو أن ينقل أقوال العلماء عن طريق آخرين ، وهذه الطريقة لم يعتمد الواسطي الضرير عليها كثيرًا ، من ذلك قوله في (باب ما لا ينصرف) ذاكرًا رأي الأخفش في الوصف إذا كان نكرة نقلاً عن المازني : " قال المازني : سألت الأخفش عن هذه المسألة فقال : اصرف ، قلت : كيف تقول : مررتُ بنسوة أربع فقال : اصْرِفْ ، فقلت : أليس فيه وزن الفعل والصفة ، فقال : رددته إلى أصله ، وأصله : العدد ، فقلت : ألا فعلتَ في (أحمر) مثل هذا ، فلم يأتِ بمقنع "[٣] .

٣- النقل بالمعنى :

وهو أن يتصرف بالنصّ الذي نقله الواسطي الضرير من مصدره ، فيحذف منه حينًا ، ويغير بعض ألفاظه حينًا آخر ، وقد أكثر الواسطي من الاعتماد على هذا الأسلوب في شرحه فكان ينقل آراء العلماء بالمعنى ، وهو في كلّ ذلك أمين على النصّ ولا يخلّ بالمعنى ، ومن الأمثلة على هذا الأسلوب ما نقله الواسطي من نصّ سيبويه في (الإعراب) ، إذ قال : " ... وقد قال سيبويه : الإعراب ما تغيّر

---

(١) ينظر : الكتاب : ٩٦/١ – ٩٧ .

(٢) شرح الواسطي : ٩٩ .

(٣) نفسه : ٢٠٣ .

بعامل وزال بزواله ، والمبني بعكس ذلك "[١] ، والذي قاله سيبويه في هذه المسألة هو : " ... وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ ؛ لأُفرِّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه – وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب "[٢] .

---

(١) نفسه : ٨ .

(٢) الكتاب : ١٣/١ .

المُقَدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله على نعمائه حمدًا وفيرًا ، والصلاة والسلام على النبيّ المختار ، وعلى آله الطيبين الأطهار ، وأصحابه الأبرار ، وبعدُ ...

فالعربية بحر واسعٌ عميق ، يقف على شواطئه من سُحِرَ بجمال نظمها ، وبُهِرَ بروعة بيانها ، وقد شرّفها الله بأن جعلها لغة القرآن الكريم الذي أنزله رحمةً للعالمين ، وهذا الاختيار من الله لهذه اللغة إنّما تعود إلى ما تمتاز به من مرونة واتّساع ، وقدرة على الاشتقاق ، والنحت والتصريف ، وغنى في المفردات والصيغ والأوزان .

وقد شرفني الله تعالى بدراسة هذه اللغة الكريمة ، وكانت رغبتي مُذْ كنتُ في السنة التحضيرية أن أتناول موضوعًا يختصّ بالجانب النحوي ، إلاّ أنّ أستاذي الفاضل الدكتور مازن عبد الرسول اقترح عليَّ بأن يكون الموضوع (المباحث اللغوية والنحوية في شرح اللمع للواسطي الضرير) ، عقدتُ العزمَ على دراسته بهذا الشكل بعد التوكل أولاً على الله سبحانه وتعالى ، واقتضت منهجية البحث تقسيمه على : مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وقد قسمت التمهيد على قسمين : الأول : تناولتُ فيه الواسطي من حيث حياته ولقبه ، وشيوخه وتلامذته ، وآثاره ، والآخر : كان منهجه في كتابه ، وموارده اللغوية والنحوية ومنهجه في الإفادة منها .

أمّا الفصل الأول فتناولت أصول النحو عند الواسطي الضرير ، وكان على ثلاثة مباحث : الأول : السماع ، والثاني : القياس ، والثالث : التعليل .

أمّا الفصل الثاني فقد تناولت فيه (المباحث الصوتية والصرفية) وكان على خمسة مباحث : الأول : المصطلح الصوتي والصرفي ، والثاني : الإمالة ، والثالث : الميزان الصرفي ، والرابع : النسب ، والخامس : التصغير ، والسادس : موقف

الواسطي الضرير من بعض مسائل الخلاف الصرفي ، ولا بدَّ من الإشارة ههنا إلى ما يأتي :

١- قدمتُ النسب على التصغير متابعًا في ذلك ترتيب كتاب (اللمع) وشرح الواسطي كذلك .

٢- نظرًا إلى قلة المادة الصرفية في شرح الواسطي تطلب الأمر مني أن أنشئ موضوعًا صرفيًا لم يكن موجودًا ضمن موضوعات الصرف في الكتاب وهو (الميزان الصرفي) الذي جمعتُ مادته من تضاعيف الكتاب .

أمّا الفصل الثالث فدرستُ فيه المباحث النحوية في شرح اللمع ، وكان على سبعة مباحث : الأول : المصطلح النحوي ، والثاني : المقدمات النحوية ، والثالث : المركب الاسمي والمركب الفعلي ، والرابع : المنصوبات ، والخامس : المجرورات ، والسادس : التوابع ، والسابع : الأساليب . ثمّ تلت هذه الفصول خاتمةٌ اشتملت على أبرز النتائج التي توصلت إليها ، ثمّ ثبت المصادر والمراجع التي استعنتُ بها في إتمام هذه الرسالة وقد شملت كتب التفسير ومنها : الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ) وغيره ، وكتب معاني القرآن ومنها : معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ، ومعاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ) وغيرها ، وكتب القراءات القرآنية ومنها : النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت٨٣٣هـ) وغيره ، وكتب اللغة ومنها : العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، ولسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) وغيرهما ، والكتب النحوية ومنها : الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ) ، والمقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) ، والأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ) ، وعلل النحو لابن الوراق (ت٣٨١هـ) وغيرها ، وكتب الخلاف النحوي ومنها : الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، وغيرها من مصادر أصول النحو ، ومن الرسائل الجامعية (شروح اللمع – دراسة موازنة) للدكتورة أزهار حسون الساعدي ، و(توجيه اللمع لابن الخباز – دراسة لغوية نحوية) رسالة ماجستير للدكتور رعد كريم حسن ، ومصادر الصوت ، والصرف ، والحديث النبوي ، والدواوين الشعرية التي استعنتُ بها في تخريج الشواهد الشعرية ، وكتب الأمثال .

أمّا المنهج الذي انتهجتُهُ في هذه الرسالة فيقوم على تتبع آراء العلماء في المسألة ، ثمّ إيراد نصّ المصنف فيها ، ثمّ أُبدي رأيي في الترجيح ما أمكنني ذلك .

ولا يسعني إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل ، والثناء الجميل لأستاذي المشرف الدكتور مهدي عبيد جاسم الذي تفضل مشكورًا بالإشراف على رسالتي ، وتَحَمَّل عناء قراءتها ، والذي أفادني بتوجيهاته ، وأدعو اللهَ أن يسدد خطاه ويمدَّ في عمره ، وأنّه لَيطيبُ لي أن أقدم وافر شكري وامتناني إلى الدكتور مازن عبد الرسول الذي كان سببًا في اختيار موضوع رسالتي ، وبما أمدّني به من ملاحظات وتوجيهات ، وشكري موصولٌ إلى الدكتور مكي نومان مظلوم على توجيهاته السديدة فضلاً عمّا وفّره لي من مصادر ، ولا يفوتني أن أسجل شكري إلى رئاسة قسم اللغة العربية ، كما أتوجه بخالص شكري إلى أهلي الأعزاء ، وإلى جميع أصدقائي رفقاء الدرب الذين مدّوا لي يد العون لإتمام هذا العمل ، أسأل الله أن يحفظهم جميعًا إنّه خيرُ مسؤول .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة ؛ لتحمّلهم عناء قراءة الرسالة ، وعلى ما سيبدونه من ملاحظات وتصويبات من شأنها أن تغني الرسالة وتثريها ، هذا وما كان من توفيق وصواب فمن الله وحدَهُ ، وما كان من سهو وزلل فمني ، وحسبي ما قدّمت ولا تخلو نفسٌ من قصورٍ ونقصان ، وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالمين .

الفصل الأول

أدلـــة النحو

المبحث الأول : السمـــاع

المبحث الثاني : القيـــاس

المبحث الثالث : التعليل

الفصل الأول
أدلة النحو
المبحث الأول : السَّماع

عرّف أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) أصول النحو بأنّها : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعُهُ وفصولُهُ "[١] ، وعرّفها السيوطي (ت٩١١هـ) بأنّها : " علمٌ يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة ، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل "[٢] .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ فائدة هذه الأصول هي " التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى الاطّلاع على الدليل "[٣] .

وقد اختُلِفَ في أدلة الصناعة فأقسامها عند ابن جني (ت٣٩٢هـ) ثلاثة هي : السماع ، والقياس ، والإجماع[٤] ، أمّا عند أبي البركات الأنباري فهي ثلاثة : النقل ، والقياس واستصحاب الحال[٥] ، أمّا السيوطي فأدلة النحو عنده أربعة إذ جمع بين ما أورده ابن جني ، وما أورده أبو البركات الأنباري ، وهي : السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال[٦] .

وزاد ابن السراج (ت٣١٦هـ) العلة على ما ذُكِرت ، فعُدّت خمسة[٧] ، أمّا الواسطي الضرير فأصول النحو عنده ثلاثة : سماع ، وقياس ، وعلة ، وسأتناول هذه الأصول بشيء من التفصيل ، وهي على النحو الآتي :

---

(١) لمع الأدلة : ٨٠ .
(٢) الاقتراح : ٢١ .
(٣) لمع الأدلة : ٨٠ .
(٤) ينظر : الخصائص : ١١٧/١ .
(٥) ينظر : لمع الأدلة : ٨١ .
(٦) ينظر : الاقتراح : ٢١ .
(٧) ينظر : الخصائص : ١٦١/١ .

اهتمّ الواسطي الضرير بالسماع فكان في طليعة الأدلة التي أوردها في شرحه ، ويتضح ذلك من خلال استشهاده بالقرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي ، وكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ ، وسأوضح هذه الأمثلة ومنهجه فيما يأتي :

أولاً : القرآن الكريم وقراءاته

أ – القرآن الكريم

اهتمّ الواسطي الضرير بالشاهد القرآني ، فقد عُنِيَ بالشاهد القرآني انماز شرحه بكثرة الشواهد القرآنية على غيرها من الشواهد ، مما يدلّ على أهمية الشاهد القرآني عنده ، ومنهجه قائمٌ على ما يأتي :

١- كثرة الاحتجاج بالشواهد القرآنية ، حيث بلغ عدد الشواهد القرآنية في شرح اللمع (١٦٢) شاهدًا مع القراءات القرآنية .

٢- على الرغم من كثرة استشهاده بالشواهد القرآنية ، إلاّ أنّ قسمًا من الموضوعات قد خلت من الشواهد القرآنية ، وعددها خمسة وعشرون بابًا ، وهي : باب المعرب والمبني ، وباب الإعراب والبناء ، وباب التثنية ، وباب جمع التأنيث ، وباب التكسير ، وباب الأفعال ، وباب المبتدأ ، وباب ما لم يُسمَّ فاعله ، وباب (لا) في النفي ، وباب المصدر ، وباب ظرف الزمان ، وباب ظرف المكان ، وباب المفعول له ، وباب المفعول معه ، وباب (منذُ ، ومُذ) ، وباب عطف البيان ، وباب المعرفة والنكرة ، وباب الترخيم ، وباب الندبة ، وباب إعراب الأفعال وبنائها ، وباب (حبّذا) ، وباب النسب ، وباب الحكاية ، وباب الخطاب ، وباب الإمالة .

٣- يورد الواسطي الضرير الشواهد القرآنية لإثبات الأحكام والقواعد اللغوية والنحوية والصرفية في شرحه للمسائل ، من ذلك استشهاده بقوله تعالى : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ [النازعات : ٤٢] على أنّ (أيّان) بمعنى (متى)[١] ، وبقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] على جواز حذف الخبر الجملة حيث أراد :

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٤ .

فعدتهنّ ثلاثـة أشـهر ، فحـذف جميـع الجملـة[١] ، واسـتدلّ بقولـه تعالـى :﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾ [ص : ٦] علـى أنّ (أنْ) المفتوحـة المخففـة تكـون بمعنى (أي)[٢] ، واستدلّ بقوله تعالى :﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾ [الحـج : ٣٠] علـى أنّ معنـى (مِن) هـو التبيين ، فتقديره : اجتنبـوا الـرجس الذي هو وثنٌ[٣] ، واستدلّ بقوله تعالى :﴿ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُ ﴾ [المائدة : ٩٥] على حذف المبتدأ بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط[٤] ، واستدلّ بقوله تعالى :﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﴾ [الإنسان : ١] على أنّ (هل) بمعنى (قد)[٥] .

٤- يُورد الواسطي الضرير أكثر من آية أحيانًا على المسألة الواحدة ، من ذلك استدلاله بقوله تعالى :﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾ [النساء : ١٧١] ، و ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر : ٢] على أنّ (ما) إذا كانت حرفًا تكون على أقسام منها : كافة عن العمل ، وتكون مصدرية[٦] نحو قوله تعالى : ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴾ [البقرة : ٧] ، و﴿ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة : ٣] .

٥- اعتاد الواسطي الضرير على أن يذكر الشاهد القرآني مسبوقًا بعبارات تميّزه عن غيره من الكلام ، فمن أمثلة ذلك ما جاء في (باب البدل) إذ قال " والبدل على أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وهو كقولك : مررتُ بأخيكَ زيدٍ ، ومثله :﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة : ٦ – ٧] "[٧] .

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٣٢ .

(٢) ينظر : نفسه : ٥٢ – ٥٣ .

(٣) ينظر : نفسه : ٨٧ ، وأسرار العربية : ٢٥٩ .

(٤) ينظر : شرح الواسطي : ١٧٦ .

(٥) ينظر : نفسه : ٢٦٧ ، واللمع : ٢٩٩ ، وتوجيه اللمع : ٥٨٤ .

(٦) ينظر : شرح الواسطي : ٤٤ .

(٧) شرح الواسطي : ١١١ .

٦- يستدلّ الواسطي الضرير بالشاهد القرآني على مذهب النحاة لكونه دليلاً لإثبات صحة قولهم ، من ذلك قوله : " فأمّا (كلتا) فهو عند البصريين مفرد ، والدليل عليه قوله :﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف : ٣٣] ، ولو كان مثنى لقال : (آتتا) ، كما يقال : الرجلان قاما[١] .

ب – القراءات القرآنية : منهج الواسطي الضرير في الاستشهاد بالقراءات القرآنية :

مما لا شكّ فيه أنّ القراءات تعدّ مصدرًا من مصادر الشواهد النحوية ، والاعتماد عليها في الاستشهاد من شأنه أن يُغني اللغة ، فهي تُعدّ معينًا لا ينضب وزادًا لا ينفد[٢] ، فقد عُنِيَ الواسطي الضرير بهذا الجانب من السماع ، ووقف عليه في كتابه ، فهو يُعنى بذكر القراءات المختلفة وتوجيهها ، فقد بلغ عدد القراءات التي استشهد بها الواسطي الضرير إحدى عشرة قراءة ، فهذا العدد يتناسب مع حجم الكتاب الذي اتّسم بصغر حجمه ، ومعظم القراءات التي أوردها كانت تدور حول إثبات بعض الأحكام اللغوية والنحوية ، فمنهجه قائمٌ على ما يأتي :

١- عُنِيَ الواسطي الضرير بتوجيه بعض القراءات التي استشهد بها ، من ذلك توجيهه القراءات في آيتين : **الأولى** :﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] ، فالنصب لا إشكال فيه ؛ لأنّ الفعل المضارع ينتصب بعد (حتى) يُنْصَبُ بإضمار (أن) على معنى (إلى أن) ، أمّا إذا أُريد فيها حكاية الحال رُفِعَ الفعل بعدها[٣] ، فقرأ نافع بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب[٤] ، وقد وجّه الواسطي الضرير هذه القراءة قائلاً : " أمّا الرفع فهي حكاية حال ، كأنّك

---

(١) ينظر : نفسه : ١٠٩ ، والإنصاف (المسألة ٦٢) : ٤٣٩/٢ – ٤٤٠ ، وخزانة الأدب : ٦٢/١ .

(٢) ينظر : الشواهد والاستشهاد : ٢٢٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٣/٣ ، والمقتضب : ٤١/٢ .

(٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٦٦ ، والنشر في القراءات العشر : ٥٣٠/٢ ، والإتحاف : ١٥٦ .

تحكي الساعة ما قاله الرسول ﴿ﷺ﴾ ، فإن قلت : كان سيري أمسِ حتى أدخلُها ، فـ (كان) ها هنا تحتمل أن تكون تامة فيجوز الرفع والنصب في (أدخلها) ، ويحتمل أن تكون ناقصة فيكون خبرها أخذ شيئين : أمسِ ، أو حتّى وما بعدها ، فإن جعلتَ خبرها أمسِ جاز في (أدخلها) الرفع والنصب ، وإن جعلتَ أمسِ متعلقًا بالخبر الذي هو (حتى أدخلها) لم يجز فيه النصب "[١] . **والأخرى** :﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ : ١٠] في عطف الاسم المعرف بالألف واللام على المنادى ، وجه الرفع والنصب في لفظ (الطير)[٢] ، فقال : " تُقرأ بالرفع والنصب على ما مضى ، ففي النصب ثلاثة أوجه : على الموضع ، وعلى أعني ، وعلى أن يكون الواو بمعنى مع ، وفي الرفع وجهان : أحدهما : أن ترفع على اللفظ ، والثاني : على المضمر في (أوّبي) وقد قام معه مقام التوكيد "[٣] .

٢- لم ينسب الواسطي الضرير معظم القراءات إلى أصحابها ، فقد نسب قراءة واحدة من بين القراءات التي أوردها ومن أمثلة ما استشهد به قوله : " (كان) على خمسة أقسام ... الثالث : أن يُضمر فيها الشأن ولا يظهر ، ولا يكون خبرها إلاّ جملة ، ولا يعود من الجملة عائد على الأول ؛ لأنّه هو هو ، وذلك قولك : كانَ زيدٌ قائمٌ ، فاسمها مضمر ، وزيدٌ مبتدأ وقائمٌ خبره ، والجملة في موضع نصب ؛ لأنّها خبر كان ، ومنه قراءة ابن عامر (ت١١٨هـ) :﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ ﴾ [الشعراء : ١٩٧] ، فـ (أن يعلمَهُ) مبتدأ ، و(آية) الخبر واسمها مضمر "[٤] ، أمّا القراءات الأخرى فقد كان يذكرها نحو قوله : (قُرئت) أو (قُرِئ) أو (يقرؤون) .

---

(١) شرح الواسطي : ١٠٣ ، وينظر : الكتاب : ٢٣/٣ .

(٢) قرأ بالرفع الأعرجُ ، ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٦٦ ، والإتحاف : ٣٥٨ .

(٣) شرح الواسطي : ١٤٣ ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ٣٥٥/٢ .

(٤) شرح الواسطي : ٣٩ .

٣- يعمد الواسطي الضرير في بعض الأحيان إلى الإشارة إلى ما هو ضعيف من القراءات القرآنية ، من ذلك قوله في العطف بعد الفاء في جواب الشرط[١] : " فإن عطفت بعد الفاء فقلتَ : إنْ تُكرمني فأكرمك ، وأحسن إليك ، جاز في (أحسن) الرفع والنصب والجزم ، فالرفع على القطع ، والجزم عطف على موضع الفاء ، والنصب تشبيهًا بالجواب بالفاء ، ومثله : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، يجوز في الرفع والنصب والجزم ، والنصب أضعفها "[٢] ، إذ لا يجازي بها ، وإن كان معناها الجزاء من قبل أنّ ما بعد حرف الشرط لا يكون موقتًا .

ثانياً – الحديث النبوي الشريف والأثر

الحديث هو " اسم من التحديث وهو الإخبار ، ثمّ سُمِّيَ به : قول أو فعل أو تقرير نُسب إلى النبي (عليه الصلاة والسلام) "[٣] ، أو هو ما كان من أقوال الرسول ﷺ ، أو أفعاله ، أو أحواله من عبارات التي وقعت في زمنِهِ[٤] .

ويعدّ الحديث النبوي الشريف مصدرًا مهمًا من مصادر الاستشهاد في اللغة والنحو بعد القرآن الكريم ، قال عبد الجبار النايلة : " هو منبع ثرّ ومصدر أصيل من مصادر الشواهد النحوية ، تُعنى به اللغة العربية ، وتفيد منه ثروة تُضاف إلى متنها ، وأساليب جديدة تدخل استعمالاتها "[٥] ، وترى الدكتورة خديجة الحديثي : " أنّ الحديث النبوي الشريف يأتي بعد كلام الله العزيز فصاحةً وبلاغة ، وصحة عبارة ، وكان ينبغي أن يعدّ المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج به

---

(١) ينظر : نفسه : ١٧٦ – ١٧٧ .

(٢) قراءة النصب (فيغفر) هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة ، ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ١/٢٩٥ – ٢٩٦ .

(٣) الكليات : ٢/٢٠٢ .

(٤) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : ١٤ .

(٥) الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٩٧ .

في علوم اللغة ، وفي الاعتماد عليه في استنباط قواعد النحو والصرف "[١] ، إلاّ أنّه لم يلقَ عناية كبيرة من جانب العلماء بالاحتجاج به كالاحتجاج بالقرآن الكريم والشعر ، فكان مثار خلافٍ بين علماء اللغة والنحو ، ويمكننا أن نُقسّم النحاة من حيث الاستشهاد بالحديث على ثلاث طوائف :

١- طائفة أقلّ احتجاجًا به ، وعلى رأسها ابن مالك وأبو الحسن بن الضائع (ت٦٨٦هـ) متابعًا مَنْ سبقه من النحاة من شيوخ المدرستين .

٢- طائفة اتخذت الوسط سبيلاً ، وعلى رأسها الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، وكثير من المحدثين .

٣- طائفة أجازت الاستشهاد بالحديث كلّه وعلى رأسها ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)[٢] .

والواسطي الضرير من النحاة الذين استشهدوا بالحديث النبوي الشريف ، وإن كان عدد الأحاديث قليلاً جدًّا ، فقد بلغ عدد الأحاديث التي استدلّ بها حديثين اثنين ، فهو يعدّ من المُقلين إذا ما قُورن بشُرّاح اللمع الآخرين[٣] ، فعدد الأحاديث عند جامع العلوم الباقولي (ت٥٤٣هـ) (١٢) ، وابن برهان (ت٤٥٦هـ) (٩) ، وابن الخباز (ت٦٣٩هـ) (٩) ، والثمانيني (ت٤٤٢هـ) (٦) ، والعلوي الكوفي (ت٥٣٩هـ) (٥) ، وابن الدهان (ت٥٦٩هـ) (٤) ، وأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) (٢) ، ومن الملاحظ على استشهاد الواسطي بهذين الحديثين هو إثبات قضايا نحوية .

فمن أمثلة ذلك ما جاء في (باب لا النافية) فقد استدلّ بقوله ﷺ : (لا حولَ ولا قوّة)[٤] إذا أتى بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعطف ، وكُرِّرت (لا) ففي الأول وجهان : الرفع بالتنوين على معنى (ليس) ، وعلى الابتداء ، وفتح بلا تنوين على البناء ، وفي الثاني ثلاثة أوجه : هذان اللذان في الأول ، ونصب بتنوين على لفظ

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : ١٤ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٦٢ .

(٣) ينظر : شروح اللمع – موازنة (أطروحة) : ٩٦ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ٦٧ .

(٤) صحيح البخاري : ١١٧٠ ، وينظر : المعجم الأوسط : ١٨٧/٥ .

(حول) ، فإن جعلت (لا) الثانية زائدة لم يجز أن تبني (قوّةً) معها ؛ لأنّك إنّما تبني معها إذا كانت نافية[١] .

واستدلّ بالحديث الثاني على قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٥٨] : (فقالوا يا رسول الله بِمَ نبدأ ، قال : ابدؤوا بما بدا الله به)[٢] في الردّ على ما قاله بعض النحاة : إنّ الواو تفيد الترتيب[٣] ، وهم : قطرب (ت٢٠٦هـ) وهشام بن معاوية (ت٢٠٩هـ) ، وثعلب (ت٢١٩هـ) ، والربعي (ت٢٤٠هـ) ، والدينوري (ت٢٨٢هـ) ، وأبو عمرو الزاهد (ت٣٤٥هـ)[٤] ، وعند الرجوع إلى مجالس ثعلب نجد أنّ حديثه عن الواو أنّها لا تفيد الترتيب ، على العكس مما نُسِبَ إليه ، إذ قال : " إذا قلتَ : قامَ زيدٌ وعمرو ، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيدٍ ، وإن شئت كان بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامهما معًا "[٥] .

وهذا رأي البصريين في دلالة (الواو) العاطفة ، ولا بدَّ من الإشارة إلى أنّ الواسطي الضرير أخذ بالرأي البصري وسار على مذهبهم في أنّ (الواو) لمطلق الجمع[٦] ولا تفيد الترتيب بدليل قوله تعالى :﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [المؤمنون : ٣٧] .

أمّا الأثر فهو ما رُوي عن الصحابة والتابعين (رضي الله عنهم)[٧] ، فقد استشهد بقول عمر بن الخطاب ﴿رضي الله عنه﴾ ، للشاعر سُحيم عبد بني الحسحاس[٨] :

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٥٥ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي : ١٧٦/٨ – ١٧٧ .
(٣) ينظر : شرح الواسطي : ١١٨ .
(٤) ينظر : الجنى الداني : ١٥٨ .
(٥) مجالس ثعلب : ٣٨٦/٨ .
(٦) ينظر : الكتاب : ٢١٦/٤ ، والمقتضب : ٢٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٣٢ – ٦٣٣ ، والبيان في شرح اللمع : ٢٧٤ – ٢٧٥ ، وارتشاف الضرب : ١٦٧٧/٤ ، وشرح التصريح : ١٥٦/٢ – ١٥٧ ، وخزانة الأدب : ٣/١١ .
(٧) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ١٣ .
(٨) ديوانه : ١٦ .

عُمَيرة وَدِّع إنْ تَجَهزتَ غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا

(لو بدأتَ بالإسلام لأجرتُكَ)[١] ، على ما ذهب إليه الكوفيون أنّ الواو تفيد الترتيب[٢] الترتيب[٢] .

ثالثاً : كـلام العـرب

أولاً : الشعر

كـان الشـعر المعـين الـذي لا ينضـب فـي الاحتجـاج عنـد النحـاة واللغـويين جميعهم في صياغة قواعدهم ووضع أصولهم ، فقد اهتموا به كثيرًا ومنهم الواسطي الضرير ، فقد أولى للشاهد الشعري عناية متميزة ، وفيما يأتي بيان لأهم السمات التي اتّسم بها منهج الواسطي الضرير في الشواهد الشعرية :

١-ينسب الشاهد الشعري إلى صاحبه حينًا وهو قليل ، ولا يفعل ذلك حينًا آخر وهو كثير ، فمثال الأول ما جاء في (باب حروف النسق) على أنّ بعض النحويين يُجوّزون في (الواو) الترتيب قائلاً : " ومن النحويين من يجوّز فيها الترتيب ، ويستدلّ بقول سيبويه[٣] : مررتُ برجلٍ وحمارٍ ، إن شئت جعلته مرورًا واحدًا ، وإن شئت مررتَ بالرجل ثمّ الحمار بعده ، وأيضًا فإنّ الظاهر فيه أن يكون : مررت بالرجل أولاً ثمّ بالحمار اتّباعًا للفظ ، ويدلّ على ذلك ما رُوي أنّ عمر بن الخطاب ﴿رضي الله عنه﴾ سَمِعَ قول الشاعر ، وهو سُحيم[٤] :

عُمَيرة وَدِّعْ إن تَجهَّزتَ غَادِيا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهِيا

قال : لو بدأت بالإسلام أولاً لأجرتُكَ ، فلو أنّها ترتب لاستوى عنده الأمران[٥] الأمران[٥] .

ومثال الثاني ما جاء في (باب كان وأخواتها) قوله[١] : " ولا يخلو اسم كان وخبرها من أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفةً أو نكرةً ، فإن كانا معرفتين أو

---

(١) الأغاني : ٣/٢٠ .
(٢) ينظر : شرح الواسطي : ١١٨ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٤٣٧/١ – ٤٣٨ .
(٤) ديوانه : ١٦ .
(٥) ينظر : شرح الواسطي : ١١٨ .

نكرتين كنتَ مخيّرًا أيّهما شئتَ جعلته الاسم ، وجعلت الآخر الخبر تقول : كان زيدٌ أخاكَ ، وكأن زيدًا أخوكَ ... فأمّا أن يجعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة فهذا عكس ما يجب ، ولا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر ، قال القُطَامي[٢] :

قِفِي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا

٢-يستعمل الواسطي الضرير الشاهد الشعري للاستدلال به على الأحكام اللغوية والنحوية ، من ذلك استدلاله على أنّ (الكاف) تكون اسمًا ، إذ قال في (باب حروف الجرّ) : " ومنها الكاف ومعناها التشبيه وهي على ثلاثة أضرب : حرف لا غير وهي إذا وقعت صلة الذي ... واسم لا غير كقول الأعشى[٣] :

أتَنْتَهُونَ ولنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يهلكُ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

واستدلّ على مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم)[٤] بقول عبد الله بن قيس الرّقيات[٥] :

وَيَقُلْنَ شيبٌ قد عَلا كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ

٣-إيراد أكثر من شاهد شعري على المسألة الواحدة ، من ذلك ما جاء في (باب حتى) على أنّ أحد أقسامها كونها حرفًا من حروف الابتداء[٦] ، كقول الفرزدق[٧] :

فيا عَجَبًا حتّى كليبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ

وقول جرير[٨] :

فَمَا زالتِ القَتْلَى تَمُجُّ دماءَها بدجلة حتّى ماءُ دجلةَ أشكَلُ

---

(١) نفسه : ٤١ .

(٢) ديوانه : ٣١ ، وينظر : شرح الواسطي : ٤١ ، وارتشاف الضَرَب : ١٧١١/٥ .

(٣) ديوانه : ١٣٤ .

(٤) شرح الواسطي : ٥١ .

(٥) ديوانه : ٢٨ .

(٦) ينظر : شرح الواسطي : ١٠١ ، والكتاب : ١٨/٣ ، والأصول في النحو : ٤٢٤/١ .

(٧) ديوانه : ٧٢ .

(٨) ديوانه : ٣٤٤ .

٤-يقف بالشاهد الشعري إلى جانب الشاهد القرآني في بعض الأحيان ؛ لتأييد الأحكام ، ومثال ذلك ما استشهد به في (باب الجرّ)[١] على أنّ (الكاف) تكون اسمًا وحرفًا ، وهو كقولك : زيدٌ كعمرو ، ويحتمل الأمرين ، وقد تكون زائدة كقول رؤبة[٢] :

لَوَاحقُ الأقْرَاب فيها كالمَقَقْ

معناه : فيها طول ، فالكاف زائدة ، ومثله قوله تعالى :﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ [الشورى : ١١] .

٥-يعمد في كثير من الأحيان إلى ذكر عجز البيت أو صدره من ذلك ما جاء في (باب نِعْمَ وبِئْسَ) قوله[٣] : " وهما فعلان ماضيان دَلاّ على المدح والذمّ يدلك على كونهما فعلين أنّ تأنيثهما كتأنيث الأفعال ، قال ذو الرِّمَّة[٤] :

نِعْمَتْ زَورُقُ البَلَدِ "

٦-يذكر أحيانًا روايات الأبيات التي يستشهد بها ، ويوجهها توجيهًا إعرابيًا فمن أمثلة ذلك استشهاده بقول أبي مروان النحوي[٥] :

ألقَى الصَّحِيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتّى نَعْلَهُ ألقَاها

يُروى برفع (النعل) ونصبها وجرّها ، فمن رفعها احتمل الرفع من وجهين : أحدها : أن تجعل (حتى) حرفًا من حروف الابتداء ، وبرفع النَّعل بالابتداء ، ويكون (ألقاها) خبره ، والوجه الآخر : أن تكون على مذهب من قال : ضربتُ زيدًا وعمرو كلَّمْتُهُ بالرفع ، فيكون قد عطفه على (ألقى الصحيفة) ... والنصب من وجهين أيضًا : أحدهما : أنّه يعطفها على (الزّاد) فيكون (ألقاها) توكيدًا ، والآخر : أن يكون

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٩٣ ، ورصف المباني : ٢٥١ .

(٢) ديوانه : ١٠٦ ، وصدره : قُبَّ من التعداء حُقْبٌ في سَوَق .

(٣) شرح الواسطي : ١٨٨ ، وينظر : أمالي الشجري : ٣٨٨/٢ – ٤٠٠ ، والإنصاف : ١٠٤/١ – ١٠٦ مسألة (١٤) .

(٤) أخلّ به ديوانه وهو في خزانة الأدب : ٤٢٠/٩ ، وتمامه : أو حرةٌ عيطلٌ ثَيْجاءُ مُجفرةٌ دعائمَ الزّور نِعْمَت زورقُ البلد .

(٥) ينظر : الكتاب : ٩٧/١ ، وشرح التصريح : ١٤١/٢ ، وخزانة الأدب : ٤٤٥/١ .

نصبها بفعل دلَّ عليه (ألقاها) ... والجرّ من وجه واحد وهو على معنى (إلى) ، فيكون (ألقاها) تفسيرًا أو توكيدًا "[١] .

٧-من الملاحظ على استشهاد الواسطي الضرير أنّه كان يحتجّ بشواهد البصريين والكوفيين جميعًا ، وقد نسب بعضها إليهما ، كقوله : واستدلّ عيسى بن عمر[٢] (ت١٤٩هـ) ، وأنشد أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)[٣] وفي بعض الأحيان ينسب الشاهد إلى المدرسة كقوله : واستدلّ البصريون[٤] ، وأنشد الكوفيون[٥] ، إلاّ أنّه كان يُعنى كثيرًا بشواهد البصريين .

٨-يتخذ الشاهد الشعري دليلاً للردّ به على النحاة ، من ذلك ما جاء في (باب البدل) قوله : " البدل يجري مجرى التأكيد في التحقيق والتشديد ، ويجري مجرى الوصف في الإيضاح ، وعبرته أن تجيء بالأول وتقيم الثاني مقامه ، فيصحّ الكلام ، وهذا عند النحويين شرط في البدل ، وهذا غلطٌ ؛ لأنّك تقول : الذي مررتُ به أبي محمد قائم ، فلو كان يصحّ بطرح الأول لم تصحّ هذه المسألة ... ويدلّ على ذلك قول الأعشى[٦] :

وكأنّه لَهِق السّراة كأنّه ما حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسوادِ

فالهاء اسم (كأنّ) ، و(ما) زائدة ، و(حاجبيه) بدل من الهاء بدل البعض ، و(مُعيّن) خبر (كأنَّ) ، فقوله : (مُعيَّن) يدلك على أنّ الأول ليس في نية الطرح ، إذ لو كان كذلك لقال : معينان ؛ لكونه خبرًا عن الحاجبين ، فهما مثنيان ، وخبرهما مثنى مثلهما "[٧] .

---

(١) شرح الواسطي : ١٠٠ – ١٠١ .
(٢) نفسه : ١٩٧ .
(٣) نفسه : ٨٩ .
(٤) شرح الواسطي : ٧٩ ، ٢٦١ .
(٥) نفسه : ١٧٨ – ٢٧٤ .
(٦) أخلّ به ديوانه وهو في خزانة الأدب : ١٩٦ – ١٩٧ .
(٧) شرح الواسطي : ١١١ ، وينظر : الكتاب : ١٦١/١ .

٩-وقد يأتي بالشاهد الشعري ويذكر أنّه ضرورة ، من ذلك ما جاء في حديثه عن (عسى) حيث قال : " لا بدَّ في (عسى) من إدخال أنْ في خبرها ؛ ليدلّ على الاستقبال ؛ لأنّ (أنْ) تنقل الفعل إلى الاستقبال ... ولا يجوز حذفها إلاّ في الشعر ، قال هدبة بن الخشرم[١] :

عسى الهمُّ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

معناه : أنْ يكون ، فحذف (أنْ) مِنْ (يكون) للضرورة "[٢] .

١٠- لم أرَ الواسطي الضرير يستشهد بشعر المولّدين .

ثانياً : أقوال العرب وأمثالهم

احتجّ الواسطي الضرير بالأمثال وأقوال العرب ، فقد بلغ عدد الأمثال التي احتجّ بها مثلين ، في حين كان عدد الأمثال عند شُرّاح اللمع الآخرين على النحو الآتي[٣] : عند ابن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ) (ثمانية) أمثال ، وأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) (سبعة) أمثال ، وابن الخباز (ت٦٣٩هـ) (ستة) أمثال ، والثمانيني (ت٤٤٢هـ) (خمسة) أمثال ، وجامع العلوم الباقولي (ت٥٤٣هـ) (خمسة) أمثال ، وابن الدهان النحوي (ت٥٦٩هـ) (خمسة) أمثال ، والعلوي الكوفي (ت٥٣٩هـ) (أربعة) أمثال .

أمّا المنهج الذي اتّبعه الواسطي الضرير في الشاهد النثري فيمكن توضيحه من خلال ما يأتي :

١- لم ينسب الواسطي الضرير المثل أو القول إلى صاحبه ، بل كان يقدمه بعبارات نحو : (ألا تراهم قالوا) ، و (قال بعض العرب) ، و (قد حكى من العرب) ، و (قولهم) ، و (كقولهم) ، و (من العرب من يقول) .

٢- اتّخذ الواسطي الضرير كلام العرب من أمثال وأقوال للاستدلال بها في المسائل النحوية وإثبات أحكامها ، من ذلك استشهاده بالمثل : (عسى

---

(١) ديوانه : ٣٠ .

(٢) شرح الواسطي : ١٩١ ، وينظر : الكامل : ٢٥٤/١ .

(٣) ينظر : شروح اللمع موازنة (أطروحة) : ١١٨ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ٧٧ .

الغويرُ أبؤسًا)[١] ، على أنّه لا يجوز التصريح بالمصدر بعد (عسى) ؛ لأنّه لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، وقد ذكر المصدر في هذا المثل[٢] .

٣- يورد الواسطي الضرير في بعض الأحيان أقوال العرب للردّ بها على أحد النحاة ، من ذلك قول العرب : (دققتُهُ دقًّا نِعِمّا)[٣] الذي احتجّ به الواسطي في الردّ على الأخفش (ت٢١٥هـ) الذي ذهب إلى أنّ (ما) التعجبية في جملة (ما أحسنَ زيدًا !) بمعنى الذي ، وأحسن صلتها ، والضمير الذي في (أحسن) راجع إلى الذي ، والخبر محذوف ؛ لأنّه قال : لم نَرَ (ما) في الخبر إلاّ موصوفة أو موصولة ، فقد ردّ الواسطي عليه قائلاً : " فأمّا قول الأخفش : إنّ (ما) بمعنى الذي ، فلا يصلح لأنّ الخبر محذوف ، ولم يظهر هذا الخبر في قرآنٍ ولا شعر ، ولو كان كما ذكر لظهر في بعض المواضع ... وأمّا قوله : لم نرَ (ما) إذا كانت خبرًا إلاّ موصولة أو موصوفة ، فقد حكى سيبويه عن العرب : (دققتُهُ دقًّا نِعمّا) أي : نِعْم الدقّ وقد جاءت (ما) ها هنا غير موصوفةٍ ولا موصولة "[٤] .

٤- يشير إلى ما هو شاذ من أقوال العرب في بعض الأحيان ، من ذلك قولهم : (مَنَاطَ الثُّريا) ، و (مَقْعَد القابلة) ، و (مَعْقد الإزار) ، و (مَزْجَر الكلب) التي احتجّ بها على أنّ الفعل يعمل في المبهم من ظروف المكان مثل : (قمتُ خلفَكَ) ولا يعمل في المختص منها ، فلا تقول : (قمتُ الدار) ، فأمّا قولهم : (مناط الثريا) ، والأقوال الأخرى فهذا شاذّ[٥] .

نخلص مما تقدّم عرضه من الأمثلة إلى أنّ الواسطي الضرير قد استعان بالشعر كثيرًا في مسائله اللغوية والنحوية ، وأنّه استشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، واتّضح مما مرَّ ذكرُهُ من شواهد السماع أنّ الواسطي

---

(١) جمهرة الأمثال : ٤٥/٢ ، ومجمع الأمثال : ٤٢٤/٢ .
(٢) ينظر : شرح الواسطي : ١٩١ .
(٣) الفاخر : ٥١ .
(٤) شرح الواسطي : ١٧٨ – ١٧٩ ، وينظر : شروح اللمع موازنة : ١٢٤ .
(٥) ينظر : شرح الواسطي : ٦٦ .

يعطي السماع أهمية كبيرة وواضحة ، فقد استشهد بالقرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف ، والأثر والأمثال ، وكلام العرب منظومه ومنثوره .

المبحث الثاني
القياس

أولاً – الألفاظ التي استعملها للتعبير عن القياس

استعمل الواسطي ألفاظًا للتعبير عن القياس ، فضلاً عن لفظة القياس ، وهي : (الأجود) ، و(الأحسن) ، و(الأصل) ، و(الأكثر) ، و(الأولى) .

أمّا (الأجود) فقد وردت في شرح الواسطي في عدّة مواضع ، فمثاله ما ذكره الواسطي في (ظن وأخواتها) في أنّ الأجود إلغاء هذه الأفعال إذا تأخرت عن المفعولين ، إذ قال : " هذه الأفعال إذا تقدّمت على المفعولين عَمِلَت لا غير ؛ لأنّها قد وقعت في أقوى مراتبها ... وإن تأخرت جاز الإعمال والإلغاء ، والإلغاء أجود لبُعْدِها "[١] .

أمّا (الأحسن) فقد استعمله عند حديثه عن الفاعل بقوله : " والعامل في الفاعل الفعل ، فإن كان الفاعل مؤنثًا وكان حقيقيًا ، ويُراد بالحقيقي : ذو الفَرْج كناقةٍ وامرأة ، فهذا لا بدَّ من ذكر علامة التأنيث ... وغير الحقيقي كنخلة ودار ، فأنت بالخيار في إلحاق علامة التأنيث وتركها ، إن شئت ألحقتها وهو أحسن ، وإن شئت حذفتها وتأولت تذكير المؤنث فتكون الدار هي المنزل "[٢] .

---

(١) شرح الواسطي : ٦٢ ، وينظر : شرح اللمع لابن برهان : ١٠٧/١ ، وتوجيه اللمع : ١٨٣ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ٨٣ .

(٢) شرح الواسطي : ٣٦ .

وأمّا (الأصل) فمن ذلك ما ذكره في (باب الشرط وجوابه) قوله : " الشرط وجوابه على أربعة أضرب : مستقبلين : إنْ تكرمْني أكرمْكَ وهذا هو الأصل ؛ لأنّك تعده بإيقاع الفعل تُجيزُهُ عليه وهذا مستقبلٌ ... "[١] .

أمّا (الأكثر) فقد كَثُرَ وروده في شرح الواسطي ، من ذلك ما ذكره في (باب الألفات) عند حديثه عن ألف (أيمن) ، إذ قال : " فأمّا (أيمن) فقد كسر ألفَها قومٌ من العرب ، والأكثر الفتح "[٢] .

أمّا (الأولى) فمثاله ما ذكره في (باب جمع التأنيث) ، إذ قال : " تقول في جمع مسلمة : مُسلمات وكان الأصل : مسلمتات ، فحذفت التاء الأولى وكانت أولى بالحذف ؛ لأنّ الثانية تدلّ على الجمع والتأنيث "[٣] .

ثانياً – مراتب القياس :

لم يذكر الواسطي الضرير من مراتب القياس إلاّ القياس الشاذ في شرحه ، وسأوضح ذلك فيما يأتي :

القياس الشاذ

الشذوذ في اللغة : حدّه الجوهري (ت٣٩٨هـ) بقوله : " شذَّ عنه ويَشُذُّ ويَشِذُّ شذوذًا : انفرد عن الجمهور ، فهو شاذ "[٤] .

أمّا في الاصطلاح فهو " ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره "[٥] ، فهو مقابل المطّرد[٦] .

وقد تابع الواسطيُّ الضريرُ البصريين في عدم القياس على الشاذ ، فمن أمثلة ذلك ما جاء في (باب التصغير) قوله : " وقد شذَّ شيءٌ من التصغير لا يُقاس عليه

---

(١) نفسه : ١٧٦ .
(٢) شرح الواسطي : ٢٦١ ، وينظر : الجنى الداني : ٥٣٨ .
(٣) شرح الواسطي : ٢٥ .
(٤) تاج اللغة وصحاح العربية (شذذ) .
(٥) الخصائص : ٩٧/١ ، وينظر : شروح اللمع موازنة : ١٣٤ .
(٦) الشاهد وأصول النحو : ٢٣٦ .

، قالوا : عَشِيَّة عُشَيْشِيَّة ، فزادوا شيئًا لم تكن في الكلمة ، وقالوا في مغرب الشمس : مُغَيْرِبان ، فزادوا ألفًا ونونًا ، والقياس : مُغَيْرِب ، وفي تصغير إنسان : أُنَيْسِيان ، فزادوا ياءً والأصل : أُنَيْسان ، وقالوا في الأصيل : أُصَيْلال ، ففي هذا شذوذ من ثلاثة أوجه : الأول : أنّ الأصيل واحد ولا يجوز جمعه ، الثاني : أنّه كان يجب أن يُجمع بالألف والتاء ؛ لأنّه ما لا يعقل ، الثالث : أنّه كان أُصَيْلان بالنون ، فأبدلوا من النون لامًا ... "[١] .

ثالثًا : أحكام أخرى تتعلّق بالقياس :

١- مفاضلة بين الأقيسة :

الواسطي الضرير يفاضل بين قياسين ، فيرجح أحدهما على الآخر ، فمن أمثلة ذلك ما جاء في حديثه عن (ما) إذا كانت حرفًا ، إذ قال : " تكون نافية ... وقد اختلف العرب فيها فأهل الحجاز يُعملونها عمل ليس إذا تقدّم الاسم وتأخر الخبر ، ولم تدخل إلاّ بينهما ... وبنو تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر كهل ولولا ، وهي أقيس اللغتين "[٢] .

٢- القياس على الكثير :

بخلاف ما سبق كان الواسطي " يجيز القياس على الكثير أحيانًا ، إذ منع القياس على (فَعَّال) في النسب على الرغم من كثرته ، إذ قال : " فإن نسبتَ إلى بائع الخبز ، وبائع البزّ وما أشبه ذلك صُغتَ اسمًا على (فَعَّال) فقلت : (خَبَّاز) ، و(بَزَّاز) وهو كثير ، ومع كثرته ليس بقياس ؛ لأنّك لا تقول في بائع الدقيق : دَقَّاق ، وإنّما تقول : دقيقيّ على القياس "[٣] . ، فهو يوافق سيبويه في هذه المسألة[٤] ، ويخالف المبرّد الذي جوّز القياس عليه[٥] .

---

(١) شرح الواسطي : ٢٥٩ .
(٢) نفسه : ٤٥ – ٤٦ .
(٣) نفسه : ٢٤٩ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٣٨٢/٣ ، وشروح اللمع موازنة : ١٤٢ .
(٥) ينظر : المقتضب : ١٦١/٣ ، وشروح اللمع موازنة : ١٤٢ .

وقال الواسطي أيضًا في (باب النسب) : " وقالوا : شام ، وتهام ، ويمان ، والأصل : شاميٌّ ، وتهاميٌّ ، ويمانيٌّ ، فحذفوا إحدى الياءين وأبدلوا منها الفاء ، وربّما جمعوا بين الألف وبين يائي النسب ، فقالوا : يمانيٌّ ، وتهاميٌّ ، وهو ضعيف وكلّ هذا مع كثرته ليس بقياس ، وإنّما يُتبع فيه السماع "[١] ، إلاّ أنّ هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء في حذف إحدى الياءين ، وتعويض الألف منها ، إذ ذهب المبرد (ت٢٨٥هـ) إلى " أنّ الألف في (تهام) غير الألف في (تهامة) حيث إنّهم حذفوا إحدى الياءين ، فعوضوا منها ألفًا "[٢] ، وهذا ما قاله سيبويه نقلاً عن الخليل[٣] .

٣- ما لا يعضدُهُ السماع لا يقاس عليه :

من المعلوم أنّ السماع هو الأصل في اللغة ، ودُوِّنت بموجبه اللغة العربية وعليه يقاس المسموع الفصيح الشائع من كلام أهل اللغة لا الشاذ الضعيف ، فالقواعد يعضدها السماع ، والمسموع تُصفِّيه القواعد ، فإذا جاء نحوي بحُكْمٍ لا يعضده السماع رُدَّ عليه حكمه ، وقيل له : لم يسمع عن العرب ما تدعيه ، وهذا حال الواسطي الضرير ، فقد جعل عدم السماع حجةً في الردّ على الأخفش في ما ذهب إليه من أنّ (زيدٌ) في جملة (خلفَكَ زيدٌ) مرفوع بالظرف ، إذ قال : " فإن قلت : (خلفَكَ زيدٌ) أو (في الدار زيدٌ) رفعتَ زيدًا عند سيبويه[٤] بالابتداء ، وجعلت الظرف قبله خبرًا عنه ، وقال الأخفش[٥] : (زيد) يرتفع بالظرف تقديره : (خلفَكَ زيدٌ) زيدٌ) فالرافع لـ (زيد) (خلفك) وهذا غير صحيح ؛ لأنّه لو كان هكذا لقلت : (إنَّ خلفَكَ زيدٌ) فرفعتَ (زيدًا) ، قال الأخفش : قد اجتمع عاملان : إنّ والظرف ،

---

(١) شرح الواسطي : ٢٥٠ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٤٥/٣ ، وشروح اللمع موازنة : ١٤٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٣٨/٣ .

(٤) ينظر : نفسه : ٤٠٦/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف : ٥١/١ مسألة (٦) ، والارتشاف : ١١٢١/٣ .

فأعملت (إنّ) دون الظرف ، قيل له : هذا خطأ ؛ لأنّه لو كان هكذا لسُمِعَ إعمال الظرف في بعض الأقوال ، فلما لم يُسمع هذا عُلِمَ أنّ الظرف لا يَرْفَعُ شيئًا "[١] .

المبحث الثالث
التعليل

اعتنى الواسطي الضرير بالتعليل كثيرًا ، فجاء شرحه مليئًا بالتعليل ، فلا نكاد نقف على حكم نحوي ، أو مسألة نحوية أو صرفية عرض لها من دون أن يعللها ويكشف أسرارها ، فقد جمع أكثر التعليلات ممن سبقه وأضاف إليها ما رآه مناسبًا ، وتمتاز تعليلاته بالسلامة والوضوح وعدم التعقيد وهي كثيرة جدًّا أذكر منها :

١- علـة الاختصـار : وردت هـذه العلـة عنـد أبـي عبـد الله الحسـين بـن موسـى الدينوري الجليس النحوي (ت٤٩٠هـ) ، وشرح هذه العلة تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم النحوي (ت٧٤٩هـ)[٢] ، وورد أيضًا عن الشيخ يحيى الشاوي (ت١٠٩٦هـ)[٣] ، وعلّل بها الواسطي الضرير في حروف الجزاء إذ قال : " وأصل حروف الجزاء (إنْ) ؛ لأنّ (إنْ) لا تصلح لغير الجزاء ، وغيرها يكون لها معانٍ أُخَر ... فيجوز فيها ما لا يجوز في أخواتها من إيلائها الاسم فيقولون : إنْ زيدًا أكرمتَهُ نفعك ، ولا يجوز في أخواتها أن يليها الاسم ، وأيضًا تقول : أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ ، فيسدّ الكلام المتقدم مسدّ الجواب ، ولا يجوز في مثل هذا في أخواتها ، وإنّما جِيءَ بحروف الشرط اختصارًا من التكرير "[٤] .

---

(١) شرح الواسطي : ٣٠ ، وينظر : شرح الكافية : ٢٢٤/١ ، والإنصاف مسألة (٦) : ٥١/١ ، وشرح الجمل : ١٥٨/١ – ١٥٩ ، وارتشاف الضَرَب : ١١٢١/٣ ، وشروح اللمع موازنة : ١٤٦ .

(٢) ينظر : الاقتراح : ٨٣ .

(٣) ينظر : ارتقاء السيادة : ٧١ .

(٤) شرح الواسطي : ١٧٤ – ١٧٥ ، وينظر : الكتاب : ٦٣/١ .

٢- علة تشبيه : و " هي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحدًا "[١] ، وردت هذه العلة عند ابن الوراق (ت٣٨١هـ) ، والجليس النحوي ، والشيخ يحيى[٢] ، ومما علّل بها الواسطي الضرير في نصب المشبه بالمضاف وهو المسمى بـ (الطويل) نحو : يا ضاربًا زيدًا ، إذ قال : " فأمّا الطويل فإنّما نُصِبَ ؛ لمشابهته بالمضاف ، ووجه التشبيه من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّ الأول عامل في الثاني ، والثاني من تمام الأول ، والأول يقتضي الثاني ، كما أنّ المضاف كذلك ، فلما أشبه من هذه الوجوه حُمِلَ عليه فنصب كنصبه ... "[٣] .

٣- علة تضمين : علّل بها الواسطي الضرير في بناء (كَمْ) ، إذ قال : " وهي اسم مبني بُنيت لأجل شيئين : إذا كانت استفهامًا ؛ فلتضمنها معنى حرف الاستفهام ... "[٤] ، وعلّل بها أيضًا في بناء (مَنْ) في الجزاء والاستفهام ، إذ قال : " ففي الجزاء والاستفهام بُنيت ؛ لتضمنها معنى الحرف "[٥] .

٤- علة تمكين : مما علّل بها الواسطي الضرير بناء (قبلُ ، وبعدُ) على الحركة ، إذ قال : " فأمّا (قبلُ ، وبعدُ) فبُنِيا لقطعهما عن الإضافة وبنيت على حركة ؛ لأنّ لها أصلاً في التمكن "[٦] .

٥- علة ثقل : وهي " أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفًا أو حركة "[٧] ، وردت هذه العلة عند ابن الوراق ، والجليس النحوي ، والشيخ يحيى الشاوي[٨] ، وعلّل الواسطي بها في حديثه عن (لَنْ) ، إذ قال : " فأمّا (لَنْ) فعند الخليل

---

(١) علل النحو : ٨٣ .

(٢) ينظر : نفسه : ٨٣ ، والاقتراح : ٨٣ ، وارتقاء السيادة : ٧١ .

(٣) شرح الواسطي : ١٤٠ ، وينظر : ارتشاف الضَّرَب : ٢٢٠٢/٤ .

(٤) شرح الواسطي : ١٩٤ .

(٥) نفسه : ٢٦٤ .

(٦) نفسه : ١١ .

(٧) علل النحو : ٨٦ .

(٨) ينظر : نفسه : ٨٦ ، والاقتراح : ٨٣ ، وارتقاء السيادة : ٧١ .

أصلها (لا أَنْ) ثمّ حذف الألف من (لا) والهمزة من (أنْ) ، فبَقِيَ (لَنْ) ، وفُعِلَ ذلك لثقل العوامل "[١] ، وعلّل بها أيضًا في (باب ما لا ينصرف) ، إذ قال : " الأسباب المانعة من الصرف تسعة : وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصّه ، وإنّما اعتدّ بوزن الفعل ؛ لثقل الفعل "[٢] .

٦- علة جدل الشيئين كالشيء الواحد : علّل بها الواسطي الضرير في (باب حبّذا) ، إذ قال : " لا يجوز الفصل بين (حبَّ) و (ذا) ؛ لأنّهما قد صارا كالشيء الواحد "[٣] .

٧- علة الحمل على النقيض : وردت هذه العلة عند الجليس النحوي ، والشيخ يحيى الشاوي[٤] ، وقد علّل بها الواسطي الضرير في حديثه عن مشابهة (كم) لـ (رُبَّ) ، إذ قال : " أمّا (كَمْ) فتكون استفهامًا وخبرًا ، فقد أشبهت (رُبَّ) ؛ لأنّها نقيضتها ، فإنّ (رُبَّ) للتقليل ، و(كَمْ) للتكثير ، والشيء يُحمل على نقيضه كما يُحمل على نظيره "[٥] .

٨- علة خفة : وهي علة " تتصل بأحد طباع العرب في القول ، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مُخِلاً بكلامِهِم "[٦] . وردت هذه العلة عند ابن الوراق ، والجليس النحوي ، وابن مكتوم ، والشيخ يحيى الشاوي[٧] ، وقد علّل بها الواسطي الضرير ، إذ قال : " الجزم يدخل في الأفعال ولا يدخل في الأسماء ، وإنّما لم يدخل عليها ؛ لخفتها "[٨] ، وعلّل

---

(١) شرح الواسطي : ١٦٥ .
(٢) شرح الواسطي : ١٩٧ .
(٣) نفسه : ١٨٧ .
(٤) ينظر : الاقتراح : ٨٣ ، وارتقاء السيادة : ٧١ .
(٥) شرح الواسطي : ١٢ .
(٦) علل النحو : ٨٣ .
(٧) ينظر : نفسه ، والاقتراح : ٨٣ ، وارتقاء السيادة : ٧١ .
(٨) شرح الواسطي : ٩ .

أيضًا في فتح (أينَ) و (كيفَ) ، إذ قال : " فبُنيا ؛ لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وحُرِّكا ؛ لأنّ قبل آخرهما ساكنٌ ، وبُنيا على الفتح لخفته "[١] .

٩- علة خوف اللبس : " وهي من العلل التي توخاها العرب في كلامهم بدافع الحرص على الإبانة والوضوح ، يتحاشون ما خلط بين المعاني "[٢] . وردت وردت هذه العلة عند ابن الوراق[٣] ، وعلّل بها الواسطي الضرير في منع حذف الألف من (يضربان) ؛ لئلا يلتبس بالواحد ، قوله : " ولا يجوز حذف الألف من يضربان ؛ لئلا يلتبس بالواحد إذا قلت : ليضربن "[٤] .

١٠- علة دلالة : وردت هذه العلة عند ابن الوراق ، والجليس النحوي[٥] ، وذكر الواسطي الضرير هذه العلة في (باب ما لا ينصرف) ، إذ قال : " وأصل الأسماء كلّها الصرف ، فيجب أن يدخلها جميع الإعراب ؛ لأنّها تدلّ على معانٍ مختلفة بلفظٍ واحد "[٦] .

١١- علة ضرورة شعرية : وردت هذه العلة عند ابن الوراق[٧] ، ومما علّل بها الواسطي الضرير في حذف (أنْ) من خبر (عسى) في الشعر للضرورة كقول هدبة بن الخشرم[٨] :

عسى الهمّ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ

فمعناه : أنْ يكون ، فحذف (أنْ) من (يكون) للضرورة "[٩] .

---

(١) نفسه : ١٠ ، وينظر : شرح الجمل : ٣٣٧/٣ .
(٢) علل النحو : ٨٢ .
(٣) ينظر : علل النحو : ٨٢ .
(٤) شرح الواسطي : ٢٤٠ .
(٥) ينظر : علل النحو : ٨٩ ، والاقتراح : ٨٣ .
(٦) شرح الواسطي : ١٩٧ .
(٧) ينظر : علل النحو : ٨٩ .
(٨) ديوانه : ٣٠ .
(٩) شرح الواسطي : ١٩١ .

١٢- علة عوض : وردت هذه العلة عند ابن الوراق ، والجليس النحوي ، والشيخ يحيى الشاوي[١] ، ومما علّل بها الواسطي الضرير في حديثه على التنوين في (جوارٍ وغواشٍ) ، إذ قال : " أمّا التنوين في جوارٍ ونحوه ففيه مذهبان : أحدهما أن يكون عوضًا من المحذوف من قِبَل أنّ الأصل فيه (جواري) ، فحُذِفت الضمة لثقلها على الياء ، وحذف التنوين ؛ لأنّ الاسم لا ينصرف ، وذهبت الياء ؛ لأنّها في أثقل الجموع ، ثمّ أدخل التنوين عوضًا من هذه الحروف "[٢] .

١٣- علة فرق : وهي علة تتصل بقصد الإبانة ، إذ يعطي للحكمين المتشابهين مظهرين مختلفين توخيًا لدقة الدلالة[٣] ، وردت هذه العلة عند ابن الوراق والجليس النحوي ، والشيخ يحيى الشاوي[٤] ، وعلّل بها الواسطي الضرير في في كسر اللام وفتحها ، إذ قال : " فأمّا (اللام) فهي على ضربين : للملك فيما يصحّ فيه الملك نحو : المالُ لزيدٍ ، والتخصيص والتحقيق فيما لا يصحّ فيه الملك نحو : المسجد لزيدٍ ، وهي مكسورة إذا دخلت على الظاهر ، وإن أدخلتها على المضمر فتحتها ... وإنّما كُسِرَت مع الظاهر وفتحت مع المضمر للفرق ، فالأصل فيها الفتح "[٥] .

١٤- علة قوّة : وردت هذه العلة عند الواسطي الضرير في حديثه عن ترخيم المفرد المنادى الذي يكون على أكثر من ثلاثة أحرف ، إذ قال : " وإنّما رُخِّم هذا ؛ لأنّه قد قوي بإخراجه من الإعراب إلى البناء "[٦] ، وعلّل بها في

---

(١) علل النحو : ٨٧ ، وينظر : الاقتراح : ٨٣ ، وارتقاء السيادة : ٧٠ .
(٢) شرح الواسطي : ٢٠٩ .
(٣) علل النحو : ٨٤ .
(٤) نفسه : ٨٤ ، وينظر : الاقتراح : ٨٣ ، وارتقاء السيادة : ٧٠ .
(٥) شرح الواسطي : ٩٢ .
(٦) نفسه : ١٥٠ .

(بـاب المفعول معـه) ، إذ قـال : " والفعل ينصـب الاسم بتقويـة الـواو ؛ لأنّـها قوّته فأوصلته إلى المفعول كما قوَّت (إلاّ) الفعل في الاستثناء "[١] .

ومن الجدير بالذكر أنّ ما سبق ذكره من هذه العلل قد وردت عند شُرَّاح اللمع الآخرين[٢] .

---

(١) نفسه : ٦٩ .

(٢) ينظر : شروح اللمع موازنة : ١٤٩ – ١٦٨ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ٩٨ – ١٠٧ .

الفصل الثاني

المباحث الصوتية والصرفية في شرح اللمع

المبحث الأول : المصطلح الصوتي والصرفي
المبحث الثاني : الإمالة
المبحث الثالث : الميزان الصرفي
المبحث الرابع : النسب
المبحث الخامس : التصغير
المبحث السادس : موقف الواسطي الضرير من بعض مسائل الخلاف الصرفي

الفصل الثاني
المباحث الصوتية والصرفية في شرح اللمع
المبحث الأول
المصطلح الصوتي والصرفي

أولاً : المصطلح الصوتي :

وردت في شرح اللمع للواسطي الضرير طائفة من المصطلحات الصوتية التي استعملها الواسطي في ذكره للأبواب النحوية ، وهي قليلة جدًّا إذا ما قورنت بالمصطلحات الصرفية والنحوية ، وهي على النحو الآتي :

١- الاستعلاء :

وهو أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالصوت إلى جهة الحَنَك الأعلى[١] ، وورد هذا المصطلح في التراث اللغوي[٢] ، وقد أشار إليه المبرد بقوله : " والحروف المستعلية : الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف ، وإنّما قيل مستعلية ؛ لأنّها حروف استعلت إلى الحَنَك الأعلى وهي الحروف التي تمنع الإمالة "[٣] .

ومن أمثلة استعمال الواسطي الضرير لهذا المصطلح ما ذكره في الحروف التي تمنع الإمالة قائلاً : " إنّ في الحروف ما يمنع الإمالة ، وتلك الحروف حروف الإطباق وهي : الصاد والضاد والطاء والظاء ، وثلاثة من غيرها وهي : القاف والخاء والغين ، فهذه السبعة هي من الحنك الأعلى ، فأيّ موضع وقعت منعت الإمالة سواء كان قبلها أو بعدها إلاّ أن يكون حروف الاستعلاء أولاً مكسورًا نحو : ضِفاف ، وقِفاف "[٤] .

٢- الإشمام :

---

(١) المدخل إلى علم الأصوات العربية : ١٣٦ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٣٧/٤ ، والأصول في النحو : ١٦٣/٣ – ١٦٤ .

(٣) المقتضب : ١٦٠/١ .

(٤) شرح الواسطي : ٢٨١ .

وهو ضمّ الشفتين بعد إسكان الحرف من دون تراخٍ على أن يترك بينهما فرجة لخروج النفس بحيث يراه المبصر دون الأعمى ، ويكون في المضموم فقط عند الوقف ، والغرض منه هو الإشارة إلى أنّ حركة الحرف الموقوف عليه هي الضمة[١] ، وهو من مصطلحات الخليل ، وقد حدّه بقوله : " أن تشمَّ الحرف الساكن حرفًا "[٢] ، وذكره سيبويه[٣] . وقد ذكر الواسطي الضرير هذا المصطلح ، إذ قال : " الإشمام هو أن تضمّ شفتيك ولا تتبعه صوتًا "[٤] .

٣- الإطباق :

استعمل هذا المصطلح العلماء الأوائل[٥] ، وقد حدّه ابن جني قائلاً : " أن ترفع ظهر لسانك إلى الحَنَك الأعلى مطبقًا له ، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سينًا والظاء ذالاً ، ولخرجت الضاد عن الكلام "[٦] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذكر هذا المصطلح ، إذ قال : " وتلك حروف الإطباق وهي : الصاد والضاد والطاء والظاء "[٧] .

٤- ألف النَّفس :

ورد هذا المصطلح في التراث اللغوي[٨] ، ومن أمثلة استعمال الواسطي الضرير لهذا المصطلح قوله : " وهمزة المخبر عن نفسه هي التي تكون في فعل المضارعة نحو : أذهب ، وتعرّفها بأنا "[٩] .

٥- ألف الوصل :

---

(١) ينظر : شرح المفصل : ٦٧/٦ .
(٢) العين : ٢٤٤/٦ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١٧١/٤ .
(٤) شرح الواسطي : ٢٨٠ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٤٣٦/٤ ، والأصول في النحو : ٤٠٤/٣ ، والخصائص : ٢٢٩/٢ .
(٦) سر صناعة الإعراب : ٦١/١ .
(٧) شرح الواسطي : ٢٨١ .
(٨) ينظر : الجمل في النحو : ٢٣٩ – ٢٤٠ .
(٩) شرح الواسطي : ٢٦٠ .

استعمل هذا المصطلح العلماء الأوائل[١] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا هذا المصطلح قائلاً : " همزة الأصل هي أن تكون فاءً من الفعل الماضي وتثبت في المستقبل نحو : (أتى) ، وزنه فَعَل والهمزة فاؤه وليست بزائدة "[٢] .

٦- التجانس :

وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا ويختلفان بالصفة كإدغام الذال في التاء ، والثاء في الظاء ، والتاء في الذال[٣] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح قائلاً : " ومعنى الإمالة أن تنحوَ بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ... وإنّما فعلوا ذلك لتجانس الصوت "[٤] .

٧- التفخيم :

وهو عبارة عن سمن يدخل جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه "[٥] ، ورد هذا المصطلح في التراث اللغوي[٦] ، وقد استعمل هذا المصطلح الواسطي الضرير في حديثه عن الإمالة قائلاً : " ومعنى الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء ، تقول في عالم : عِالِم ، وفي سعى : سِعِى وهي لغة تميم ، فالألف منقلبة عن (ياء) وكأنّهم لو لفظوا لخرجوا من فتحة إلى ياء "[٧] .

٨- حروف الحلق :

وهي سبعة أحرف :

- أقصى الحلق مخرج : الهمزة والألف والهاء .
- أوسط الحلق مخرج : العين والحاء .
- أدنى الحلق مخرج : الغين والخاء .

---

(١) ينظر : رسالتان في اللغة : ٤٣ .
(٢) شرح الواسطي : ٢٦٠ .
(٣) ينظر : الكتاب : ٤/٤٣٣ – ٤٣٧ ، ٤٤٥ ، والنشر : ١/٢٨٧ .
(٤) شرح الواسطي : ٢٨٠ .
(٥) ينظر : النشر : ٢/٩٠ – ٩١ .
(٦) ينظر : الكتاب : ٤/٢٨٣ .
(٧) شرح الواسطي : ٢٨٠ .

ورد هذا المصطلح عند الخليل[١] ، وقد ذكر الواسطي الضرير هذا المصطلح قائلاً : " واعلم أنّ الماضي الثلاثي على ثلاثة أمثلة : فَعَلَ كضَرَبَ ، وفَعِلَ كعَلِمَ ، وفَعُلَ كظَرُفَ ، فأمّا (فَعَلَ) فقد جاء متعديًا وغير متعدٍّ ... فأمّا مستقبله فالأكثر فيه يَفْعِل كيَضْرِبُ ويَجْلِس ، وقد يجيء فيه يَفعُل كيَعْكُفُ ، ولا يجيء على يَفْعَل إلاّ أن تكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق وهي : الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين "[٢] . وهذا هو الأغلب لكن قد يأتي على (فَعَلَ ، يَفعَل) من غير أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق مثل : أبى يأبى[٣] .

٩- المدّ واللين :

ورد هذا المصطلح عند سيبويه[٤] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح فمن أمثلة ذلك ما جاء في قوله : " وإنّما خصّ المستقبل بهذه الأحرف ؛ لأنّ أولى ما زيد حروف المدّ واللين : الواو ، والياء ، والألف "[٥] .

١٠- هاء السكت :

ورد هذا المصطلح في التراث اللغوي[٦] ، ومن أمثلة استعمال الواسطي الضرير لهذا المصطلح ما جاء في قوله : " فأمّا المرفوع فأنا للمتكلم ، والاسم الألف والنون ، والألف التي بعد النون لبيان الحركة ؛ لأنّهم قالوا : إنَّهْ فجاءوا* بهاء السكت "[٧] .

ثانيًا : المصطلح الصرفي :

---

(١) ينظر : العين : ٥٨/١ .

(٢) شرح الواسطي : ١٥٩ .

(٣) ينظر : مختار الصحاح (أبى) .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٧٦/٤ .

(٥) شرح الواسطي : ٦ .

(٦) ينظر : رسالتان في اللغة : ٢٥ .

* هذا على رسم المصريين أمّا على الرسم العراقي فهو (جاؤوا) .

(٧) شرح الواسطي : ١٣٤ .

استعمل الواسطي الضرير في كتابه (شرح اللمع) مجموعة من المصطلحات الصرفية ، فذكر مجموعة من المصطلحات التي كانت معروفة عند علماء اللغة الأوائل كسيبويه ، والمبرد ، وابن السراج وغيرهم ، وهي على النحو الآتي :

١- ألف التأنيث :

ورد هذا المصطلح في التراث اللغوي[١] ، ومن أمثلة استعمال الواسطي الضرير لهذا المصطلح ما جاء في قوله : " إن كان آخر الاسم ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، تركت الألف بحالها مفتوحًا ما قبلها وصغرت ، تقول في حُبْلَى : حُبْلَيات ، في حمراء : حُمَيْراء "[٢] .

٢- ألف القطع :

استُعْمِل هذا المصطلح في التراث اللغوي[٣] ، وقد ورد هذا المصطلح عند الواسطي الضرير ، إذ قال : " فكلّ ألف ابتدأتها فهي قطع نحو : أكرمَ ، وأصبحَ ، وأنا "[٤] .

٣- ألف الوصل :

ورد هذا المصطلح في التراث اللغوي[٥] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح فمن أمثلة ذلك قوله : " يكون ألف الوصل في الأسماء التي تسمى الأسماء العشرة غير مصادر : اسمٌ ، واستٌ ، وابن ، وابنة ، واثنان ، واثنتان ، وايمن ، وابنم ، وامرؤ ، وامرأة "[٦] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤١٨/٣ ، والمقتضب : ٢٠٢/١ ، والأصول في النحو : ٨٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب : ٨٦/١ ، واللمع : ٢١٢ .

(٢) شرح الواسطي : ٢٥٢ .

(٣) ينظر : الجمل في النحو : ٢٢٨ ، والمقتضب : ٢١٨/١ ، وعلل النحو : ٧٤٥، واللمع : ٢٨٧ .

(٤) شرح الواسطي : ٢٦٠ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٥١/٤ ، والمقتضب : ٢١٨/١ ، وعلل النحو : ٧٤٦ ، واللمع : ٢٨٨ .

(٦) شرح الواسطي : ٢٦٠ .

٤- تاء التأنيث :

ورد هذا المصطلح في التراث اللغوي[١] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح قائلاً : " فإن كان في آخر الاسم تاء التأنيث صغرت المصدر وتركت علامة التأنيث كحالها ، تقول في طلحة : طُلَيحة ، وفي حمزة : حُمَيزة "[٢] .

المبحث الثاني
الإمالة

أولاً : تعريف الإمالة

الإمالة لغةً : " العدول إلى الشيء والإقبال عليه ، وكذلك الميلان ، والميل : مصدر الأمْيَل ، يقال : مالَ الشيءُ يميلُ ممالاً ومميلاً ، مثال : معابٍ ومعيب في الاسم والمصدر ، ومال عن الحقّ ، ومال عليه في الظلم ، وأمال الشيءَ فمالَ ، ورجلٌ مائل : من قومٍ مُيَّل "[٣] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٩٤/٣ ، ٤٠٦ ، والمقتضب : ٣٦٦/٣ ، والأصول في النحو : ٣٦٣/٣ ، ٩٨/٢ ، وعلل النحو : ٣٨٢ .

(٢) شرح الواسطي : ٢٥١ – ٢٥٢ .

(٣) لسان العرب (ميل) .

أمّا في الاصطلاح : " فهو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء ، ويعبرون عنها بالإضجاع ، والبطح ، والكسر وهو قليل بين اللفظين ، ويقال لها أيضًا : التقليل ، والتلطيف ، وبين بين "[١] .

وعرّفها ابن جني بقوله : " معنى الإمالة : هو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء ، وإنّما وقعت في الكلام ؛ لتقريب الصوت من الصوت وذلك نحو : عالِم ، وكِتاب ، وسعى ، وقضى ، واستقضى ، ألا تراك قرّبت فتحة العين من عَالِم إلى كسرة اللام منه بأنْ نحوتَ بالفتحة نحو الكسرة ، فأملتَ الألف نحو الياء ، وكذلك سعى ، وقضى نحوت بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها "[٢] .

جاء في حاشية الخضري في تعريف الإمالة قوله : " تسمّى الكسر ، والبطح ، والإضجاع ؛ لأنّها اصطلاحًا : تميل الفتحة نحو الكسرة ، والألف نحو الياء ، كما في الشرح فكأنّك بطحتها ، أي : رميتها ، وأضجعتها إليها ، والغرض الأصلي منها تناسب الأصوات وتقاربها ؛ لأنّ النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر ، وبالفتحة والألف متصعّد مستعلٍ ، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفُّل والانحدار ، وقد ترد للتنبيه على أصلٍ أو غيره "[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فلم يخرج عن تعريف القدماء للإمالة ، إذ قال : " ومعنى الإمالة : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء ، تقول في عَالِم عِالِم ، وفي سعى : سِعى وهي لغة بني تميم ، وإنّما فعلوا ذلك لتجانس الصوت ؛ لأنّهم إذا قالوا : سَعَى ، فالألف منقلبة عن (ياء) وكأنّهم لو فخموا لخرجوا من فتحة إلى ياءٍ فما كان تجانس الصوت ، فأمالوا (الألف) نحو (الياء) وذلك لا يمكن إلاّ بإمالة الفتحة نحو الكسرة "[٤] .

ثانيًا : درجات الإمالة

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ١٦٠/٣ ، والكشف : ١٦٨/١ ، وشرح الهداية : ٩٢/٢ ، والنشر : ٣٨٧/٢ – ٣٨٨ ، والإتحاف : ٧٤ ، وظاهرة الهمز والإمالة (رسالة) : ١١١ .

(٢) اللمع : ٣١١ ، وينظر : الخصائص : ١٤١/٢ .

(٣) حاشية الخضري : ٨٧٤/٢ ، وينظر : ظاهرة الهمز والإمالة (رسالة) : ١١١ .

(٤) شرح الواسطي : ٢٨٠ .

تنقسم الإمالة من حيث درجتها على قسمين :

١- الإمالة الكبرى ، وهي : " أن تقرب الفتحة من الكسرة ، والألف من الياء بتجنب القلب الخالص ، والإشباع المبالغ فيه "[١] ، ويطلق عليها : " الإضجاع ، والبطح ، والكسر ، والإمالة المحضة "[٢] .

٢- الإمالة الصغرى هي : " وضع الحرف بين الفتح المتوسط ، الإمالة الشديدة "[٣] .

ثالثًا : الفرق بين الفتح والإمالة

قال أبو عمرو الداني : " الإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، فالفتح لغة أهل الحجاز ، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس ، قال : وعلماؤنا مختلفون في أيّ هذه الأوجه أوْجَه وأولى ، واختار الإمالة الوسطى التي هي بين بين ؛ لأنّ الغرض من الإمالة حاصل بها وهو الإعلام بأنّ الألف الياء ، أو التثنية على انقلابها إلى الياء في موضع ، أو شاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء "[٤] .

وقد اختلف العلماء في أيّهما الأصل : الفتح أم الإمالة ، فذهب بعضهم إلى أنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرعٌ عليه ، وذهب آخرون إلى أنّ كُلاً منهما أصلٌ بذاته[٥] .

قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) : " اعلم أنّ أصل الكلام كلّه الفتح ، والإمالة تدخل في بعضه ، في بعض اللغات لعلّة ، والدليل على ذلك أنّ جميع الكلام الفتح فيه سائغ جائز ، وليست الإمالة بداخلة إلاّ في بعضه في بعض اللغات لعلةٍ ، فالأصل ما عمَّ وهو الفتح "[٦] .

---

(١) ينظر : النشر : ٣٨٨/٢ .

(٢) ينظر : نفسه : ٣٨٨/٢ ، والإتقان : ٥٨٦/١ .

(٣) الإتقان : ٥٨٦/١ .

(٤) النشر : ٣٨٨/٢ .

(٥) ينظر : نفسه : ٢٨٩/٢ .

(٦) الكشف : ١٦٨ ، وينظر : الحجة : ٦٦ .

وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) : " التفخيم هو الأصل ، والإمالة طارئة ، والذي يدلّ أنّ التفخيم هو الأصل أنّه يجوز تفخيم كلّ ممالٍ ، ولا يجوز إمالة كلّ مُفخم ، وأيضًا فإنّ التفخيم لا يحتاج إلى سبب ، والإمالة تحتاج إلى سبب "[١] .

وكذلك السيوطي يرى أنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرع عليه قائلاً : " واختلفوا هل الإمالة فرع عن الفتح أو كلّ أصل برأسه ؟ ووجه الأول : أنّ الإمالة لا تكون إلاّ لسبب فإنْ فُقِدَ لَزِمَ الفتح ، وإن وُجِدَ جاز الفتح والإمالة ، فما من كلمة تُمال إلاّ وفي العرب من يفتحها فدلّ اطّراد الفتح على أصالته وفرعيتها "[٢] ، إلاّ أنّ بعض أئمة القراءة ذهبوا إلى أصالة كلٍّ منهما ، ولا يجوز أن يكون الفتح فرعًا والإمالة أصلاً ، أو العكس[٣] .

أمّا الدكتور إبراهيم أنيس فيرى " أنّ الفرق بين صاحب الفتح وصاحب الإمالة ليس إلاّ اختلافًا في وضع اللسان مع كلّ واحد منهما حين النطق بهذين الصوتين واللسان في حالة الإمالة أقرب إلى الحَنَك الأعلى منه في حالة الفتح "[٤] .

.

رابعًا : أسباب الإمالة

ذكر العلماء أنّ للإمالة أسبابًا جعلها بعض العلماء ستة[٥] ، ومنهم من جعلها جعلها ثمانية[٦] ، ومنهم من أوصلها إلى اثني عشر سببًا[٧] ، أمّا الواسطي الضرير الضرير فذكر أسبابًا ستة هي : " الكسرة نحو : عالِم ، والياء نحو : غيلان ، وشيبان ، أو تكون الألف منقلبة عن ياء نحو : رَمَى ، أو بمنزلة المنقلبة نحو :

---

(١) شرح المفصل : ١٨٨/٥ .

(٢) الإتقان : ٥٨٧/٢ .

(٣) ينظر : النشر : ٣٨٩/٢ .

(٤) اللهجات العربية : ٥٧ ، وينظر : ظاهرة الهمز والإمالة (رسالة) : ١١٣ .

(٥) ينظر : الأصول في النحو : ١٦٠/٣ – ١٦٣ ، وشرح الهداية : ٩٢/٢ ، والهمع : ٣٧٥/٣ – ٣٧٦ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥١٨/٢ .

(٧) ينظر : النشر : ٣٨٩/٢ ، والإتقان : ٥٨٨/١ .

حُبْلى ، أو قد ينكسر في بعض الأحوال نحو : صارَ ؛ لأنّك تقول : صِرْتُ ، وإمالة لإمالة نحو : رأيتُ عِمادًا ، أميلت الألف الأولى ؛ لكسرة العين ، وأميلت الألف الثانية المبدلة من التنوين لإمالة الألف ... "[١] .

خامسًا : فائدة الإمالة

فائدة الإمالة هي : " سهولة اللفظ ، وذلك أنّ اللسان يرتفع بالفتح ، وينحدر بالإمالة ، والانحدار أخفّ على اللسان من الارتفاع ؛ فلهذا أمال من أمال "[٢] .

إذن فائدتها هي تناسب الأصوات وجعلها على نمطٍ واحد ، مما يؤدي إلى الاقتصاد بالمجهود العضلي ، وهذا هو الغرض الأساس من الإمالة[٣] .

سادسًا : موانع الإمالة

يمنع من الإمالة حروف الاستعلاء وهي إذا وقعت بعد الألف ، ولم يفصل بينهما فاصل ، أو فصل بينهما حرف أو حرفان نحو : صاعِد ، وظالم ، والرّاء إن لم تكن مكسورة ، وتلتقي جميعًا في صفة التفخيم[٤] .

قال الواسطي الضرير : " اعلم أنّ في الحروف ما يمنع الإمالة ، وتلك الحروف حروف الإطباق وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، وثلاثة من غيرها وهي : القاف ، والخاء ، والغين فهذه السبعة ، وهي من الحَنَك الأعلى فأيّ موضع وقعت منعت الإمالة سواءً كان قبلها أو بعدها إلاّ أن يكون حرف الاستعلاء أولاً مكسورًا نحو : ضِفاف ، وقِفاف ، وإنّما منعت هذه الأحرف الإمالة ... لأنّه

---

(١) شرح الواسطي : ٢٨٠ .

(٢) النشر : ٢٩١/٢ ، وينظر : الإتحاف : ٧٥ .

(٣) ينظر : شرح التصريح : ٦٣٩/٢ ، واللهجات العربية : ٥٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٢٨/٤ ، والأصول في النحو : ١٦٣/٣ – ١٦٧ ، وارتشاف الضرب : : ٥٢١ – ٥٢٢ ، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : ٢٠٥ ، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات (رسالة) : ١٤٥ .

يستفل المستعلي بالإمالة ثمّ يتصعد بالمستعلي ، فيصير مثل صعود الدرجة ، فإن كان المستعلي مكسورًا أولاً جازت الإمالة ؛ لأنّك تبتدئ بالمستعلي ثمّ ينزل إلى الإمالة فيصير مثل النزول ، فإن حصل أحد حروف الاستعلاء في كلمة ، وكانت الألف منقلبة عن ياء أو بمنزلة المنقلبة ، أو كانت تنكسر في حالٍ جازت الإمالة مع المستعلي نحو : صار ، وقضى ، وضاق ، وإنّما جازت الإمالة هنا وإن كان في الكلمة حرف الاستعلاء ليبينوا أنّ الكلمة منقلبة عن ياء ، ولو لم يميلوا لم يكن ما يدلّ على الياء ، ويجوز أن تميل مِقلاة ؛ لأجل كسرة الميم ، ولا يعتدّ بالقاف لسكونها ... واعلم أنّ الفعل ثلاثي ، ومزيد ، فالثلاثي نحو : (غفا) ، والمزيد نحو : (أعطى) فالإمالة في جميع الفعل شائعة لتصرفه ، والإمالة ضرب من التصرف "[١] .

فأمّا الراء إذا كانت مفتوحة أو مضمومة وانفردت امتنعت الإمالة نحو : (هذا سراج ، وفراش) ، فإن كانت الراء مكسورة جازت الإمالة ، ومنعت الراء من الإمالة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة ؛ لأنّها بمنزلة الراءين مفتوحتين أو مضمومتين[٢] .

قال الواسطي الضرير : " فإن كان في الكلمة (راء) فلا تخلو أن تكون مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة ، فإن كانت مكسورة طالت بالإمالة ؛ لأنّها بمنزلة أن يكون هناك راءان مكسورتان وذلك نحو : مررتُ بحمارٍ ، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة ؛ لأنّها تصير بمنزلة راءين مفتوحتين أو مضمومتين فلا يجوز في هذا (رأيتُ فِراشًا) ؛ لأنّ الراء مفتوحة ، ولا : هذا حِمارٌ ؛ لضمة الراء ، فإن اجتمعت راءان الأولى مفتوحة والثانية مكسورة غلبت المكسورة المفتوحة ، تقول

---

(١) شرح الواسطي : ٢٨١ ، وينظر : الكتاب : ١٣١/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٣٦/٤ ، والأصول في النحو : ١٦٧/٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٥٦/٢ ، وشرح المفصل : ١٩٩/٥ .

: جئتُ في سِرار الشهرِ ، وهو من شِرار الناس "[١] ، وذلك أنّ الراء المفتوحة ليست أقوى من الحرف المستعلي ، فغلبت عليها الراء المكسورة .

سابعًا : إمالة ألفات الحروف

لا تمال ألفات الحروف وذلك للتفريق بينها وبين ألفات الأسماء ، أمّا إذا سمّينا بها جازت إمالتها ، ووضح ذلك سيبويه ، إذ قال : " ومما لا يميلون ألفه (حتى ، وأمّا ، وإلاّ) فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو : (حُبْلى ، وعطشى) ، وقال الخليل : لو سمّيت رجلاً بها ، أو امرأة جازت فيها الإمالة "[٢] .

وقال ابن جني : " لا تمال الحروف ؛ لبُعدها من الاشتقاق إلاّ أنّهم قالوا : (بَلِي) ؛ لأنّها قويت لما قامت بنفسها ، وقالوا : يا زيد ، فأمالوا أيضًا ؛ لأنّها قويت لما نابت عن الفعل ، أي : أدعوا زيدًا ، وأنادي زيدًا "[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع ابن جني ، إذ قال : " لا يجوز الإمالة في الحروف ؛ لبُعدها من الاشتقاق فلا يجوز إمالة شيء منها إلاّ أنّهم أمالوا (بَلَى) ، و(يا) في النداء ، وحروف (أ ، ب ، ت ، ث) ، فأمّا (بَلَى) فأمالها لأنّها على ثلاثة أحرف ويكفي في الجواب ، وأمّا (يا) فأمالوها ؛ لأنّها نائبة عن فعل يدلّ على ذلك قوله : يا عبد الله ... وأمّا حروف التهجي فأُميلت ؛ لأنّها قد صارت أسماءً لهذه الحروف ، ولا تمال الأسماء المبهمة ، لا يقول : إذا وكذا ، إلاّ أنّهم قالوا : (متى) فأمالوها حملاً على تصرف الأسماء "[٤] .

---

(١) شرح الواسطي : ٢٨٢ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٥٢٤/٢ – ٥٢٥ ، والفصول في العربية : ١٠٤ – ١٠٥ ، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات (رسالة) : ١٤٧ .

(٢) الكتاب : ١٣٥/٤ .

(٣) اللمع : ٣١٦ .

(٤) شرح الواسطي : ٢٨٣ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٥٧/٢ – ٤٥٨ .

المبحث الثالث
الميزان الصرفي

لكلّ أهل صناعة معيار يقابلون به ما يعرض عليهم مما يدخل في صناعتهم ، وكذلك علماء التصريف إذ كانوا يتعاملون مع الكلمة على أساس حروفها التي تتألف منها ؛ ليعرفوا أصالتها وزيادتها ، ومن جهة هيأة هذه الحروف وضبطها على أيّة صورة كانت ، فكان لا بدَّ من اتّخاذ معيار من الحروف سمّوه (الميزان)[١] .

فالميزان الصرفي هو : " لفظ مادته الأساسية (الفاء ، والعين ، واللام) يؤتى به لبيان أحوال أبنية الكلمة من حيث الحركات ، والسكنات ، والأصل ، والزيادة ، وعدد حروف الكلمة ، وتقديم حرف وتأخير حرف ، والحذف وعدم الحذف[٢] .

ذكر ابن الحاجب سبب اختيار الصرفيين لهذه الحروف دون غيرها ، وبيَّن أنّ الصرفيين اتخذوا ميزانهم من هذه الحروف (ف ، ع ، ل) للأمور الآتية :

١- الذي يطرد فيه التغير ويكثر إنّما هو الفعل ، والأسماء المتصلة به .

---

(١) ينظر : الهمع : ٤٠٩/٣ ، ودروس التصريف : ٢٩ .

(٢) ينظر : شرح الشافية : ١٠/١ ، وأسفار الفصيح : ١٨٨/١ ، والهمع : ٤٠٩/٣ ، وشذا العرف : ١٨ .

٢- مادة (ف ، ع ، ل) أشمل المراد وأعمّها ، فكلّ حدثٍ يسمّى فعلاً .

٣- مخارج الحروف ثلاثة : الحلق ، واللسان ، والشفتان ، فأخذوا من كلّ مخرج حرفًا : الفاء من الشفة ، والعين من الحلق ، واللام من اللسان[١] .

وللميزان الصرفي أحوال وقواعد أساسية وضحها العلماء وقد أجمعوا عليها ، وهي[٢] :

١- إذا كانت الكلمة على ثلاثة أحرف قابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام مصورة بصورة الموزون ، فيقولون في وزن (قمر) : فَعَل بالتحريك ، وفي (حِمْل) : فِعْل بكسر الفاء وسكون العين ، وفي (كَرُمَ) : فَعُلَ بفتح الفاء وضمّ العين .

٢- إذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف ، فيجب مراعاة الأمور الآتية وهي :

أ- إذا كانت الزيادة في الكلمة ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف ، أو خمسة زدنا في الميزان لامًا ، أو لامين على أصول الكلمة (ف ، ع ، ل) نحو : دَحْرَجَ ، وجَحْمَرِش[٣] فوزنهما : فَعْلَلَ ، وفَعْلَلِل .

ب- وإذا كانت هذه الزيادة ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة كرّرنا ما يقابله في الميزان ، مثال ذلك تقول في (قدَّم) : تكون على وزن (فعَّل) ، وفي (جَلْبَبَ) : وزنها (فَعْلَل) .

ت- وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف (سألتمونيها) التي هي حروف الزيادة قابلت الأصول بالأصول وعبّرت عن الزائد بلفظه نحو : نائم – فاعل ، واستخرج – استفعل .

٣- إذا حصل حذف في بعض حروف الكلمة حُذِفَ ما يقابل الحرف المحذوف في الميزان نحو : (قُلْ) وزنها (فُلْ) .

---

(١) ينظر : شرح الشافية : ١٣/١ – ١٥ ، والمغني في تصريف الأفعال : ٣٥ .

(٢) ينظر : شرح الشافية : ١٢/١ – ١٤ ، والأشباه والنظائر : ١٨٣/٤ ، والهمع : ٤١٠/٣ – ٤١١ ، وشذا العرف : ١٨ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٥٠ .

(٣) الجحمرش من النساء : العجوز الكبيرة الغليظة ، ينظر : لسان العرب (جحم) .

٤- إذا حصل في الكلمة قلب مكاني حصل أيضًا هذا التغيير في الميزان نحو (آبار) وزنه (أعفال) ، و(جاه) وزنه (عَفَل) بتقديم العين على الفاء .

والواسطي الضرير واحد من العلماء الذي لا يختلف عن جمهور أهل اللغة في قواعد ميزان الكلمات ، وعلى الرغم من اتّفاقهم على قواعد وزن الكلمات إلاّ أنّهم اختلفوا في بعضها ، وإذا ما عدتَ إليها فهي كثيرة ، وقد وردت ألفاظ في شرح اللمع للواسطي الضرير وقد حصل الخلاف في وزنها ، ولتوضيح موقف الواسطي الضرير من خلالها سأذكر لفظتين :

١- كلتا :

اختلف العلماء في وزن (كلتا) ، فذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه أنّ وزنها (فِعْلَى) ، والذي يدلّ على ذلك أنّ عينها حُرِّكت في قولهم : رأيتُ كلا أخويك ، فـ (كلا) هنا كـ (معًا) ، وكذلك كلتا فإنّ الألف فيها ألف تأنيث ، وصارت بمنزلة الواو من (شَرْوَى)[١] .

وبيَّن أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) تمثيل سيبويه لـ (كلتا) بـ (شَرْوَى) قائلاً : " ولذلك مثّلها سيبويه بـ (شَرْوَى) ، يريد أنّ أصل (شَرْوَى) : شريًا ، كما أنّ أصل (كلتا) : كلوى ، فأبدلت اللامان "[٢] .

وتابع ابنُ جنيّ (ت٣٩٢هـ) سيبويه في مذهبه ، إذ قال : " وينبغي أن يُعلم أنّ الألف في (كِلا) بدل من الواو لا من الياء ؛ لقولهم في المؤنث : (كلتا) ، فـ (كلتا) من الفعل (فِعْلَى) والتاء فيها بدل من لام الفعل ، والتاء إنّما تُبدل من الواو في الأمر الشائع نحو : (تجاه ، تُراث ...) وكأنّها كانت (كِلوى) ثمّ أُبدلت الواو تاءً فصارت (كِلتا) "[٣] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٦٤/٣ .

(٢) ينظر : التعليقة : ١٩١/٣ ، والمنصف : ١٠٨/٢ .

(٣) المنصف : ١٠٧/٢ .

في حين ذهب الجرمي (ت٢٢٥هـ) إلى مخالفة هذا المذهب ، فيرى أنّها على وزن (فِعْتَل) والتاء فيها علم تأنيثها ، والألف لام الكلمة[١] .

في حين ذهب الواسطي الضرير إلى عرض المذهبين مرجحًا مذهب سيبويه على مذهب الجرمي ، إذ قال : " ولا يجوز أن تكون (فِعْتَل) ؛ لأنّه لا مثال له في الأسماء ، ولا تكون التاء للتأنيث ؛ لأنّ حروف التأنيث لا تكون حشوًا ، فبَقِيَ أن تكون التاء منقلبةً عن واو ، فيكون أصله (كِلْوا) انقلبت الواو تاءً كتُراث "[٢] .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الواسطي الضرير في متابعة سيبويه وجمهور النحاة هو الراجح ، إذ إنّ قول الجرمي يمكن الردّ عليه من أوجه :

١- إنّ التاء لا تكون علامة تأنيث للواحد إلاّ وقبلها فتحة نحو : طلعة ، وحمزة ، وقاعدة ، وقائمة ، أو تكون قبلها ألفٌ نحو : سعلاة ، وعِزْهَاة[٣] ، واللام في (كلتا) ساكنة هنا .

٢- إنّ علامة التأنيث لا تكون أبدًا وسطًا إنّما تكون آخرًا لا محالة ، و(كلتا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماعٍ من البصريين ، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن .

٣- إنّ (فِعْتَل) لا يوجد في الكلام أصلاً فيُحمل هذا عليه[٤] .

٢- بنت :

أُختلف في وزن (بنت) ، قال سيبويه نقلاً عن الخليل (ت١٧٠هـ) : " زعم أنّ أصل بنت وابنة : (فَعَل) كما أنّ أخت (فَعَل) يدلك على ذلك : أخوك ، وأخاك ، وأخيك ... "[٥] .

---

(١) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١٥١/١ ، وشرح الواسطي : ١١٠ .

(٢) شرح الواسطي : ١١٠ .

(٣) عِزهاة : رجل عازف اللهو والنساء ، ينظر : لسان العرب (عزه) .

(٤) سر صناعة الإعراب : ١٥١/١ – ١٥٢ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٨/٢ ، وشرح الشافية : ٢٢١/١ .

(٥) الكتاب : ٣٦٣/٣ .

وذهب المبرّد (ت٢٨٥هـ) إلى موافقة هذا الرأي ، إذ يرى أنّ جمع مذكرها يكون (أبناء) كما تقول في جَمَل وأجمال[١] .

في حين ذهب الزجاج (ت٣١١هـ) إلى أنّ وزن (بنت) يستقيم أن يكون (فِعْلاً) بكسر وسكون ، ويجوز أن يكون (فَعَلاً) بفتحتين نقلت إلى (فِعْل) بفتح وسكون[٢] .

وأنكر أبو علي الفارسي أن يكون وزن بِنْت (فِعْل) ، إذ قال : " ليس في جمعهم دليل على وزنها فِعْلٌ ؛ لأنّه جمع مشترك ، إذ تقول في (بُرْد ، وجَمَل) : أبْرَاد وأجْمَال[٣] .

في حين ذهب الواسطي الضرير إلى عرض هذا الخلاف مرجحًا ما قاله الزجاج ، إذ قال : " والصحيح عندي أن يكون وزنها (فِعْلاً) بتسكين العين ؛ لقولهم : بنون وبنات "[٤] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ٣٦٥/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٣٠/١ .

(٣) شرح الواسطي : ٢٢٥ .

(٤) نفسه : ٢٢٥ .

المبحث الرابع
النَّسَب

النسب في اللغة : " النسب جمع أنساب ، وانتسب واستنسب : ذكر نسبه ، ونسبَهُ ينسُبُهُ وينسِبُهُ نسبًا : عَزاه "[١] .

أمّا في الاصطلاح : فهو إلحاق ياء مشدّدة بآخر الاسم المنسوب إليه ، ويُكسر ما قبل الياء ؛ ليدلّ على نسبته إلى المجرد عنها[٢] ، وتحدث للاسم المنسوب ثلاثة تغييرات[٣] : لفظي ، ومعنوي ، وحكمي ، فالأول : زيادة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها ، وانتقال الإعراب إليها ، والثاني : صيرورته اسمًا للمنسوب ، والثالث : معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفع الاسم الظاهر والضمير باطّراد .

وقد اختُلِفَ في تسمية هذا الباب ، قال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) : " اختلف النحويون في تسمية هذا الباب ، فمنهم من سمّاه بالنسب ، ومنهم من يسمّيه بالإضافة وهو الصحيح ؛ لأنّ الإضافة أعمّ من النسب ؛ لأنّ النسب في العرف إنّما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده ، يقال : ذلك عالِمٌ بالأنساب ، والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد ؛ فلذلك كانت تسمية إضافة أجود من تسميته نسبًا "[٤] .

---

(١) لسان العرب (نسب) .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٣٥/٣ ، والأصول في النحو : ٦٣/٣ ، واللمع : ٢٦٥ ، وتوجيه اللمع : ٥٣٥ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٥٩٩/١ ، وشذا العرف : ١٦٠ .

(٤) شرح الجمل : ٣٠٩/٢ .

في حين أنّ الواسطي الضرير ذهب إلى غير ذلك ، إذ قال : " إنّما زدت ياءً مشددة ؛ ليكون فرقًا بين ياء الإضافة ، وياء النسب ؛ لأنّك لو قلت : زيدي ؛ لفهم أنّك أضفته إلى نفسك "[١] ، وهذا كلامٌ فيه نظر ، إذ وجّه أبو البركات الأنباري إلى أنّ زيادة الياء في النسب للتشبيه بياء الإضافة ؛ لأنّ النسب في معنى الإضافة[٢] ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه[٣] .

١ – النسبة إلى الاسم الذي آخره ياء مشدّدة

للعلماء في النسب إلى الاسم الذي آخره ياء مشددة مذهبان :

الأول : مذهب سيبويه إذا كان في آخر الاسم ياء مشددة نحو : صبيّ وعليّ ، فعند النسب تحذف الياء الأولى الزائدة ، ويُجعل مكانها (ألفٌ) ثمّ تبدل إلى (واو) ، ثمّ يُؤتى بياء النسب نحو : صبيّ فتقول : صبويّ ، وعلي : علويّ[٤] .

وقد علّل الواسطي الضرير ذلك بأنّهم إذا كرهوا اجتماع أربع ياءات حذفوا الياء الزائدة فبَقِيَ : صبيٌّ ، وعليٌّ ، فنُقِلَ إلى (صَبَا ، وعَلا) ؛ لأنّه صار من باب (نِمر) فقالوا : صبويّ ، وعلويّ[٥] .

الثاني : مذهب يونس (ت١٨٣هـ) إذ إنّه يُنسب على لفظه ، فهو يُثبت الياء فيقول في عدي : عديِّيٌّ ، وفي أُمّي : أُمِّيٌّ[٦] ، في حين ذهب أبو علي الفارسي إلى إلى جواز الوجهين ، إذ قال : " إذا نسبتَ إلى قصيّ ، وعديّ بعد الحذف مثل : عمٍّ فتقول : قصويٌّ ، وعدويٌّ ، ويجوز عديّيٌّ[٧] .

---

(١) شرح الواسطي : ٢٤٢ .

(٢) أسرار العربية : ٣٦٩ ، وينظر : توجيه اللمع (رسالة) : ١٥٨ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٣٥/٣ ، وينظر : توجيه اللمع (رسالة) : ١٥٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٤٤/٣ ، وتلقين المتعلم من النحو : ٢٩٦ – ٢٩٧ ، والمقتضب : ١٤٠/٣ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٦١ .

(٥) ينظر : شرح الواسطي : ٢٤٦ .

(٦) الكتاب : ٣٤٤/٣ ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٦١٥/٢ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٦١ .

.

(٧) التكملة : ٢٥٣ ، وينظر : المساعد : ٣٦١/٣ .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع أبا علي الفارسي في جواز الوجهين ، إذ قال : " إن نسبت إلى (صبيّ ، وعليّ) فلك فيه وجهان إن شئت : صبيّيٌّ ، وعَليّيٌّ في من جمع بين أربع ياءات ، ومن كَرِهَ هذا حذف الياء الزائدة ... فتقول : صبويّ ، وعلويّ "[١] .

٢ – النسبة إلى (اليمن) و (الشام)

اُختلف في النسب إلى (اليمن) ، و(الشام) فسيبويه ينسب إليهما ما يوجبه القياس فيقول : (يمَنيٌّ) ، و(شاميٌّ)[٢] ، ومنهم من يقول : (يمانيّ) و(شاميّ) فهو يجمع بين العِوض والمعوض ، كقول ابن أبي حُصينة[٣] :

أحدٌ من الغضبِ اليَمَانيِّ عَزمُهُ وأقطعُ من كيدِ الزمانِ مكائدُهُ

قال السيرافي (ت٣٦٨هـ) : " أمّا قولهم شامٍ ويمانٍ فالأصل فيها : شامي ويمني ، فأسقطوا إحدى ياءي النسب وعوّضوا مكانها ألفًا قبل آخر المنسوب إليه "[٤] .

وعلّل ابن الوراق (ت٣٨١هـ) في إبدال الألف من إحدى الياءين بأنّهم فعلوا ذلك ؛ لكثرة استعمالهم اليمن ، والشام في كلامِهم ، فخففوا إحدى ياءي النسب ، وعوضوا ألفًا ، إذ كان الحذف قد وقع في كلامهم ، والتعويض فيما لم يكثر استعمالُهُ ، فكان النسب أولى بذلك ، إذ كان أكثر تغييرًا للكلمة من غيره ؛ فلذلك قالوا : يمانٍ ، وشامٍ[٥] .

وقد خرجوه على أنّ (اليمانيّ) ، و(الشاميّ) منسوبان إلى (يمانٍ) ، و(شامٍ) بحذف ياء النسب دون ألفها ، إذ لا استثقال فيه كما استثقل النسبة إلى ذي الياء

---

(١) شرح الواسطي : ٢٤٦ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٣٨/٣ ، والأصول في النحو : ٨٢/٣ ، ولسان العرب (شام) .

(٣) ديوانه : ٣٥/١ .

(٤) شرح السيرافي : ٩٦/٤ – ٩٧ .

(٥) ينظر : علل النحو : ٧٢٥ – ٧٢٦ .

المشددة لو لم تحذف ، والمراد بـ (يمانٍ) و(شامٍ) في هذا موضعٌ منسوب إلى (اليمن) و(الشام) ، فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب[١] .

في حين لم يُجوّز المبرد هذا التخريج ، إذ قال : " ومن قال : يمانيّ فهو كالنسب إلى المنسوب ، وليس بالوجه "[٢] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذكر أنّهم " قالوا : (شامٍ) ، و(يمانٍ) ، والأصل : شاميٌّ ، ويمانيٌّ ، فحذفوا إحدى الياءين ، وأبدلوا منها ألفًا ، وربّما جمعوا بين الألف وياء النسب ، فقالوا : شاميٌّ ، ويمانيٌّ وهو ضعيف ، فكلّ هذا مع كثرته ليس بقياس وإنّما يُتبع فيه السماع ، وكلّه إذا سميت به كان على القياس "[٣] .

٣ – النسبة إلى الاسم على وزن (فَعِيل) أو (فُعَيل)

أختلف العلماء في النسب إلى الاسم الذي وزنه على (فَعِيل) ، و(فُعَيل) فسيبويه وجمهور النحاة الذين تبعهم الواسطي الضرير ينسبون إليها على لفظها من دون تغيير نحو : ثَقِيف : ثَقِيفيّ ، وقُرَيش : قُرَيشِيّ ، فإثبات الياء عندهم هو الوجه[٤] .

قال ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) : " قُرَشيّ منسوب إلى قريش على غير قياس ، فالقياس قُرَيشيّ "[٥] .

وذكر الجوهريّ (ت٣٩٨هـ) أنّ النسب إلى قريش : قُرشيّ نادر ، وقُريشيّ على القياس[٦] ، وأنشد بيتًا على إثبات الياء ، إذ قال :

بكُلِّ قُرَيشيٍّ عليه مَهَابةٌ سريعٍ إلى داعي الندى والتكَرُّمِ[١]

---

(١) ينظر : شرح الشافية : ٨٣/٢ ، والمسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان أبي حصينة (رسالة) : ٤٣١ .

(٢) المقتضب : ١٤٥/٣ ، والمسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان أبي حصينة (رسالة) : ٤٣٢ .

(٣) شرح الواسطي : ٢٥٠ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٣٥/٣ ، وشرح الواسطي : ٢٤٤ ، وارتشاف الضرب : ٦١٦/٢ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٦٢ .

(٥) تلقين المتعلم من النحو : ٢٩٦ .

(٦) ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية (قرش) : ١٠١٦/٦ .

أمّا المبرّد فقد جوّز الوجهين : حذفَ الياءِ ، وبقاءَها ، إذ قال : " إنّ الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره ، وكانت الياء ساكنة ، فحذفها جائز "[٢] معللاً ذلك بالآتي :

١- الياء حرف ميّت .

٢- آخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة .

٣- قياسًا على ما سُمِعَ لكثرته[٣] .

ويرى المرادي (ت٧٤٩هـ) أنّ ما قاله المبرد غير صحيح ، إذ قال : " وتسوية المبرّد بين (فُعَيل) ، و(فَعِيل) ليست بجيدة ، إذ سُمِعَ الحذف (فُعَيل) كثيرًا ولم يُسمع في (فعيل) إلاّ في (ثَقِيف) ، ولو فرّق لكان أسعد بالنظر "[٤] .

في حين ذهب السيرافي إلى التفريق بين النسب إلى (فُعيل) ، و(فَعيل) ، وهو أنّك مخيّر في (فُعيل) بضمّ الفاء ، بين إثبات الياء وحذفها ، إذ قال : " أمّا ما ذكره سيبويه من أنّ النسبة إلى هُذيل : هُذَليّ ، فهذا الباب عندي لكثرته خارج عن الشذوذ ... والعلة اجتماع ثلاث ياءات مع الكسرة في الوسط "[٥] ، أمّا في (فَعيل) بفتح الفاء فإثبات (الياء) هو الوجه[٦] .

وهذا هو الصحيح ؛ لأنّ النسب إلى (فُعيل) بحذف الياء خرج عن حكم الشذوذ ؛ لكثرة الاستعمال[٧] ، لذلك أنا لا اتّفق مع الواسطي الضرير في إثبات الياء في (فُعيل) ، و(فَعيل) هو الأصل والقياس[٨] .

---

(١) ينظر : نفسه (قرش) : ١٠١٦/٦ .

(٢) المقتضب : ١٣٣/٣ .

(٣) ينظر : نفسه : ١٣٣/٣ ، وشرح الواسطي : ٢٤٥ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٦٣ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك : ١٤٥٥/٥ .

(٥) شرح الشافية : ٢٩/٢ – ٣٠ ، وينظر : توجيه اللمع (رسالة) : ١٦٤ .

(٦) ينظر : شرح الشافية : ٢٩/٢ (هامش المحقق) .

(٧) ينظر : نفسه : ٢٩/٢ ، وتوجيه اللمع (رسالة) ١٦٤ .

(٨) ينظر : شرح الواسطي : ٢٤٤ .

المبحث الخامس
التصغير

التصغير في اللغة : جاء في القاموس المحيط : " أنّ الصغر خلاف العظم ، وصغّره وأصغره : جعله صغيرًا "[١] .

أمّا في الاصطلاح فهو كما قال السهيلي (ت٥٨١هـ) : " عبارة عن تغيير الاسم ليدلّ على صغر المسمى وقلة أجزائه "[٢] .

وعرّفه الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) بأنّه : " تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيرًا ، أو تقليلاً ، أو تقريبًا ، أو تكريمًا ، أو تلطيفًا ، كـ (رُجَيل ، ودُرِيهمات ، وقُبَيل ، وفُويق ، وأُخَي) "[٣] ، ولا بدَّ من ضمّ أول الاسم المراد تصغيره تصغيره وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعدهما ، وهذا " شرط أساسي في الاسم المصغر ؛ لأنّ التصغير صيغة ، فلا بدَّ من استيفاء شكلها "[٤] ، وهذه الخطوات تتمّ إذا كانت الكلمة ثلاثية ، أمّا إذا كانت رباعية فأكثر فيُزاد على تلك الخطوات خطوة رابعة وهي كسر ما بعد (ياء) التصغير مثل : (دُرَيْهم) ، إلاّ أنّ هذه الحالة ليست مطلقة ؛ لأنّ هناك حالة استثنائية يُستغنى فيها عن هذه الشروط ، وهي محصورة في أربع نقاط[٥] :

١- " ما قبل علامة التأنيث سواء كانت (تاءً) مثل : شجرة ، أو ألفًا مقصورة مثل : سلمى ، وكبرى ، وقصوى .
٢- ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث مثل : حمراء .
٣- ما قبل ألف (أفعال) مثل : أفراس ، وأجمال .

---

(١) القاموس المحيط (صغر) .
(٢) نتائج الفكر : ٧٠ .
(٣) التعريفات : ٥٤ .
(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٤٤ .
(٥) ينظر : المقرب : ٨٣/٢ – ٨٤ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : ١٤٥ .

٤- ما قبل ألف (فَعْلان) الذي لا يجمع على (فَعَالين) كسكران ، وسكارى ، فأمّا إذا جُمِعَ على (فَعَالين) فإنّ تصغيره يشبه جمعه بإبدال الألف (ياءً) مثل : سرحان ، فيقال : سُرَيحين .

وللتصغير أغراض هي :

١- الدلالة على تحقير الشيء ، نحو : رُجَيل .

٢- الدلالة على الترحم ، نحو : مُسَيكين في مسكين[١] .

٣- الدلالة على تصغير الشيء ، نحو : كُتَيِّب .

٤- الدلالة على تقريب الزمان والمكان ، نحو : قُبَيل المغرب ، ودُوَين السحاب[٢] .

٥- الدلالة على تقريب منزلة ، نحو : صُدَيِّقي في صديقي ، قال ابن عصفور : " أُخَيّ وصُدَيِّقي إنّما تريد تقريب منزلة أخيك ، وصديقك إلى نفسك "[٣] .

٦- الدلالة على تقليل الشيء ، نحو دُرَيهمات .

٧- الدلالة على تعظيم الشيء كقوله ﷺ : (أُصَيحابي أُصَيحابي)[٤] .

وقد اقتصر الواسطي الضرير في التصغير على ثلاثة أقسام هي : تقليل الشيء نحو : دُرَيهمات ، وتصغير الحجم نحو : جُبيل ، وتقريب ما بين الشيئين نحو : السماء فُوَيقنا[٥] .

وأبنية التصغير ثلاثة هي : (فُعَيْل) كفُلَيس ، و(فُعَيْعِل) كدُرَيْهِم ، و(فُعَيْعِيْل) كدُنَيْنِيْر[٦] ، وقد وردت ألفاظ مُصغرة في شرح الواسطي ، وسأذكر منها الآتي :

١- تصغير (أحوى)

---

(١) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٢١/٤ .

(٢) ينظر : شرح الشافية : ١٩٠/١ ، والهمع : ٣٣٩/٣ .

(٣) المقرب : ٨٠/٢ .

(٤) مسند أحمد : ٣٥٢/٧ .

(٥) ينظر : شرح الواسطي : ٢٥١ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢٣٥/٢ ، والهمع : ٣٣٩/٣ .

أُختُلف في تصغير (أحوى) فعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) يرى أنّ تصغير (أحوى) أُحَي ويصرف[١] .

أمّا أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) فيقدّر فيه الياءات الثلاث فيقول : (هذا أُحَيِّي) ، و(رأيتُ أُحَيِّي)[٢] ، أمّا يونس (ت١٨٣هـ) فيرى أنّه لا بدَّ من حذف الياء الأخيرة ، ويجعل فيما يليها الإعراب ، ويمنع الصرف[٣] .

وهذا ما اختاره سيبويه ، وردَّ في عدم جواز الأوجه الأخرى ، إذ قال : " وأمّا عيسى فكان يقول : أُحَيّ ويصرف وهو خطأ لو جاز ذا لصرفت (أحَمَّ) ؛ لأنّه أخف من أحمر ... وأمّا أبو عمرو فكان يقول : أُحَيِّي ولو جاز ذا لقلت في عطاء : عُطَيٍّ ؛ لأنّها ياء كهذه الياء ، وهي بعد ياء مكسورة ، ولقلت في سقاية : سُقَيّية ، وشاوٍ : شُوَيّ ، وأمّا يونس فقوله : هذا أُحَيٌّ كما ترى وهو القياس والصواب "[٤] ، ووافقه المبرّد[٥] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذكر في تصغير (أحوى) أربعة أوجه ، إذ قال : " فإن صغرت (أحوى) في قوله :﴿غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ [الأعلى : ٥] ففيه أربعة أوجه : مذهب أبي عمرو : أُحَيِّي ويجوز (أُحَيوي) على من قال : أُسَيود ، ويجوز (أُحَيٌّ) بالتنوين ؛ لأنّه قد ينقص عن وزن الفعل تحذف الياء الأخيرة ، والوجه الرابع : (أُحَيّيُ) غير منصرف ؛ لأنّ الهمزة التي منعت الصرف موجودة "[٦] .

٢- الأصيل

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٧٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٩٠٧/٢ .

(٢) ينظر : المصدران أنفسهما .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٧٢/٣ ، وارتشاف الضرب : ٣٥٥/١ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٤٧٢/٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٢٤٤/٢ .

(٦) شرح الواسطي : ٢٥٦ .

الأصيل : هو الوقت ما بين العصر والمغرب ، أو المساء[١] ، وتصغير (أصيل) : أُصَيلان ، وقد أبدلوا النون لامًا فأصبحت (أُصيلال) ، قال سيبويه : " سألت الخليل عن قولك : أتيتك أُصَيلالاً ، فقال : إنّما هو أُصيلان ، أبدلوا اللام منها ، وتصديق ذلك قول العرب : أتيتك أصيلانًا "[٢] .

وقال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) : " وأبدلوا اللام من النون في (أُصيلان) تصغير أصلان فقالوا : (أُصيلانًا) و (أُصيلالاً) "[٣] .

ذكر رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) أنّ تصغير (أصيل) : أُصَيلان ، وقد يُعوض من نونه اللام ، فيقال : أُصَيلال ، وهو شاذ على شاذ[٤] .

ذكر السيرافي أنّه إنْ كان أُصَيلان تصغير أُصْلان جمع أصيل فتصغيرٌ نادر ؛ لأنّه إنّما يُصغر من الجمع ما كان على بناء أدنى العدد ، وأبنية أدنى العدد أربعة : أفْعَال ، وأفْعُل ، وأفْعِلَة ، وفِعْلَة ، وليست أُصلان واحدة منها فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ ، وإن كان أُصلان واحدًا كرمّان وقُربان فتصغيره على بابه[٥] ، فهذا مذهب مذهب البصريين في منع تصغير جمع الكثرة على لفظه ، في حين ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك إذا كان له نظير في الآحاد ، فزعموا أنّ أُصيلانًا تصغير أُصلان جمع أصيل[٦] ، ومثله : رُغفان ورُغيفان ؛ لأنّ لهما نظيرًا في الآحاد ، ومثله : عُثمان وعثيمان[٧] .

وذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) إلى أنّ تصغير (الأصيل) : (أصيلان) فأبدلوا النون لامًا ، فقالوا : أُصيلال ، فهذا لا يقاس عليه[٨] .

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٢٧٥/٣ ، ولسان العرب (أصل) .

(٢) الكتاب : ٤٨٤/٣ .

(٣) الممتع في التصريف : ٤٠٣/١ .

(٤) ينظر : شرح الشافية : ٢٦٨/١ .

(٥) ينظر : شرح السيرافي : ٢٢٥/٤ .

(٦) ينظر : الهمع : ٣٤٩/٣ – ٣٥٠ .

(٧) ينظر : المدخل إلى علم النحو والصرف : ١٣٠ .

(٨) ينظر : اللمع : ٢٨٦ .

وأوضح الأشموني (ت٩٢٩هـ) أنّه لو سمّيتَ رجلاً بـ (أُصيلال) مُنِعَ من الصرف ؛ لأنّ اللام بدل من النون ، فأُعطي للبدل حكم المبدل[١] .

ومن خلال هذه الآراء بيَّن الواسطي الضرير وجهَ الشذوذ في (أُصيلال) من خلال ثلاثة أوجه : " أحدها : أنّ الأصيل واحد ولا يجوز جمعه ، والثاني : أنّه كان يجب أن يُجمع بالألف والتاء ؛ لأنّه لما لا يعقل ، والثالث : أنّه كان أُصيلان بالنون ، فأبدلوا من النون لامًا ، فإن سميتَ بها رجلاً لم تصرفْهُ ؛ لمراعاة النون "[٢] .

والواسطي الضرير واهمٌ في قوله : إنّ " الأصيل واحدٌ ولا يجوز جمعه " وهذا غير صحيح فهو يجمع جمع تكسير على (أُصُلٌ) و (آصال) و (أُصلان) ، قال أحمد بن فارس : " والأصيل : بعد العشيّ ، وجمعه : الأُصُل والآصال "[٣] ، وقال الراغب الأصفهاني تعليقًا على قوله تعالى :﴿ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ [الأعراف : ٢٠٥] : " ويقال للعشيّة : أصيل وأصيله ، فجمع الأصيل : أُصُل وآصال "[٤] ، وجاء في مختار الصحاح : أصل " و(الأصيل) : الوقت بعد العصر إلى المغرب وجمعه : (أُصُل) و (آصال) ... و(أُصلان) أيضًا ، مثل : بعير وبعران "[٥] .

المبحث السادس
موقف الواسطي الضرير من بعض مسائل الخلاف الصرفيّ

من خلال دراستي لكتاب شرح اللمع للواسطي الضرير وجدتُ هناك بعض المسائل الخلافية الصرفية ، فسعيتُ إلى جمعها وإفرادها في مبحثٍ سمّيته (موقف

---

(١) ينظر : شرح الأشموني : ٢/٧٢٥ ، والمقرب : ٢/٨٤ – ٨٥ .
(٢) شرح الواسطي : ٢٥٩ .
(٣) مجمل اللغة (أصل) : ٩٧ – ٩٨ .
(٤) مفردات ألفاظ القرآن الكريم : ٧٨ .
(٥) مختار الصحاح (أصل) .

الواسطي الضرير من بعض مسائل الخلاف الصرفيّ) ؛ لذا سأذكر المهم منها ، وهي على النحو الآتي :

١- الخلاف في (أيْمُن) :

اختلف البصريون والكوفيون في (أيْمُن) ، إذ ذهب البصريون إلى أنّ (أيْمُن) اسم مفرد مشتق من اليُمن وهو البركة والقوّة ، وذهب الكوفيون إلى أنّ (أيْمُن) جمع يمين[١] ، فأمّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا : " إنّما قلنا مفرد وليس بجمع يمين ؛ لأنّه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دلّ على أنّه ليس بجمع يمين "[٢] .

وذكر المرادي أنّ لـ (أيْمُن) لغات وهي عشرون لغة : " أَيْمُن بفتح الهمزة وضمّ الميم وهي المشهورة ، و(إيْمُن) بكسر الهمزة وضمّ الميم ، و(أَيْمَن) بفتح الهمزة وفتح الميم ، و(إيْمَن) بكسر الهمزة وفتح الميم ، و(أَيْمُ) بفتح الهمزة وحذف النون ، و(إيْمُ) بكسر الهمزة وحذف النون والميم مضمومة فيهما ، وضمّ الميم في هاتين اللغتين علامة رفع ، و(إمُ) بكسر الهمزة وضمّ الميم ، وحكى بعضهم (امُ اللهِ) بضمّ الميم وفتحها وكسرها ثلاث لغات ، و(أَمُ اللهِ) بفتح الهمزة وضمّ الميم أو كسرها أو فتحها ثلاث لغات ، و(مُنُ) بضمّ الميم والنون أو فتحهما أو كسرهما ، و(مُ اللهِ) بميمٍ مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، و(هيم الله) بإبدال همزة (أيم) هاءً ، و(إيْمِ اللهِ) بهمزة مكسورة وميم مكسورة أيضًا "[٣] . وعلّل المرادي أنّ (أيْمن) كَثُرَت لغاتها لكثرة استعمال العرب لها[٤] .

---

(١) ينظر : الإنصاف (المسألة ٥٩) : ٤٠٤/١ – ٤٠٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٨٧٨/٤ ، والجنى الداني : ٥٣٨ .

(٢) الإنصاف (المسألة ٥٩) : ٤٠٧/١ .

(٣) الجنى الداني : ٥٤١ .

(٤) ينظر : نفسه : ٥٤٢ .

واستدلّ البصريون على أنّ همزة (أيمن) همزة وصل بدليل سقوطها بعد متحرك[١] ، كقول نصيب بن رباح[٢] :

وقد ذَكَرنَ لي بالكَثِيب مُؤَالِفًا قِلاص عَدِيّ أو قِلاص بني وَبْرِ

فقالَ فريقُ القومِ لمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَم ، وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ لا ندري

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (أيْمن) جمع يمين والدليل على ذلك أنّ (أيْمن) على وزن (أفْعُل) وهو وزنٌ يختص به الجمع ولا يكون في المفرد يدلّ على ذلك أنّ التقدير في قولهم : (أيمُن اللهِ) ، أي : عَلَيَّ أيمُن اللهِ ، أي : أيمان الله فيما أُقسم به[٣] ، واحتجوا أيضًا أنّ همزة (أيمن) قطع ؛ لأنّها جمع ووُصِلَت لكثرة الاستعمال ، وهمزة الوصل تحذف إذا جاء بعدها متحرك نحو : (أمُ اللهِ لأفعَلَنَّ) فبَقِيَ أن تكون همزة قطع ، ولو كانت همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها[٤] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذهب إلى ذكر المذهبين مُرجحًا مذهب البصريين ، إذ قال : " وأيْمُن عند البصريين اسم مفرد ، وألفه ألف وصل ، وعند الكوفيين أنّه جمع يمين ، وألفه ألف قطع ، والذي يدلّ على أنّه واحد أنَّ (أفْعُلاً) لا يكون جمعًا إلاّ ما كان مؤنثًا نحو : شمال وأشْمُل ، ويدلك على أنّ ألف (أيمن) ألف وصل وَصْلُ الشاعر لها في قوله[٥] :

فقالَ فريقُ القومِ لمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَم ، وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ لا ندري

والأكثر فتح ألفها "[٦] .

---

(١) ينظر : الإيضاح : ٢١٠ ، والإنصاف (مسألة ٥٩) : ٤٠٧/١ ، واللباب في علل الإعراب : ٣٨٠/١ ، ورصف المباني : ٤٢ – ٤٣ ، ومغني اللبيب : ١١٢/٢ ، والهمع : ٣٩٥/٢ .

(٢) شعر نصيب بن رباح : ٩٤ .

(٣) الإنصاف (المسألة ٥٩) : ٤٠٥/١ ، وينظر : الجنى الداني : ٥٣٨ .

(٤) ينظر : الحلل في إصلاح الخلل : ٢٠٤ – ٢٠٥ ، والإنصاف (المسألة ٥٩) : ٤٠٧/١ ، والجنى الداني : ٥٣٩ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٧٤ .

(٥) تقدّم تخريجه .

(٦) شرح الواسطي : ٢٢٩ – ٢٣٠ .

وردَّ الواسطي الضرير قول الكوفيين فيما ادّعوه أنّ همزة (أيمن) همزة قطع ، و(أيمن) جمع يمين ، إذ قال : " وألفها عند البصريين وصل ... وعند الكوفيين قطع ؛ لأنّها جمع يمين ، وهذا الوزن أعني (افعُلاً) لم يُجمع عليه إلاّ شيئان : ما كان على (فَعْل) من المذكر نحو : فَلْس وكَلْب ، وما كان من المؤنث نحو : دار ، ونار ، ويدٍ فهذا يبطل ما قاله الكوفيون من أنّها جمع يمين "[١] .

ومما يلاحظ أنّ البصريين اعتمدوا في نقض حجج الكوفيين على لغات العرب ، وهي في الحقيقة لا ترقى إلى ما جاء به الكوفيون من حجج[٢] .

أمّا البيت الذي احتجّ به البصريون وعلى رأسهم سيبويه بأنّ الألف حذفت في (ليمن الله) ؛ لأنّها وصل فليس فيه دليل قاطع ؛ لأنّ الشاعر إذا اضطّر وصل (ألف القطع) وقَطَعَ (ألف الوصل)[٣] .

٢- أصل الاشتقاق :

اختلف علماء اللغة في أصل المشتقات ، إذ ذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر ، وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه[٤] ، وقد استدلّ كلا الفريقين بمجموعة من الحجج لإثبات مذهبهم ، أمّا البصريون فذكر الواسطي أنّهم استدلوا بأربعة أدلة :

الأول : أنّ الاسم يفيد مع مثله ، والفعل لا يفيد مع مثله .

الثاني : أنّ تسميتهم له بالمصدر دليل على أنّه قد صدر عنه شيء ، كما تقول : مصدر الإبل .

الثالث : أنّ الواجب في الفرع ما في الأصل وزيادة عليه .

---

(١) نفسه : ٢٦١ .

(٢) ينظر : توجيه اللمع (رسالة) : ١٧٥ .

(٣) الحلل في إصلاح الخلل : ٢٠٥ ، وينظر : توجيه اللمع (رسالة) : ١٧٥ .

(٤) ينظر : الإنصاف (مسألة ٢٨) : ٢٣٥/١ ، وأسرار العربية : ١٧١ – ١٧٢ ، وشرح الكافية الكافية الشافية : ١٠١١/٤ – ١٠١٢ .

الرابع : أنّ الفعل يدلّ على زمن مخصوص ، والمصدر يدلّ على زمنٍ مبهم ، فالفعل أشدّ تخصيصًا فكان الفرع[١] .

وزاد أبو البركات الأنباري على ما أورده الواسطي من حجج البصريين حججًا أخرى[٢] :

أ- إنّ الفعل يدلّ على شيئين هما : الحدث والزمان ، والمصدر يدلّ على شيء واحد وهو الحدث ، فوجب أن يكون المصدر قبل الفعل .

ب- إنّ المصدر اسم ، وهو يستغني عن الفعل ، والفعل لا بدَّ له من اسم وما يكون مفتقرًا إلى غيره ، ولا يقوم بنفسه أولى بأن يكون فرعًا مما لا يكون مفتقرًا إلى غيره .

ت- إنّ المصدر لو كان مشتقًا من الفعل لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث ، كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث ، وعلى ذات الفعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنّه ليس مشتقًا من الفعل .

أمّا الكوفيون فقد استدلوا أيضًا بثلاثة أوجه وهي :

الأول : إنّ المصدر يأتي بعد الفعل ، فتقول : قام قيامًا .

الثاني : إنّ الفعل يعمل في المصدر ، ولا شكّ أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول .

الثالث : أنّ المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته ، نحو : قمتُ قيامًا فيعتل المصدر لاعتلال الفعل ، وتقول : قاوم قوامًا ، فيصح المصدر لصحة الفعل فدلّ على أنّه فرع عليه[٣] .

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٥٨ ، وعلل النحو : ٤٩٢ ، والإنصاف (المسألة ٢٨) : ٢٣٥/١ – ٢٣٦ ، وأسرار العربية : ١٧١ – ١٧٢ .

(٢) أسرار العربية : ١٧٣ – ١٧٤ ، وينظر : علل النحو : ٤٩٣ – ٤٩٤ .

(٣) ينظر : شرح الواسطي : ٥٨ ، والإيضاح في علل النحو : ٦٠ ، والإنصاف (المسألة ٢٨) : ٢٣٥/١ – ٢٣٦ ، وأسرار العربية : ١٧٤ .

وردّ الواسطي الضرير حجج الكوفيين ، إذ قال في ردِّهِ على الاحتجاج الأول : " إنّ ما قالوه من أنّه يجيء بعد الفعل فلا دليل فيه ، وقد يجيء الاسم بعد الحرف وليس بأصلٍ له "[١] ، وهذا الردّ كان لابن الوراق ، إذ ردَّ على من ادّعى أنّ المصدر يجيء بعد الفعل ؛ لأنّه يعمل فيه ، ومن شرط العامل أن يكون قبل المعمول ، إذ قال : " هذا ساقط ؛ لأنّ الحرف يعمل في الأسماء ، والأفعال فلو وجب ما قلت لصارت الحروف أصلاً للأسماء ، والأفعال وهذا بيِّن الفساد "[٢] .

أمّا الاحتجاج الثاني وهو أنّ الأفعال عاملة في المصادر نحو : ضربتُ زيدًا ضربًا فلم يُجب الواسطي الضرير عن هذا الاحتجاج ، وقد ردَّ هذا الاحتجاج السيرافيُّ ، إذ قال : " معنى ضربتُ ضربًا : أوقعتُ ضربًا ، ليس في ذلك دليل على أنّ الفعل قبل الاسم ، كما لم يكن في قولك : (ضربتُ زيدًا) ما يدلّ على أنّ زيدًا بعد (ضربتُ) وكذلك الأسماء كلّها "[٣] .

أمّا الاحتجاج الثالث الذي أتى به الكوفيون فقد ردَّهُ الواسطي الضرير ، إذ قال : " أمّا قولهم المصدر يعتل باعتلال الفعل ، فقد نرى المستقبل يعتل باعتلال الماضي ، وليس هذا أصلاً لهذا "[٤] ، وهذا الردّ كان للسيرافي ، إذ ردَّ على الكوفيين قولهم بعلتين قائلاً : " الأول : أنّ الأصل قد يعتل باعتلال الفرع إذا كان كلّ واحدٍ منهما يؤول للآخر ، ويُنبّئ كلّ واحدٍ منهما على صاحبه ؛ ليتسق ولا يختلف ، من ذلك الفعل المضارع في فعل المؤنث نحو : (يضرِبْنَ) وأشباه ذلك على (ضَربن) وهو فرعٌ ؛ لأنّ المستقبل قبل الماضي ... والثاني : أنّ أصل المصادر التي لا على فيها ولا زيادة لا يجيء إلاّ صحيحًا ، وهو (فَعْل) نحو : (ضربته ضربًا) ، و(وعدتُهُ وعدًا) ، وإنّما يجيء معتلاً ما لحقته الزيادة ، وإنّما الكلام في أصول المصادر لا في فروعها فتَبَيَّن ذلك "[٥] .

---

(١) شرح الواسطي : ٥٨ .

(٢) علل النحو : ٤٩٥ ، وينظر : شرح السيرافي : ١٦/١ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٧٨ .

(٣) شرح السيرافي : ١٧/١ ، وينظر : شرح المفصل : ٢٧٣/١ – ٢٧٤ .

(٤) شرح الواسطي : ٥٨ .

(٥) شرح السيرافي : ١٦/١ ، وينظر : حاشية الصبان : ١٦٤/٢ .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ، إذ إنّ أغلب الكلمات ترجع في اشتقاقها إلى أصل ذي ثلاثة أحرف ، وهذا الأصل (فعل) يضاف إلى أوله أو إلى آخره حرفٌ أو أكثر ، فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدلّ على معانٍ مختلفة[١] .

٣- الاسم :

اختلف النحاة في مسألة اشتقاق الاسم ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة ، وذهب البصريون إلى أنّه مشتق من السُّمُوِّ وهو العُلُوّ[٢] . قال الجوهري : " الاسم مشتق من سموت ؛ لأنّه تنويه ورفعة ، واسم تقديره : إفْعُ والذاهب منه الواو ؛ لأنّ جمعه أسماء ، وتصغيره سُمَيٌّ "[٣] .

أمّا الكوفيون فقد احتجوا على أنّ الاسم مشتق من الوسم بما يأتي :

١- أنّ الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمّى ، وعلامةٌ له يُعرف به نحو : زيد أو عمرو ، فإنّه دلّ على المسمى فصار كالوسم عليه ؛ فلهذا هو مشتق من الوسم .

٢- الأصل في (اسم) : (وَسْم) إلاّ أنّه حذفت من الفاء التي هي الواو في (وسم) وزيدت الهمزة في أوّله عوضًا عن المحذوف ، ووزنه (إعْلُ) ؛ لحذف الفاء منه[٤] .

أمّا البصريون فقد احتجوا بما يأتي :

١- أنّه مشتق من (السُمُوِّ) ؛ لأنّ (السُّمُوّ) في اللغة العُلُوّ ، يقال : سما يسمو سُمُوًّا : إذا علا ، والاسم يعلو على المسمى ويدلّ على ما تحته من المعنى[١] .

---

(١) ينظر : تاريخ اللغات السامية : ١٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف (المسألة ١) : ٦/١ ، والذيل والتكملة في شرح التسهيل : ٤٤/١ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٧٩ .

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية (سما) .

(٤) ينظر : الإنصاف (المسألة ١) : ٦/١ ، وشرح المفصل : ٨٣/١ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٧٩ .

٢- وقالوا : إنّما قلنا مشتق من السُّمُوّ ، وذلك لأنّ الكلام ثلاثة أقسام : (الاسم ، والفعل ، والحرف) وهذه الأقسام لها مراتب ، فمرتبة الاسم هي أعلى من مرتبة الفعل والحرف ، وذلك لأنّ الاسم يُخبر به ويُخبر عنه ، والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه ، أمّا الحرف فلا يُخبر به ولا يُخبر عنه ؛ لذلك فقد سما (الاسم) على الفعل والحرف ، أي : علا ، فدلّ على أنّه من السُّمُوّ ، والأصل فيه (سِمْو) على وزن (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين فحذفت اللام التي هي الواو ، وجُعلت الهمزة عوضًا عنها ، ووزنه (إفْعٌ)[٢] .

وفي الاسم لغات[٣] : " إسم بكسر الهمزة ، وأُسم بضمّ الهمزة ، وسِمُ بكسر السين من غير همزة ، وسُمُ بضمّ السين كقول الشاعر :

وعامُنَا أعْجَبَنَا مُقَدَّمُهْ يُدعَى أبا السَّمْحِ وقرضابٌ سُمُهْ[٤]

وسُميٌّ بزنة هُديٌّ وعُليٌّ ، كقول أبي خالد القنائي[٥] :

واللهُ أسماكَ سُميَّ مباركًا آثرَكَ اللهُ به إيثَارَكَا

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع مذهب البصريين في اشتقاق الاسم ، قائلاً : " هو من سما يسمو ؛ لأنّه قد زاد على غيره بأن يُخبر به ويُخبر عنه "[٦] .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه البصريون ومنهم الواسطي الضرير أقرب للصواب في أنّ الاسم مشتق من (السموّ) وهو العلو ، وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) ينظر : الإنصاف (المسألة ١) : ٧/١ ، والتبيين (المسألة ١) : ٣٧ ، وشرح المفصل : ٨٣/١ .

(٢) ينظر : شرح الملحة : ٤/٢ ، والإنصاف (المسألة ١) : ٧/١ ، وأسرار العربية : ٤ ، واللباب : ٤٦/١ ، وشرح المفصل : ٨٣/١ ، وائتلاف النصرة : ٢٧ .

(٣) شرح المفصل : ٨٤/١ – ٨٥ .

(٤) بلا عزوٍ في : لسان العرب (قرضب) .

(٥) ينظر : لسان العرب (سما) .

(٦) شرح الواسطي : ٣ ، وينظر : الإنصاف (المسألة ١) : ٧/١ ، وأسرار العربية : ٤ ، وشرح المفصل : ٨٢/١ – ٨٣ .

١- أنّ القياس فيما حُذِفَ منه لامُهُ أن يعوّض بالهمزة في أوّله ، وفيما حُذِفَ منه فاؤه أن يعوّض بالهاء في آخره ، والدليل على صحة ذلك أنّه لا يوجد في الكلام ما حُذِفَ فاؤه وعوِّض بالهمزة في أوّله ، كما لا يوجد في الكلام ما حُذِفَ لامُهُ وعوِّض بالهاء في آخره ، فلمّا وجدنا في أول (الاسم) همزة تعويض عَلِمنا أنّه محذوف اللام ، وليس الفاء ؛ لأنّ حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير ، فدلّ على أنّه مشتق من السموّ لا من الوسم .

٢- إنّك تقول : (أسميتُهُ) ولو كان مشتقًا من (الوسم) لوجب أن تقول : (وسمتُهُ) فلما لم تقل إلاّ (أسميتُ) دلّ على أنّه مشتق من (السموّ) ، والأصل فيه (أسموتُ) إلاّ أنّ الواو التي هي اللام في الأصل لمّا وقعت رابعة قُلِبت (ياءً) .

٣- إنّ تصغيره (سُمَيٌّ) وأصله (سُمَيْوٌ) فقلبوا الواء ياءً وأدغمت على حدِّ (سيِّد) ، و(ميِّت) ، ولو كان من الوسم لقيل في تصغيره : (وُسَيْمٌ) .

٤- قولنا في تكسيره (أسماء) وأصله (أسماو) فوقعت الواو طرفًا وقبلها ألف زائدة ، فقلبت (همزة) بعد أن قلبت ألفًا ، ولو كان من الوسم لقيل فيه (أوْسَامٌ) و(أوَاسيم) ، فلما لم يجز ذلك دلّ على أنّه مشتق من (السموّ) لا من (الوسم)[1] .

---

(١) ينظر : الإنصاف (المسألة ١) : ٨/١ – ١٤ ، وشرح المفصل : ٨٣/١ ، وائتلاف النصرة : ٢٧ – ٢٨ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٨٠ .

الفَصْلُ الثَّالِثُ

المباحث النحوية في
شرح اللمع

المبحث الأَول : المصطلح النحوي
المبحث الثاني : المقدّمات النحوية
المبحث الثالث : التراكيب النحوية
المبحث الرابع : المنصوبات
المبحث الخامس : المجرورات
المبحث السادس : التّوابع
المبحث السابع : الأساليب

الفصل الثالث
المباحث النحويّة في شرح اللّمع
المبحث الأول
المصطلح النحوي

استعمل الكوفيون مصطلحات تختلف عن مصطلحات البصريين ، إذ إنّهم عمدوا إلى مخالفة البصريين في ذلك لينماز نحوهم عن نحو البصريين[١] ، يقول الدكتور شوقي ضيف : " مما يدلّ أكبر الدلالة على أنّ الكوفيين كانوا يقصدون قصدًا إلى أن تكون لهم في النحو مدرسة يستقلون بها أنّهم على الرغم من تلمذة أئمتهم الأولين على أيدي البصريين وعكوفهم جميعًا على كتاب سيبويه ينهلون منه ويَعَلون حاولوا جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصّة بهم في بعض العوامل والمعمولات "[٢] .

في حين ذهب الدكتور محمد إبراهيم عبادة إلى مخالفة الدكتور شوقي ضيف في أنّ ذلك لم يكن عن قصد وتعمد من الكوفيين قائلاً : " لأنّ المصطلحات في أول العهد بالنحو كانت متعددة كما كانت غير محددة ، ولم تكن ملزمة لكلّ دارس ... فإذا استعمل الكوفيون بعض المصطلحات فلا يلزم بالضرورة أن يكون مردّ ذلك الاستقلال والعصبية والرغبة في التفرد ، فقد يكون الاختلاف في الرؤية والانتقاء والتفاوت في الحس اللغوي سببًا للاختلاف في المصطلح ، وكثيرًا ما نجد في العصر الحديث اختلافًا بين ما تنتقيه المجامع اللغوية والعلمية من مصطلحات حديثة "[٣] .

وتقسم المصطلحات على ثلاثة أقسام[٤] :

١- مصطلحات بصرية .

٢- مصطلحات كوفية .

---

(١) ينظر مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي : ١٧٧ .

(٢) المدارس النحوية : ١٦٥ .

(٣) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : ١٥ – ١٦ .

(٤) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣٠٥ .

٣- مصطلحات مشتركة .

وسيتناول البحث هذه المصطلحات عند الواسطي الضرير في كتابه شرح اللمع وهي على النحو الآتي :

أولاً : المصطلحات البصرية :

١- أسماء الإشارة والأسماء المبهمة :

استعمل البصريون هذين المصطلحين ، ويقابله عند الكوفيين مصطلح التقريب[١] ، فذكرهما سيبويه في كتابه إذ قال : " وأمّا الأسماء المبهمة فنحو : هذا ، وهذه ، وهذان ، وهاتان ، وهؤلاء ، وذلك ، وتلك ، وذانك ، وتانك ، وأولئك ، وما أشبه ذلك ، وإنّما صارت معرفة ؛ لأنّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته "[٢] .

وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله : " فأمّا (هؤلاء) فمبني ؛ لأنّه أسماء الإشارة "[٣] ، وأشار أيضًا إلى الاسم المبهم بقوله : " وأمّا المبهم فيوصف بما فيه الألف واللام حَسْب ، وإنّما وصف بذلك ؛ لأنّه يُبين من حيث التبس "[٤] .

٢- ألف الاستفهام :

ورد هذا المصطلح عند سيبويه[٥] ، والمبرد[٦] ، ومن أمثلة استعمال الواسطي الواسطي الضرير لهذا قوله : " إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل سقطت همزة الوصل مضمومةً كانت أو مكسورة "[٧] .

٣- البدل :

---

(١) ينظر : المصطلح النحوي : ١٣٣ .

(٢) الكتاب : ٥/٢ ، ٧٧ – ٧٨ .

(٣) شرح الواسطي : ١١ .

(٤) نفسه : ١٣٣ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٨٢/٣ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٣٠٧/٣ .

(٧) شرح الواسطي : ٢٦٣ .

هو من المصطلحات البصرية الشائعة ظهر عند سيبويه[١] ، ويقابله عند الكوفيين مصطلح الترجمة والتبيين والتكرير والمردود[٢] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح ، إذ وضع بابًا له أطلق عليه باب البدل جاء فيه : " والبدل على أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وهو كقولك : مررتُ بأخيكَ زيدٍ ، ومثله :﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة : ٦ – ٧] وبدل البعض كقولك : ضربتُ زيدًا رأسَهُ ... وبدل الاشتمال كقولك : سُلِبَ زيدٌ عقلُهُ أو ثوبُهُ ... وبدل الغلط كقولك : مررتُ برجلٍ حمارٍ "[٣] .

٤- التمييز :

هو من مصطلحات البصريين ، وقد تعددت التسميات له فإنّه يسمى " مفسرًا وتفسيرًا ، ومبينًا وتبيينًا ، ومميزًا وتمييزًا "[٤] ، وقد استعمل الواسطي الضرير مصطلح التمييز ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله : " والتمييز لا يكون إلاّ نكرة منصوبة بتقدير : مِنْ "[٥] .

٥- حروف الجرّ :

هو من مصطلحات البصريين[٦] ، واستعمل سيبويه مصطلح الإضافة كاصطلاح لهذه الحروف[٧] ، ويقابله عند الكوفيين حروف الصفة[٨] ، والخفض والإضافة أيضًا[٩] ، وقد استعمل الواسطي الضرير لهذا المصطلح من ذلك قوله في

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٤/١ ، ١٥٦ ، ١٦٠ .
(٢) ينظر : المصطلح النحوي : ١٦٣ .
(٣) شرح الواسطي : ١١١ – ١١٢ .
(٤) شرح ابن عقيل : ٢٨٦/٢ .
(٥) شرح الواسطي : ٧٦ .
(٦) ينظر : الكتاب : ٤١٩/١ ، والمقتضب : ١٤١/١ .
(٧) ينظر : المصطلح النحوي : ١١٧ .
(٨) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٤ .
(٩) ينظر : حاشية الصبان : ٢٠٣/٢ ، ومدرسة الكوفة : ٢١٤ ، والمصطلح النحوي : ١١٧ .

في (باب الجرّ) : " والجرّ يكون بشيئين أحدهما : إضافة حرف إلى اسم ، والثاني : إضافة اسم إلى اسم ، والحروف التي يجرّ بها معدودة وهي : مِنْ ، وإلى ، وعن ، وعلى، وفي ، ورُبَّ ، وحتى إذ كانت غاية ، والباء والكاف واللام الزوائد ، والواو والتاء في القسم ، ومنذُ ومُذْ "[١] .

٦- الصرف ومنع الصرف :

مصطلح بصريّ استعمله سيبويه[٢] ، ويقابله عند الكوفيين مصطلح (ما يجري وما لا يجري)[٣] ، وقد ورد هذا المصطلح في شرح الواسطي الضرير في مواضع متعددة من ذلك قوله : " ما زاد على ثلاثة أحرف كإبراهيم ، وإسماعيل ، ونحوه فهذا لا ينصرف للعجمة والتعريف ، فإن نكرته صرفته "[٤] .

٧- الصفة :

ورد هذا المصطلح عند سيبويه وكان يريد به التابع[٥] ، ويقابله النعت[٦] عند عند الكوفيين[٧] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح من ذلك ما جاء في قوله : " وصفة المعرفة معرفة ، وصفة النكرة نكرة مثلها ، ولا توصف نكرة بمعرفة ، ولا معرفة بنكرة ، وإنّما كان كذلك ؛ لأنّ الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد "[٨] .

٨- الضمير :

---

(١) شرح الواسطي : ٨٧ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١٩٣/٣ ، والأصول في النحو : ٨٠/٢ ، ٩٠ ، ٤٣٧/٣ .

(٣) ينظر : المصطلح النحوي : ١٦٦ .

(٤) شرح الواسطي : ٢٠٦ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢١/١ – ٢٢ ، ١٩٤ .

(٦) استعمل سيبويه مصطلح (النعت) ، ينظر : الكتاب : ٢٢٧/١ ، ٨/٢ ، ٩ ، ٥٨ ، واستعمله المبرد ، ينظر : المقتضب : ٢٤/١ وغيرهما ، وعليه فإنّ النعت من المصطلحات المشتركة .

(٧) ينظر : مدرسة الكوفة : ٣١٤ .

(٨) شرح الواسطي : ١٠٤ .

وهو مصطلح بصريّ[١] ، ويقابله مصطلح (الكناية والمكني) عند الفراء والكوفيين[٢] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح في (باب المعرفة والنكرة) ، إذ قال : " وأمّا الغائب فضميره : (هو) وتثنيته (هما) وجمعه (هم) ، والمؤنث (هُنّ) والتثنية (هما) والجمع (هنّ) "[٣] .

٩- الظرف :

هو مصطلح بصريّ[٤] ، يقابله عند الكوفيين مصطلح (المحل أو الصفة)[٥] الصفة)[٥] وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح ووضع له بابًا بعنوان (المفعول فيه) تحدث عنه في ذكره لأقسام المفعولات قائلاً : " الضرب الثالث من القسم الأول من المفعولات ، وهو المفعول فيه وهو الظرف ، وهو على ضربين : ظرف يلزم الظرفية لا يخرج إلى حدّ الأسماء نحو : بُعيدات بين ، وبكر ، وسحر ، وظرف يكون تارة اسمًا وتارة ظرفًا نحو : خلف ، تقول فيه إذا كان ظرفًا : زيدٌ خلفَكَ ... "[٦] .

١٠- العطف :

هو من مصطلحات البصريين[٧] ، ومن مواضع ورود هذا المصطلح عند الواسطي الضرير قوله : " واعلم أنّك تعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال نحو : قام زيدٌ وعمرٌو ؛ لأنّ القيام يصح منهما ... وتعطف الفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان نحو : قام زيدٌ وقعد ، ولا تقول : قام زيدٌ ويقعد "[٨] .

١١- الفعل المتعدي وغير المتعدي :

---

(١) ينظر : الكتاب : ٧٩/١ ، ١٨٧ .
(٢) ينظر : المصطلح النحوي : ١٤٢ ، ومعاني النحو : ٣٩/١ .
(٣) شرح الواسطي : ١٣٥ .
(٤) ينظر : الكتاب : ٨٤/١ .
(٥) ينظر : الإنصاف (مسألة ٦) : ٥١/١ .
(٦) شرح الواسطي : ٦٤ .
(٧) ينظر : الكتاب : ٢٥٠/١ ، والأصول في النحو : ٩١/١ – ٩٢ .
(٨) شرح الواسطي : ١٢٦ – ١٢٧ .

هما من مصطلحات البصريين[١] ، ويقابله عند الكوفيين الفعل الواقع وغير الواقع[٢] ، ومن مواطن استعمال الواسطي الضرير لهذا المصطلح ما جاء في قوله : : " فأمّا الرباعي فقد جاء متعديًا وغير متعدٍّ ، فالمتعدي كـ (دحرج) ، وغير المتعدي كـ (سَلَهْب)[٣] "[٤] .

١٢- الفعل المضارع :

هو مصطلح بصري شاع عند سيبويه[٥] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا هذا المصطلح من ذلك قوله : " والفعل المضارع المشابه للاسم ، وهو ما في أوّله إحدى الزوائد الأربع : الياء للغائب ، والتاء للمخاطب والغائبة ، والهمزة للمتكلم ، والنون للواحد إذا كان معه غيره ، وقد تكون للواحد إذا كان ملكًا "[٦] .

١٣- لام القسم :

هو من مصطلحات البصريين[٧] ، وقد استعمله الواسطي الضرير بقوله : " ولا بدَّ للقسم من جواب ، وجوابه أحد أربعة أشياء : اثنان للإيجاب وهما (إنّ واللام) ... واللام نحو وقولك : واللهِ لَيقومَنَّ زيدٌ "[٨] .

١٤- لام المِلْك :

ورد هذا المصطلح عند علمائنا الأوائل[١] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح قائلاً : " (اللام) وهي على ضربين : للملك فيما يصحّ فيه المِلك نحو : المالُ لِزيدٍ ... "[٢] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٥/١ – ٣٦ ، ٤٥ ، والمقتضب : ٢٠٩/١ ، والأصول في النحو : ٧٣/١ .

(٢) ينظر : المصطلح النحوي : ١٨٠ .

(٣) هو الطويل من الرجال أو الطويل من الناس والخيل ، ينظر : لسان العرب (سلهب) .

(٤) شرح الواسطي : ١٦١ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١٣/١ .

(٦) شرح الواسطي : ٦ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٢٢٢/٤ .

(٨) شرح الواسطي : ٢٢٩ .

١٥- المفعول له :

شاع هذا المصطلح عند سيبويه[٣] ، وقد استعمله الواسطي الضرير ومن أمثلته ما جاء في قوله : " وهو قولك : جئتُكَ مخافةَ الشرِّ وكراهيةَ المأتم ، تقديره : لمخافة الشر ولكراهية المأتم ؛ ولهذا سُمِّي المفعول له "[٤] .

١٦- المفعول فيه (الظرف) :

هو من مصطلحات البصريين[٥] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح من ذلك قوله : " القسم الأول من المفعولات ، وهو المفعول فيه وهو الظرف "[٦] .

١٧- النفي :

هو مصطلح بصري استعمله سيبويه[٧] ، وتبعه النحاة البصريون من بعده[٨] ، ويقابله عند الكوفيين مصطلح (الجحد)[٩] ، وقد استعمل الواسطي الضرير مصطلح (النفي) ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله : " والنفي يقسم أربعة أقسام : أقواه ما كان بليس فهي تعمل على كلّ حال "[١٠] .

ثانيًا : المصطلحات الكوفية :

١- الفعل المستقبل :

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٤١٣/١ ، واللامات : ٧٥ .

(٢) شرح الواسطي : ٩٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٦٩/١ ، والمصطلح النحوي : ١٣٦ .

(٤) شرح الواسطي : ٦٨ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٠٥/١ .

(٦) شرح الواسطي : ٦٤ .

(٧) ينظر : الكتاب : ٥٩/١ ، ١٤٥ .

(٨) المقتضب : ١٥٠/١ ، والأصول في النحو : ٥٩/١ ، ٦٨ ، ٧٥ .

(٩) ينظر : المصطلح النحوي : ١٧١ .

(١٠) شرح الواسطي : ٥٦ .

ورد هذا المصطلح عند الكوفيين[١] ، ويقابله عند البصريين مصطلح (الفعل المضارع)[٢] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح ومن ذلك قوله : " وإنّما رفع المستقبل ؛ لوقوعه موقع الاسم سواء كان الاسم مرفوعًا ، أو منصوبًا أو مجرورًا تقول : (مررتُ برجل قائم) ، ثمّ تقول : (مررتُ برجل يقوم) ، و(هذا رجلٌ قائم) ، ثمّ تقول : (هذا رجلٌ يقوم) فالفعل مرفوع على كلّ حال "[٣] .

٢- النَّسق و (حروف النسق) :

هو من مصطلحات الكوفيين[٤] ، وقد استعمل الواسطي الضرير هذا المصطلح ، إذ عقد له بابًا له أطلق عليه (باب حروف النسق وهي عشرة)[٥] .

ثالثًا : المصطلحات المشتركة :

١- الاستثناء :

ومن أمثلة استعمال الواسطي الضرير لهذا المصطلح ما جاء في قوله : " فإن كان الاستثناء من منفيٍّ قلت : ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ ، فالبدل أجود والنصب جائز على الاستثناء ؛ لأنّ الكلام قد تمّ في النفي كما تمّ في الإيجاب "[٦] .

٢- الاستفهام :

ومن أمثلة استعمال الواسطي الضرير لهذا المصطلح ما جاء في كلامه على إحدى أدوات الاستفهام وهي (أيّ) ، إذ قال : " وأمّا (أيّ) فهي تكون للاستفهام والجزاء بمعنى (الذي) كـ (من) إلاّ أنّ (أيًّا) تكون سؤالاً عمّن يعقل وعمّا لا يعقل "[٧] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٣٣/١ .

(٢) ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع : ١١٣ .

(٣) شرح الواسطي : ١٥٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٢٢/٤ .

(٥) ينظر : شرح الواسطي : ٢٢٩ .

(٦) نفسه : ٧٩ .

(٧) شرح الواسطي : ٢٦٤ – ٢٦٥ .

٣- الاسم المتمكن :

ومن أمثلة استعمال الواسطي الضرير لهذا المصطلح ما جاء في قوله : " الكلام على ضربين : معرب ومبني ، فالمعرب : الاسم المتمكن ، والفعل المضارع ، فالاسم المتمكن : ما تغير آخره لتغير العامل فيه "(١) .

٤- الاسم غير المتمكن :

من أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في قوله : " وما عدا الاسم المتمكن ، والفعل المضارع فمبني ، وهو الاسم غير المتمكن "(٢) .

٥- الإضافة :

من أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في قوله : " والإضافة على ضربين : الإضافة بمعنى (اللام) تقول : ثوبُ زيدٍ ... والضرب الثاني من الإضافة : ما قدر بـ (من) كقولك : ثوبُ خزٍّ "(٣) .

٦- الترخيم :

ومن أمثلة استعماله لهذا المصطلح قوله : " فأمّا ما آخره (تاء) التأنيث فيجوز ترخيمه "(٤) .

٧- التعجب :

ومن أمثلة ورود هذا المصطلح عند الواسطي الضرير ما جاء في (باب التعجب) ، إذ قال : " وتدخل (كان) بين فعل التعجب و(ما) فتقول : ما كان أحسن زيدًا "(٥) .

٨- التنوين :

---

(١) نفسه : ٦ .

(٢) نفسه : ٧ .

(٣) نفسه : ٩٥ .

(٤) نفسه : ١٥٠ .

(٥) شرح الواسطي : ١٨١ .

ومن أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في باب (التنوين) ، إذ قال : " وأمّا التنوين في الاسم فيجوز تحريكه لالتقاء الساكنين ، ويجوز حذفه تقول : زيدٌ العاقل ، فالتحريك أجود ، ويجوز : زيدُ العاقل بحذف التنوين "(١) .

٩- الحال :

ومن أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في قوله : " والعامل في الحال على ضربين : فعلٌ ومعنى فعل ، فالفعل : (جاء زيدٌ ماشيًا) فيجوز تقديم الحال على العامل ؛ لأنّ الفعل متصرف ، قال الله تعالى :﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [القمر : ٧] ، فقدّم (خشعًا) على (يخرجون) ، والثاني من العاملين في الحال المعنى تقول : (هذا زيدٌ قائمًا) ، و(زيدٌ في الدار واقفًا) فالعامل في الحال (ها) التي للتنبيه ، أو (ذا) التي للإشارة "(٢) .

١٠- الحذف :

ومن أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في (باب خبر المبتدأ) ، إذ قال : " واعلم أنّ المبتدأ قد يحذف تارةً والخبر أخرى ، وقد تحذف الجملة بأسرها فأمّا حذفهم الابتداء فنحو قوله تعالى :﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾ [آل عمران : ١٩٦ – ١٩٧] تقديره : تقلبهم متاع قليلٌ ، فحذف المبتدأ ، أمّا حذف الخبر ففي قولهم : (لولا زيدٌ لأكرمتُكَ) ، فـ (زيدٌ) مبتدأ ، و(لأكرمتك) جواب (لولا) والخبر محذوف سدّ مسدّه (لأكرمتك) ، أمّا حذفهم الجملة بأسرها فقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] أراد : فعدتهنّ ثلاثة أشهر فحذف جميع الجملة "(٣) .

١١- الخبر :

---

(١) نفسه : ٢٤٠ – ٢٤١ .

(٢) نفسه : ٧١ .

(٣) شرح الواسطي : ٣١ – ٣٢ .

ومن أمثلة استعماله لهذا المصطلح قوله في (باب الخبر) ، إذ قال : " وإذا كان الخبر جملة فلا بدَّ من عائد يعود من الثاني إلى الأول ليربط الكلام الثاني بالأول "[١] .

١٢- الفاعل :

ومن أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في (باب الفاعل) ، إذ قال : " والعامل في الفاعل الفعل ، فإن كان الفاعل مؤنثًا وكان حقيقيًا ، ويُراد بالحقيقي : ذو الفرج كناقة وامرأة ، فهذا لا بدَّ من ذكر علامة التأنيث تقول : قامت هندٌ ... "[٢] .

١٣- الفعل الماضي :

من مواضع استعماله لهذا المصطلح ما جاء في (باب الأفعال) ، إذ قال : " وهي تنقسم ثلاثة أقسام بأقسام الزمان : ماضٍ وهو ما حسن معه أمسِ نحو : ضرب ، ومكث ، وعلم ... "[٣] .

١٤- المبتدأ :

ومن أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في (باب المبتدأ) ، إذ قال : " والذي يكون عامله معنى لا لفظيًا شيئان بلا خلاف هو المبتدأ والفعل المضارع فأيّ موضع رأيتهما وليس قبلهما عامل لفظي كـ (كان) و(ظننت) ، وكـ (أنْ) و(لنْ) و(كم) فأرفعهما "[٤] .

١٥- المصدر :

من مواضع استعماله لهذا المصطلح قوله : " وإنّما يذكر المصدر لأجل ثلاثة أشياء : بيان النوع كقولك : قمتُ قيامًا حسنًا ، أو عدد المرات كقولك : قمتُ قومتين ، وضربتُ ثلاثة ضربات ، أو تأكيدًا للفعل كقولك : قمتُ قيامًا "[٥] .

---

(١) نفسه : ٣١ .

(٢) نفسه : ٣٦ .

(٣) نفسه : ٢٨ .

(٤) نفسه : ٢٩ .

(٥) شرح الواسطي : ٥٨ .

١٦- المعرفة :

ومن أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في قوله : " فأمّا المعرفة فهي خمسة أضرب : المضمر ، والمبهم ، والعلم ، وما تعرف بالألف واللام ، وما أُضيف إلى واحد من هذه الأربعة "(١) .

١٧- النداء :

من أمثلة ورود هذا المصطلح ما جاء في (باب النداء) ، إذ قال : " وقد يجوز حذف حرف النداء قال الله تعالى :﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف : ٢٩] ويجوز حذف حرف النداء مع كلّ منادى لم يجز أن يقع وصفًا لـ (أيّ) "(٢) .

١٨- النكرة :

من أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في (باب المعرفة والنكرة) ، إذ قال : " والنكرة أصلٌ للمعرفة ؛ لأنّ الجمل التي تقع بها الفائدة نكرات "(٣) .

١٩- النهي :

من أمثلة استعماله لهذا المصطلح ما جاء في قوله : " ولا تظهر (أنْ) بعد الواو ، والفاء ، وأو ، وحتى ، فأمّا (الفاء) فإذا كانت جوابًا لسبعة أشياء : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والنفي ، والتمني ، والدعاء ، أمّا الأمر : قُمْ فأكرمْكَ ، والنهي :﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [طه : ٦١] ... "(٤) .

المبحث الثاني
المقدّمات النحويّة

أولاً : الكلام وما يتألف منه :

١- تفسير مصطلح الكلام :

---

(١) نفسه : ١٣١ .

(٢) نفسه : ١٤٠ – ١٤١ .

(٣) نفسه : ١٣١ .

(٤) نفسه : ١٦٧ .

إنّ سيبويه لم يحدد تعريفًا مستقلاً لمصطلح الكلام ، بل اكتفى بتعريف مصطلح الكَلِم بقوله : " فالكَلِم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى "[١] .

فمفهوم الكلام عند سيبويه إذًا : هو الكلام الذي أفاد فائدة يُحسن السكوت عليها من ذلك مثلاً قوله : " ... ألا ترى أنّك لو قلت : (فيها عبد الله) حسن السكوت ، وكان كلامًا مستقيمًا ، كما حَسُن واستغنى في قولك : (هذا عبد الله) ... "[٢] ، وقوله أيضًا : " ألا ترى أنّ الفعل لا بدَّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلامًا "[٣] .

أمّا المبرد فهو أول من عرَّف مصطلح الكلام بهذا المفهوم ، إذ قال : " فالكلام كلّه : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى "[٤] .

وكذلك ابن جني لم يخرج عن هذا التعريف ، إذ قال : " الكلام كلّه ثلاثة أضرب : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى "[٥] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع من سبقه في تعريفه لمصطلح الكلام معللاً تفسير النحاة للكلام بهذا الشكل ، إذ قال : " الكلام كلّه عربيّه وأعجميه لا يخلو من أن يكون اسمًا أو فعلاً أو حرفًا ، وإنّما كان كذلك ؛ لأنّهم رأوا شيئًا يُخبر به ، ويُخبر عنه فسمّوه اسمًا ... ورأوا شيئًا يُخبر به ولا يُخبر عنه فسمّوه فعلاً ، وإنّما سمّوه فعلاً ؛ لأنّه مأخوذ من المصدر ، والعرب تسمي المصدر فعلاً ، ورأوا شيئًا لا يُخبر به ولا يُخبر عنه وإنّما يعلّق هذا بذا فسمّوه حرفًا "[٦] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ النحاة المتأخرين لم يخرجوا عن تعريف المتقدمين لمصطلح الكلام ، فالمفهوم المتعارف عليه عند النحاة لمصطلح الكلام : " هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها "[٧] .

---

(١) الكتاب : ١٢/١ .

(٢) نفسه : ٨٨/٢ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة (أطروحة) : ٧٥ .

(٣) الكتاب : ٢١/١ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ٧٥ .

(٤) المقتضب : ١٤١/١ .

(٥) اللمع : ٤٥ .

(٦) شرح الواسطي : ٣ .

(٧) شرح ابن عقيل : ١٤/١ .

٢- حدّ الحرف :

قال سيبويه في حدّ الحرف : " وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ، ولا فعل ، فنحو : (ثُمَّ) و (سوف) و (واو القسم) و (لام الإضافة) ونحوها "[١] .

وحدّه ابن السراج قائلاً : " الحرف : ما لا يجوز أن يُخبر عنه كما يُخبر عن الاسم "[٢] .

أمّا ابن الوراق فقد حدّه بقوله : " أمّا الحرف فحدّه ما دلَّ على معنى في غيره "[٣] ، وهنا لفظ (دلَّ) أولى من قولك : (جاء) ؛ لأنّ الحدود الحقيقية دالة على ذات المحدود بها[٤] .

وحدّه ابن جني قائلاً : " الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ، ولا علامات الأفعال ، وإنّما جاء لمعنى في غيره نحو : (هل) و (بل) و (قد) "[٥] .

أمّا الواسطي الضرير فلم يخرج في حدّه للحرف عن من سبقه ، إذ قال : " وأمّا الحرف فهو ما لا يحسن فيه علامات الاسم ، والفعل ، ويدلّ على معنى في غيره ، ولا يكون أحد جزئي الجملة نحو : (هل زيدٌ منطلقٌ) فـ (هل) لا يحسن فيها علامة الاسم والفعل ، وقد أفادت فيما بعدها الاستفهام بعد إن كانت الجملة خبرًا ، وليست من المبتدأ ، ولا من الخبر فعلى هذا قيل : الحرف معدود ، والفعل محدود ، وما بَقِيَ الاسم "[٦] .

وخلاصة الأمر أنّ الحرف ينماز عن الاسم والفعل بخلوّه من علامات الاسم والفعل ، وهو الذي يفيد فائدة ليس في اسم ، ولا فعل ، فنحو قولنا : (هل زيدٌ منطلق) فأفدنا بـ (هل) ما لم يكن في (زيد) ولا في (منطلق) ، إلاّ أنّ الذي يبدو أنّ الذي يميز الحرف عن باقي أقسام الكلام ، هي الفائدة التي يحدثها مع الاسم والفعل

---

(١) الكتاب : ١٢/١ .

(٢) الأصول في النحو : ٤٠/١ .

(٣) علل النحو : ١٩٤ ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٠/١ .

(٤) ينظر : نفسه : ٥٠/١ .

(٥) اللمع : ٤٦ – ٤٧ .

(٦) شرح الواسطي : ٥ .

، وهذه الفائدة تظهر في الكلام باستخدام الحروف ، وليس خلوّه من علامات الأسماء والأفعال ، إذ إنّ بعض الأسماء والأفعال تكون علامته الحروف .

ثانيًا : التثنية والجمع

١- الحروف التي تلحق (المثنى والجمع) :

اختلف النحاة في الحروف التي تلحق المثنى والجمع ، وهي : (الألف ، والواو ، والياء) هل هي حروف إعراب أو هي دلائل على الإعراب ؟ أو هي الإعراب نفسُهُ ؟ فمذهب سيبويه أنّ هذه الحروف هي (حروف إعراب) ، إذ قال : " واعلم أنّك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منها : حرف المدّ واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا مُنَوَّن ... "[١] .

في حين ذهب الكوفيون وأبو علي محمد بن المستنير قطرب إلى أنّها إعراب ، إذ يرون أنّ (الألف ، والواو ، والياء) في التثنية والجمع بمنزلة (الفتحة والضمة والكسرة) وحجتهم في ذلك أنّ هذه الحروف عندهم هي كالحركات تتغير كتغير الحركات[٢] .

وذهب أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ) إلى أنّ انقلابها هو الإعراب[٣] ، وذهب أبو الحسن الأخفش ، والمبرّد ، والمازني إلى أنّها ليست بإعراب ، ولا حرف إعراب إنّما هي تدلّ على الإعراب[٤] ، وذهب قطرب ، والفراء ، والزيادي إلى أنّ هذه الحروف هي أنفسها الإعراب[٥] .

---

(١) الكتاب : ١٧/١ ، وينظر : علل النحو : ٢٣٤ ، والإنصاف : ٣٣/١ المسألة (٣) ، وأسرار العربية : ٥١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٨٦/١ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٩٢ .

(٢) ينظر : شرح عيون الإعراب : ٦٠ ، والإنصاف : ٣٣/١ المسألة (٣) ، وشرح الرضي على الكافية : ٨٦/١ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١٥١/٢ ، والإنصاف : ٣٣/١ المسألة (٣) ، وأسرار العربية : ٥٢ ، والمساعد : ٤٧/١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٥٢/٢ ، وشرح عيون الإعراب : ٨٦ ، والإنصاف : ٣٣/١ المسألة (٣) .

(٥) ينظر : الإنصاف : ٣٣/١ المسألة (٣) ، وأسرار العربية : ٥٢ .

أمّا الواسطي الضرير فقد رجّح مذهب سيبويه في هذه المسألة ، وردَّ المذاهب الأخرى بقوله : " وقد اختلف الناس في (الياء ، والألف ، والواو) ، وفي التثنية والجمع ما هي ؟ فمذهب سيبويه أنّها حروف إعراب لا إعراب فيها ، وإنّما لم يكن فيها إعراب لئلا تنقلب (الياء) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ألفًا) ، فلا يفرق بين تثنية المرفوع والمنصوب ، وأيضًا فإنّ هذه الحروف زِيْدَت لمعانٍ كما زِيدَت (ياء) النسب ، و(تاء) التأنيث فهاتان أمكنت الحركة عليهما فأُعربتا ، وهذه حروف علّة لم تكن الحركة عليها ؛ لأنّ الحركات منها ، فلم تعرب وهذا المذهب الصحيح ، وقال الجرمي : الانقلاب هو الإعراب و(الألف ، والواو) عنده كقول سيبويه ، و(الياء) نفسها إعراب وهذا غير صحيح ؛ لأنّها لو كانت إعرابًا لما احتاجوا أن يعوضوا (النون) ؛ لأنّ (النون) عِوض من الحركة والتنوين ، وقال الأخفش : لا هي إعراب ، ولا فيها إعراب ، ولا انقلابها دليل الإعراب ، وإنّما هي دليل الإعراب ، وهذا غير صحيح ... وذهب الزيادي ، والفراء إلى أنّ الحروف أنفسها إعراب ، وهذا غير صحيح من قِبَل أنّ الإعراب من شأنه أنّه إذا حُذِفَ لم يُخلّ حذفه بمعنى الكلمة ، وهذه الحروف إذا حُذِفَت سقط علم التثنية والجمع فيصيران واحدًا ... "[١] .

وقد ذهب الدكتور مازن عبد الرسول إلى حسم هذا الخلاف الحاصل بين النحاة ، إذ يرى أنّه : " ليس ثمة مشكلة في تسمية هذه الحروف : حروف إعراب ، وعلامات إعراب ، ودلائل إعراب ، فهذه التسمية لا تلغي كون تغيّر هذه الحروف (ياءً) و (واوًا) و (ألفًا) وبحسب الموقع هو المصدر للإعراب في الجملة فهو حرف إعراب وعلامته ، والدليل عليه ، وفي ضوئها يُستهدى على وظائف تلك الكَلِم في الجملة "[٢] .

ثالثًا : المعرفة والنكرة

١- أعرف المعارف :

---

(١) شرح الواسطي : ٢١ – ٢٢ .

(٢) نحو سيبويه في كتب النحاة (أطروحة دكتوراه) : ٩٦ – ٩٧ .

اختلف النحاة في أعرف المعارف ، إذ عزا كثير من النحاة إلى سيبويه أنّ الاسم المضمر هو أعرف المعارف ، ثمّ الاسم العلم ، ثمّ الاسم المبهم ، ثمّ ما عُرِّفَ بالألف واللام ، ثمّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف[١] .

في حين عزا أبو البركات الأنباري إلى ابن السراج أنّ الاسم المبهم هو أعرف المعارف ، ثمّ المضمر ، ثمّ العلم ، ثمّ ما فيه (الألف واللام) ، ثمّ ما أُضيف إلى إحدى هذه المعارف[٢] ، إلاّ أنّ ابن السراج في ذكره لأقسام المعرفة لم يتكلم على أعرف المعارف ، إذ اكتفى بذكر أقسام المعرفة ، إذ قال : " والمعرفة خمسة أشياء : الاسم المكني ، والمبهم ، والعلم ، وما فيه الألف واللام ، وما أضيف إليهنّ "[٣] .

أمّا ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) فقد عزا إلى ابن السراج أنّ أعرفها : " الاسم المبهم ، ثمّ المضمر ، ثمّ العلم ، ثمّ ما فيه الألف واللام "[٤] .

ومن هنا ظهر التناقض بين أبي البركات الأنباري ، وابن يعيش في صحة نسبة القول إلى ابن السراج ، وقد أشار إلى هذا الدكتور مازن عبد الرسول بقوله : " إنّ ما نُسِبَ إلى ابن السراج هو أمر غير دقيق ، ويبدو أنّ الذي أوهم النحاة في نسبة هذا الرأي إليه هو ترتيبه المعارف في (باب المعرفة والنكرة) على وفق الآتي : الاسم المكني ، والمبهم ، والعلم ، وما فيه ألف ولام ، وما أُضيف إليهنّ ، على هذا لا ينهض دليلاً على أنّ هذا الترتيب مبني على الأعرف عنده وذلك لعدم التصريح بذلك من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّه أعاد ذكر هذه المعارف في موضع آخر من كتابه بترتيب آخر مغاير تمامًا للأول ، إذ قال : وأقسام الأسماء المعارف خمسة :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٧٠٧/٢ المسألة (١٠١) ، وأسرار العربية : ٣٤٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩٤/١ ، وشرح المفصل : ٣٤٩/٣ ، وشرح قطر الندى : ٩٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٧٠٨/٢ المسألة (١٠١) ، وأسرار العربية : ٣٤٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩٤/١ ، والهمع : ١٨٨/١ .

(٣) الأصول في النحو : ١٤٩/١ .

(٤) شرح المفصل : ٣٥٠/٣ .

العلم الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار "[١] .

وذكر أبو البركات الأنباري أيضًا أنّ السيرافي ذهب إلى أنّ أعرف المعارف هو : " الاسم العلم ، ثمّ المضمر ، ثمّ المبهم ، ثمّ ما عرف بالألف واللام ، ثمّ ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف "[٢] .

في حين نسب أبو حيان هذا القول إلى سيبويه والكوفيين ، وذكر أنّه قول الصيمري (ت القرن الرابع الهجري)[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذهب إلى أنّ أعرف المعارف المضمرات ، إذ قال : " فأمّا المعرفة فهي خمسة أضرب : المضمر ، والمبهم ، والعلم ، وما تعرف بالألف واللام ، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة ، وأعرفها المضمرات ؛ لأنّك لا تضمرها إلاّ وقد عرفتها ؛ ولهذا لم توصف ... "[٤] .

ويبدو أنّ ما عُزِيَ إلى سيبويه بأنّ المضمر هو أعرف المعارف هو الصواب ؛ لأنّ المضمر " لا ينعت ولا ينعت به ، ثمّ العلم ؛ لأنّه لا ينعت به فيكون أدنى من المنعوت ويُنعت بالمضاف إليه ، والمبهم ، وما فيه الألف واللام ، فهو أخصّ منهم ، ثمّ ما أُضيف إلى المعرفة ؛ لأنّه ينعت بالألف واللام ، وبالمبهم فهو أخصّ منهما ولا يجوز العكس ، فلا تقول : (جاءني هذا ذو مالٍ) على النعت ثمّ المبهم ، ثمّ ما فيه ألف ولام وذلك ؛ لأنّ المبهم ينعت بما فيه (ال) صفةً كان أو اسم جنس ولا يصحّ العكس ، كما أنّ المبهم اجتمع فيه شيئان : رؤية القلب ، والعين ؛ لذا فهو أخصّ مما فيه (ال) ؛ لأنّه يشتمل على رؤية العين حسب "[٥] ، وبذلك يكون الواسطي الضرير متابعًا لسيبويه في هذه المسألة .

---

(١) نحو سيبويه في كتب النحاة : ١١٦ .

(٢) الإنصاف : ٧٠٨/٢ المسألة (١٠١) ، وينظر : أسرار العربية : ٣٤٥ – ٣٤٦ ، وشرح المفصل : ٣٥٠/٣ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٩٠٨/٥ .

(٤) شرح الواسطي : ١٣١ – ١٣٢ .

(٥) نحو سيبويه في كتب النحاة : ١١٤ .

٢- الحروف التي وضع الضمير عليها في (هو) ، و (هي) :

اختلف النحاة في هذه المسألة ، إذ ذهب البصريون إلى أنّ (الهاء) و (الواو) من (هو) ، و(الهاء ، والياء) من (هي) هما الاسم بمجموعهما ، وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم من (هو ، وهي) هي (الهاء) وحدها[١] ، وحجتهم في أنّ (الهاء) هي الاسم وحدها من دون (الواو ، والياء) هو أنّ (الواو ، والياء) يُحذفان في التثنية نحو (هما) ولو كانت أصلاً لما حُذِفت ، وكذلك أنّ (الواو ، والياء) يحذفان في حالة الإفراد أيضًا وتبقى (الهاء) وحدها كقول الشاعر[٢] :

بَيْناهُ في دارِ صدق قد أقامَ بها حِينًا يُعلّلنا وما نُعلِّلُه

أراد : (بَيْنَا هو) ، وقال خشّاف[٣] :

إذاهُ سِيْمَ الخسْفَ آلى بقَسَمْ باللهِ لا يأخذُ إلاّ ما احْتَكَمْ

أراد : (إذا هو) ، وقال الآخر[٤] :

هل تَعْرِف الدارَ على تَبَراكا دارٌ لِسُعْدى إذْهِ من هواكا

أراد : (إذ هي) ، فحذف (الواو ، والياء) فدلّ على أنّ الاسم هو (الهاء) وحدها ، وإنّما زادوا (الواو ، والياء) تكثيرًا للاسم كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد[٥] .

وقد احتجّ البصريون على قول الكوفيين ، إذ ذكروا أنّ الدليل على أنّ (الواو ، والياء) أصل أنّه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يُبنى على حرف واحد ؛ لأنّه لا بدَّ من الابتداء بحرف والوقف على حرف ، فلو كان الاسم هو

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٥١/٢ – ٣٥٢ ، والإنصاف : ٦٧٧/٢ المسألة (٩٦) ، وشرح المفصل : ٣٠٨/٢ ، والمساعد : ٩٩/١ ، والهمع : ٢٠٣/١ ، وشروح اللمع – موازنة : ٢٠٨ .

(٢) الكتاب : ٣١/١ ، والإنصاف : ٦٧٨/٢ المسألة (٩٦) ، والدرر اللوامع : ٩٣/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٦٧٨/٢ المسألة (٩٦) ، ولسان العرب (ها) ، والتاج : (ها) .

(٤) الكتاب : ٣٥١/٢ ، والخصائص : ٨٩/١ ، والإنصاف : ٦٨٠/٢ المسألة (٩٦) ، وخزانة الأدب : ٥/٢ ، ٢٦٥/٥ ، والدرر اللوامع : ٩٤/١ .

(٥) ينظر : الخصائص : ٨٩/١ ، والإنصاف : ٦٧٧/٢ – ٦٨٠ المسألة (٩٦) ، وشرح المفصل : ٣٠٨/٢ ، والهمع : ٢٠٣/١ .

(الهاء) وحدها لكان يؤدي إلى أنّ الحرف الواحد ساكنًا متحركًا ، وهذا محال ، فيبطل ما قاله الكوفيون[١] .

أمّا الواسطي الضرير فقد وافق البصريين في هذه المسألة ، إذ قال : " الهاء ، والواو من (هو) بمجموعها الاسم ، وقال الكوفيون : الاسم (الهاء) وحدها ، وهذا غير صحيح ، فإن استدلوا بحذف (الواو) من التثنية فإنّما حذفت تخفيفًا ؛ لأنّها زائدة ، من ذلك إذا قلت : (زيد قام) ففي (قام) ضمير يدلّك على ظهوره في التثنية والجمع ؛ لأنّه معلوم أنّه لا يكون فاعل أقلّ من واحد ، وقد يجوز أن يكون الفاعل اثنين أو أكثر ، فاحتاجوا إلى تثنيته وجمعه ، ولم ينعكس هذا في الواحد ، ويظهر في التثنية والجمع مخافة أن يصير علامة التثنية والجمع واحدة "[٢] .

واتّفقُ مع الواسطي الضرير الذي سار على مذهب البصريين ، أمّا ما قاله الكوفيون في أنّ (الواو ، والياء) يحذفان في التثنية ، فالجواب عن ذلك أنّ (الواو والياء) هما ليسا تثنية ، وإنّما هما صيغة مرتجلة للتثنية نحو : (أنتما) ، أمّا ما أنشدوه من الأبيات الشعرية فيمكن القول : إنّ حذف (الواو ، والياء) ضرورة شعرية يلجأ إليها الشاعر لإقامة الوزن .

رابعًا : الموصولات

١- الحروف التي وُضِعَ الاسم عليها في (ذا) ، و (الذي) :

اختلف النحاة في هذه المسألة ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم في (ذا ، والذي) هو (الذال) وحدها ، وقد ردَّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون ، إذ ذكروا أنّ (الذي) هو الاسم بكامله وليست (الذال) وحدها ، إلاّ أنّهم اختلفوا في (ذا) فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أنّ أصله : (ذيّ) بتشديد الياء ، فحذفوا (الياء) الثانية ، فصارت (ذَيْ) فأبدلوا من (الياء) (ألفًا) لئلا يلتحق بـ (كي) ، ودليل

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٥١/٢ – ٣٥٢ ، والإنصاف : ٦٨١/٢ المسألة (٩٦) ، وشرح المفصل : ٣٠٨/٢ ، والمساعد : ٩٩/١ ، وخزانة الأدب : ٢٦٥/٥ ، والدرر اللوامع : ٩٤/١ ، وشروح اللمع – موازنة : ٢٠٨ .

(٢) شرح الواسطي : ١٣٥ – ١٣٦ .

انقلاب (الألف) عن (ياء) جواز إمالتها ، وذهب آخرون منهم إلى أنّ أصل (ذا) هو (ذَوَي) فحذفت لامها وقلبت (الواو) (ألفًا) ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها[١] .

أمّا الكوفيون فاحتجوا لقولهم بحذف الألف من (ذا) ، والياء من (الذي) في التثنية فيقال : (ذان) ، و(اللذان) فحذفهما يدلّ على أنّهما زائدان لا أصلان ، وإنّما جِيءَ بهما للتكثير لئلا يبقى الاسم على حرف واحد ، أمّا البصريون فاحتجوا على قول الكوفيين ، إذ ذكروا أنّ (الذال) لا يجوز أن تكون وحدها الاسم في (ذا ، والذي) ؛ لأنّ (ذا ، والذي) كلّ واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها ، فلا يجوز أن يُبنى الاسم على حرف واحد ، وكذلك (الألف) تعود إلى أصلها (الياء) عند تصغير (ذا) فيقال : (ذَيّا) ، وثبوت (الياء) في تصغير (الذي) ، فيقال : (اللُّذيا) ولولا أصالتهما لحُذِفا عند التصغير ؛ لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها[٢] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع البصريين في هذه المسألة ، وردّ ما قاله الكوفيون قائلاً : " وقد قال الكوفيون : الذال من (الذي) ومن (ذا) هي اسم ، وهذا خطأ يدلك على ذلك تصغيرهم الذي : (اللّذيّا) ، وليس يُصغر ما هو أقلّ من ثلاثة أحرف ، وأمّا (ذا) فقال الكوفيون : هو مضمر والألف فيه زائدة ، والذي يدلّ على أنّه ظاهر ، وليس بمضمر تصغيرهم له : ذَيَّا وأنّه يوصف به تقول : مررت بذا الرجل ، وبزيدٍ هذا ، وهذه الأشياء لا تكون للمضمرات "[٣] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٦٦٩/٢ – ٦٧٠ المسألة (٩٥) ، وشرح المفصل : ٣٧٢/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٧/٣ ، وشروح اللمع – موازنة : ٢٠٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٦٧٠/٢ المسألة (٩٥) ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٨٥/١ ، وارتشاف الضرب : ١٠٠٢/٢ .

(٣) شرح الواسطي : ٢٣١ – ٢٣٢ .

المبحث الثالث
التراكيب النحويّة

أولاً : المركب الاسمي : المبتدأ والخبر :

١- رافع المبتدأ والخبر :

اختلف النحويون في رافع المبتدأ والخبر ، فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، وحجتهم في ذلك أنّ المبتدأ لا بدَّ له من خبر ، والخبر لا بدَّ له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ، ولا يتمّ الكلام إلاّ بهما[١] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٤٤/١ – ٤٥ المسألة (٥) ، وشرح المفصل : ٢٢٢/١ ، وشروح اللمع – موازنة : ١٨٠ .

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، إلاّ أنّهم اختلفوا في رافع الخبر ، إذ ذهب سيبويه إلى أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ(١) ، وتابعه في ذلك ابن جني(٢) ، وذهب المبرّد(٣) ، وابن السراج(٤) إلى أنّه مرفوع بالابتداء ، وحجتهم أنّ الخبر لا يقع إلاّ بعدهما ، فوجب أن يرفعا الخبر ، وذهب بعضهم إلى أنّ الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر ، وحجتهم أنّ الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي(٥) .

أمّا الواسطي الضرير فذهب إلى ذكر آراء البصريين موجهًا ما ذهب إليه المبرد ، وابن السراج ، إذ علّل جواز عمل عاملين في معمول واحد ، إذ قال : " والعامل في الخبر فيه ثلاثة أقاويل :

١- إنّ الابتداء عَمِلَ في المبتدأ والخبر جميعًا كما تعمل إنّ وكأنّ في اسمين يقتضيانهما .

٢- قيل : الابتداء عَمِلَ في المبتدأ ، وعَمِلَ المبتدأ في الخبر لمّا تجرّد المبتدأ من عامل ظاهر رُفِعَ ، فكذلك الخبر لمّا لم يكن قبله عامل كان تجريده العامل .

٣- إنّ الابتداء والمبتدأ عَمِلا جميعًا في الخبر بالشراكة ؛ لأنّ كلّ واحد يقتضيه الآخر فأُشرك بينهما في العمل ، فإن قيل : كيف يعمل في شيء واحد عاملان ؟ قيل : لمّا كان الابتداء لا صورة له في اللفظ كان كـ لا عامل "(٦) .

وقد عوّل على هذا الرأي كثير من البصريين ، ومع هذا فأنا لا أرجح ما ذهب إليه الواسطي الضرير وبعض البصريين في أنّ الابتداء والمبتدأ يعملان في

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤٠٦/١ .

(٢) ينظر : اللمع : ٧٢ .

(٣) ينظر : المقتضب : ١٢٦/٤ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٥٨/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف : ٤٧/١ المسألة (٥) ، وشرح المفصل : ٢٢٤/١ .

(٦) شرح الواسطي : ٣٤ .

الخبر ؛ لأنّ المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء ألاَّ تعمل ، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له[١] ، والصواب أنّ الابتداء هو العامل في الخبر بوساطة المبتدأ ، أي أنّ الابتداء وحدَهُ هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ لا أنّه عامل معه ؛ لأنّه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل[٢] .

٢- رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور :

ذهب أغلب البصريين وعلى رأسهم سيبويه إلى أنّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ، وإنّما يرتفع بالابتداء نحو : أمامَك زيدٌ ، وفي الدار عمرو[٣] ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ، ووافقهم في ذلك أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس المبرد من البصريين[٤] .

أمّا الواسطي الضرير فقد وافق سيبويه في هذه المسألة ، وردَّ على من خالف هذا الرأي ، إذ قال : " فإن قلت : (خلفك زيدٌ) ، أو (في الدار زيدٌ) رفعت (زيدًا) عند سيبويه بالابتداء ، وجعلت الظرف قبله خبرًا عنه ، وقال الأخفش : (زيدٌ) يرتفع بالظرف تقديره : خلفك زيدٌ ، فالرافع لزيد (خلفك) وهذا غير صحيح ؛ لأنّه لو كان هكذا لقلت : (إن خلفك زيدٌ) فرفعت (زيدًا) ، قال الأخفش : قد اجتمع عاملان (إنّ والظرف) فأُعملت (إن) دون الظرف قيل له : هذا خطأ ؛ لأنّه لو كان هكذا لسُمِعَ إعمال الظرف في بعض الأقوال ، فلمّا لم يُسمع هذا عُلِمَ أنّ الظرف لا يرفع شيئًا "[٥] .

٣- تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان وصفًا :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٤٦/١ المسألة (٥) ، وشرح المفصل : ٢٢٣/١ – ٢٢٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٤٧/١ المسألة (٥) .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤٠٤/١ ، واللمع : ٧٤ – ٧٥ ، والمساعد : ٢٣٥/١ ، وشرح التصريح : ٢٠٨/١ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٥٦/٣ ، والإنصاف : ٥١/١ المسألة (٦) ، ونتائج الفكر : ٣٢٥ ، وشرح الجمل لابن هشام : ١٣٢/١ .

(٥) شرح الواسطي : ٣٠ ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٢٦/١ – ٢٢٧ ، وشرح ابن ابن عقيل : ٢١١/١ ، وارتشاف الضرب : ١١٢١/٣ .

اختلف النحاة في تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان وصفًا في نحو قولهم : (قائمٌ زيدٌ) ، قال سيبويه نقلاً عن شيخه الخليل (رَحِمَه الله) : إنّه " يستقبح أن يقول : (قائمٌ زيدٌ) وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : (ضربَ زيدًا عمرو) و(عمرو) على ضرب مرتفع ، وكان الحدّ أن يكون مقدمًا ويكون (زيد) مؤخرًا ، وكذلك هذا ، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدمًا وهذا عربي جيّد ، وذلك قولك : (تميميٌّ أنا) ، و(مشنوءٌ من يشنؤكَ) ، و(رجل عبد الله) ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله : (يقومُ زيدٌ) ، و(قام زيدٌ) قَبُحَ ؛ لأنّه اسم وإنّما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف ، أو جرى على اسم قد عَمِلَ فيه كما أنّه لا يكون مفعولاً في (ضارب) حتى يكون معمولاً على غيره فتقول : (هذا ضاربٌ زيدًا) ، و(أنا ضاربٌ زيدًا) ، ولا يكون (ضاربٌ زيدًا) على (ضربتُ زيدًا) ، و(ضربتُ عمرًا) فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ "[١] .

فالمراد من كلام سيبويه في قولنا : (قائمٌ زيد) أنّه لا يجوز أن نجعل (قائم) مبتدأ ، و(زيد) فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ، فليس هذا بالوجه وهو قبيح ، والوجه أن تجعل (زيدٌ) مبتدأ ، و(قائم) خبره قُدِّم عليه اتّساعًا[٢] .

ووضّح السيرافي هذه المسألة قائلاً : " يريد قولك : (قائمٌ زيدٌ) قبيح إن أردت أن تجعل (قائم) هو المبتدأ ، و(زيد) خبره أو فاعله ، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرًا مقدمًا والنيّة فيه التأخير ، كما تقول : (ضرب زيدًا عمرو) ، والنية تأخير (زيد) الذي هو مفعول ، وتقديم (عمرو) الذي هو فاعل ، وذلك قولك : (تميميٌّ أنا) ، و(مشنوءٌ من يشنؤك) "[٣] ، وهذا هو رأي البصريين في جواز تقديم خبر المبتدأ المفرد والجملة[٤] ، في حين نُسِبَ إلى الكوفيين والأخفش أنّهم لا يُجوّزون جعل

---

(١) الكتاب : ١٢٧/٢ – ١٢٨ .

(٢) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي (رسالة) : ١٠٨ .

(٣) شرح السيرافي : ٤٥٧/٢ – ٤٥٨ ، وينظر : ظاهرة المنع : ١٠٠ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١٢٧/٤ ، والإنصاف : ٦٥/١ المسألة (٩) ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٧/١ – ٢٤٨ .

(قائم) خبرًا مقدمًا و(زيد) مبتدأً مؤخرًا ، إذ منعوا تقديم خبر المبتدأ مفردًا كان أم جملةً ، وحجتهم في ذلك أنّه يؤدي إلى تقدّم ضمير الاسم على ظاهره ، فيوجبون ارتفاع (قائم زيدٌ) على الفاعلية ؛ لأنّ في (قائمًا) ضمير يعود على (زيد) ورتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه[١] ، إلاّ أنّ الأخفش لا يوجب ذلك ، بل يجوّز ارتفاعه بالابتداء أيضًا ، إذ هو يجوّز تقديم الخبر على المبتدأ ، لكن لما جاز عمل الصفة بلا اعتماد أجاز كون (زيد) في (قائم زيد) فاعلاً أيضًا[٢] .

وقد ردّ على الكوفيين قولهم بأنّه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم من ذلك قولهم : (في بيتِهِ يُؤتى الحَكَم)[٣] ، وقولهم : (في أكفانِهِ لُفَّ الميتُ) ، و(مشنوءٌ من يشنؤك) ، و(تميميٌّ أنا) ، فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلّها على الظاهر[٤] ، أمّا الواسطي الضرير فقد تابع البصريين في هذه المسألة ، إذ قال : " فإن قلت : (قائمٌ زيدٌ) فهو عند البصريين (زيد) مبتدأ ، و(قائم) خبره فقُدِّم عليه اتّساعًا ، والكوفيون يرفعون (زيدًا) بـ (قائم) كأنّهم قالوا : (يقوم زيد) وهذا غير صحيح ؛ لأنّ اسم الفاعل لضعفه عن الفعل لا يعمل ، أو يعتمد على كلام قبله نحو أن يكون خبرًا لمبتدأ : (زيدٌ قائمٌ أبوه) فـ (أبوه) يرتفع بقائم ارتفاع الفاعل بفعله لمّا اعتمد على المبتدأ قبله ، أو صلة لموصول نحو : (قام الذي قائمٌ غلامِهِ) ، أو صفة لموصوف نحو : (مررتُ برجلٍ قائم صاحبُهُ) ، أو حالاً لذي حال نحو : جاءني زيدٌ ضاحكًا غلامُهُ ، أو يعتمد على (ما) النافية نحو : (ما قائمٌ أبوك) ، أو

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٦٥/١ المسألة (٩) ، وأسرار العربية : ٧٠ ، والمساعد : ٢٢٠/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٢٨/١ – ٢٢٩ ، وظاهرة المنع : ١٠٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢٤٨/١ .

(٣) الأمثال للسدوسي : ٤٧ ، وأمّا قولهم : (في أكفانه لُفَّ الميت) و (مشنوءٌ من يشنؤك) فلم أجدهما في كتب الأمثال .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٦٥/١ المسألة (٩) .

على همزة استفهام نحو : (أقائمٌ صاحبك) ... "[١] ، وهذا الرأي أقرب إلى الصواب[٢] .

ثانيًا : نواسخ الابتداء

أ- الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) :

من المباحث المتعلقة بنواسخ الابتداء التي تحدث عنها الواسطي الضرير في كتابه (شرح اللمع) هي :

١- (كان) التامّة :

أشار النحاة إلى أنّ (كان) كما أنّها تأتي ناقصة تأتي تامّة أيضًا ، ومعنى كونها تامّة استغناؤها عن الخبر ، وهذا الشيء هو الذي يميزها عن بقية النواسخ ، وتكون بمعنى : (وُجِدَ) ، و(وقع) ، قال سيبويه : " وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يُقتصر على الفاعل فيه تقول : قد كان عبد الله ، أي : خُلِقَ عبد الله ، وقد كان الأمر ، أي : وقع الأمر "[٣] ، وقد وردت (كان) تامة في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى :﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] ومن ذلك قول الربيع بن ضبع[٤] :

إذا كان الشتاءُ فأدفِئُوني فإنَّ الشَّيْخَ يُهدِمُهُ الشِّتاءُ

وقد أشار إليها الواسطي الضرير ، إذ ذكر أنّها تأتي تامّة وهي فعل حقيقي ، ولا تطالبك بخبر كقوله تعالى :﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ، أي : وإن حدث ذو عسرة[٥] .

٢- (كان) تأتي بمعنى (صار) :

أشار النحاة إلى أنّ (كان) تأتي بمعنى (صار) وقد جاءت على بهذا المعنى في القرآن الكريم ، قال تعالى :﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ

---

(١) شرح الواسطي : ٢٩ – ٣٠ .

(٢) ينظر : ظاهرة المنع : ١٠٠ .

(٣) الكتاب : ٤٦/١ ، وينظر : معاني القرآن للأخفش : ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .

(٤) لسان العرب (كون) .

(٥) ينظر : شرح الواسطي : ٣٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٠٦/١ ، واللمع : ٨٥ .

﴿ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة : ٣٤] ، وقوله تعالى :﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾ [النبأ : ١٩ – ٢٠] ، فـ (كان) هنا بمعنى (صار)[١] ، وقد أشار إليها الواسطي الضرير ، إذ قال : " تكون بمعنى صار ، وهو قوله تعالى :﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم : ٢٩] ، بمعنى صار "[٢] .

وقد اختلف النحاة في هذه الآية في معنى (كان) ، فذهب أبو عبيدة (ت٢١٠هـ) إلى أنّ (كان) هنا لما حدث ساعته وهو : كيف نكلّم من حدث في المهد صبيًا ؟[٣] .

قال الزجاج : " وأجود الأقوال أن يكون (من) في معنى الشرط والجزاء ، فيكون المعنى : مَنْ يكنْ في المهد صبيًا ... فكيف نكلّمه ؟ "[٤] .

وقال أبو البركات الأنباري : " (كان) فيها ثلاثة أوجه : الأول : أن تكون بمعنى (حدث ووقع) فيكون (صبيًا) منصوبًا على الحال من الضمير في (كان) ، الثاني : أن تكون بمعنى (صار) فيكون (صبيًا) منصوبًا ؛ لأنّه خبر (صار) ، الثالث : أن تكون (كان) زائدة ، و(صبيًا) منصوب على الحال ، والعامل فيها على هذا الاستقرار "[٥] . والصواب ما ذهب إليه الزجاج إذ أنّ (من) في معنى الشرط ، و(كان) بمعنى (يكن) كما تقول : كيف أُعطِي من كان لا يقبل عطيةً ، أي : من يكن لا يقبل ، والماضي قد يذكر بمعنى المستقبل في الجزاء[٦] .

ب- نواسخ الابتداء الحرفية (إنَّ وأخواتها) :

نواسخ الابتداء الحرفية هي : (إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، وكأنّ ، وليت ، ولعل) أمّا الواسطي الضرير فقد عدّها خمسة فلم يذكر (أنّ) المفتوحة ، وهو بذلك قد تابع

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١٠٦/١ ، والكشاف : ٢٩٩/٦ ، وأسرار العربية : ١٣٧ .

(٢) شرح الواسطي : ٤٠ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن : ٧/٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٢٦٨/١ .

(٥) البيان في غريب القرآن : ١٢٤/٢ – ١٢٥ .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٤٤٥/١٣ – ٤٤٦ .

سيبويه[١] ، والمبرد[٢] في جَعْل مجاز (إنّ ، وأنّ) واحدًا من دون أن يعلّل ذلك[٣] ، ومن أبرز المباحث المتعلقة بـ (إنّ وأخواتها) التي ذكرها الواسطي الضرير في كتابه (شرح اللمع) هي :

١- دخول (اللام) على خبر (لكن) :

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أن تدخل اللام في خبر (لكن) كما هو الحال في (إنّ) وحجتهم في ذلك أنّه جاء في الشعر دخول (اللام) على خبر (لكن) مستدلّين على ذلك بقول الشاعر :

يَلُومُونني في حبِّ ليلى عَواذِلي ولكنَّني من حُبِّها لَعَمِيدُ[٤]

أمّا البصريون فذهبوا إلى عدم جواز ذلك ، إذ يرون أنّ (اللام) تفيد معنى التأكيد ، و(لكن) تفيد معنى الاستدراك فلا تستقيم معها ، أمّا ما جاء في البيت الشعري فهو شاذّ لا يؤخذ به ؛ لقلّته وشذوذه[٥] .

أمّا الواسطي الضرير فقد وافق البصريين ، إذ قال : " فأمّا (لكن) فلا تدخل (اللام) عليها ، وإن كانت لا تغيّر المعنى ؛ لأنّ (اللام) تقطع ما بعدها عمّا قبلها ، و(لكن) لا تكون إلاّ بعد كلام فلو أُدخلت اللام لقطعت ؛ لأنّ النية في (اللام) أن تكون قبل (إنَّ) "[٦] .

٢- العطف على اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر :

اختُلِفَ في مسألة العطف على اسم (إنّ) قبل أن تستكمل خبرها ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر ، وقد احتجوا

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٣١/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٠٧/٤ .

(٣) ينظر : شرح الواسطي : ٤٧ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٣٦٣/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف : ٢١٤/١ المسألة (٢٥) ، وشرح ابن عقيل : ٣٦٣/١ ، وشروح اللمع – – موازنة : ١٩١ .

(٦) شرح الواسطي : ٤٩ .

لرأيهم بالسماع والقياس ، فأمّا السماع فقد قال تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة : ٦٩] ، فعطف (الصابئون) على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر ، وكذلك قول ضابيء البُرجُميّ[١] :

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقيَّارٌ بها لَغَرِيبُ

فعطف (قيّار) على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر ، أمّا من جهة القياس فقد استدلوا بالإجماع على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل الخبر مع (لا) ، نحو : (لا رجلَ وامرأةُ أفضل منك) ، فكذلك مع (إنّ) ؛ لأنّها بمنزلتها وإن كانت نقيضتها إلاّ أنّ الفراء لم يُجوّز ما ذهب إليه الكوفيون مطلقًا إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) أي في المبني ، إذ قال : " فإن رفع (الصابئين) على أنّه عطف (الذين) ، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه فلمّا كان إعرابه واحدًا وكان نصب (إنّ) نصبًا ضعيفًا – وضعفه أنّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره – جاز رفع الصابئين "[٢] ، أمّا البصريون فمنعوا العطف على موضع اسم (إنّ) قبل أن تستكمل الخبر ، وإلى هذا أشار سيبويه قائلاً : " واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون : (إنّهم أجمعون) ولا إنّك وزيدٌ ذاهبان "[٣] .

أمّا ما جاء في الآية الكريمة التي احتجّ بها الكوفيون ، فقد ردَّ البصريون عليهم احتجاجهم من ثلاثة أوجه :

الأول : هو أن تكون النية في (الصابئون) التأخير بعد خبر (إنّ) وتقديره : (ولا هم يحزنون) والصابئون كذلك .

الثاني : أن تجعل قوله تعالى : (مَنْ آمنَ باللهِ واليوم الآخر) خبرًا لـ (الصابئين والنصارى) ، وتضمر لـ (الذين آمنوا والذين هادوا) خبرًا مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى .

---

(١) ديوان الأصمعيات : ٢٠٢ .

(٢) معاني القرآن : ٣١٠/١ – ٣١١ ، وينظر : ظاهرة المنع : ٢١٢ .

(٣) الكتاب : ١٥٥/٢ ، وينظر : الإنصاف : ١٩١/١ المسألة (٢٣) ، وشرح الجمل : ١٤٧ .

الثالث : إنّ (الصابئون) معطوف على الفاعل في (هادوا) وهو (الواو) ورُدَّ هذا القول بوجهين : الأول : أنّه لا يجوز القياس على (لا) ؛ لأنّ (لا) لا تعمل في الخبر بخلاف (إنّ) فتعمل فيه ، ولا يجتمع فيه عاملان ، والآخر : أنّ (لا) تركّب مع اسمها النكرة فتصبح شيئًا واحدًا ، فكأنّه لم يجتمع في الخبر عاملان ، أمّا (إنّ) فإنّها لا تركب مع الاسم بعدها ، فيجتمع في الخبر عاملان ، وهذا لا يجوز[١] .

أمّا الواسطي الضرير فقد جوّز الرفع في جملة (إنّ زيدًا وعمرو قائمٌ) من وجهين :

الأول : أن يكون (عمرو) مبتدأ ، و(قائم) خبره ، وخبر (إنّ) محذوف تقديره : (قائمٌ) .

والآخر : أن يكون (قائم) خبر (إنّ) ، و(عمرو) معطوف مقدم ، كما في قوله تعالى : (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون)[٢] .

ويبدو أنّ كُلاً من الكوفيين والبصريين مصيبٌ في رأيه ، فلا مجال لتخطئة أحد الفريقين[٣] .

٣- (إنّ) تأتي بمعنى (نعم) :

أشار بعض النحاة إلى أنّ (إنّ) تأتي بمعنى (نعم) فلا تقتضي اسمًا ولا خبرًا[٤] ، وإليها أشار الواسطي الضرير بقوله : " تكون (إنّ) بمعنى (نعم) فلا تحتاج إلى اسم ولا خبر كقوله تعالى :﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ بتشديد (إنّ)[٥] [طه : ٦٣] ، فـ (هذان) مبتدأ ، و(ساحران) خبره ... قال عبيد الله بن قيس الرقيات :

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٠٥/٢ ، والإنصاف : ١٨٥/١ – ١٩٥ ، والتبيان : ٢١٩/١ – ٢٢٠ ، وشرح ابن عقيل : ٣٧٦/١ ، وظاهرة المنع : ٢١٣ ، وشروح اللمع – موازنة : ١٨٩ – ١٩٠ .

(٢) ينظر : شرح الواسطي : ٤٩ .

(٣) ينظر : ظاهرة المنع : ٢١٣ .

(٤) ينظر : الكتاب : ١٥١/٣ ، ومجاز القرآن : ٢٢/٢ ، واللمع : ٩٥ ، والتبيان : ١٧٤/٤ ، وتوجيه اللمع : ١٥٤ .

(٥) وهي قراءة ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي ، ينظر : معجم القراءات : ٤٤٩/٥ .

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ[١]

بمعنى : نَعَم ، والهاء للسكت "[٢] .

إلاّ أنّ الآية التي استدلّ بها الواسطي الضرير فيها أوجه خلاف بين العلماء ، إذ ذهب الكسائي[٣] ، والفراء[٤] ، والأخفش[٥] إلى أنّ (هذان) اسم (إنّ) وهي لغة بني الحارث بن كعب ، فإنّهم يقولون : رأيتُ الزيدان ، ومررتُ بالزيدان ، قال هوبر الحارثي :

تزوّد منا بين أُذْنَاهُ ضَرْبةً دَعَته إلى هابي التُّراب عَقِيمُ[٦]

وذهب أبو عبيدة إلى أنّ (إنّ) في هذه الآية جاءت بمعنى (نعم) ، إذ قال : " إنّ مجاز (هذان لَساحران) مجاز كلامين مخرجُهُ : إنّه أي (نعم) ... "[٧] .

قال أبو إسحاق الزجاج : " والذي عندي – والله أعلم – كنتُ عرضتُهُ على عالِمَيْنَا : محمد بن يزيد ، وعلي بن إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فَقَبِلاه ، وذكرا أنّه أجود ما سَمِعا في هذا ، وهو (إنّ) وقعت موقع (نعم) وأنّ اللام وقعت موقعها ، والمعنى : (هذان لهما ساحران) "[٨] .

إلاّ أنّ ما قاله الزجاج لم يرتضِهِ ابن جني ، إذ قال : " اعلم أنّ هذا الذي رواه أبو إسحاق في هذه المسألة مدخول غير صحيح ... ووجه الخطأ فيه أنّ (هما) المحذوفة التي قدرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلاّ بعد العلم بها والمعرفة بموضوعها ، وكذلك كلّ محذوف لا يُحذف إلاّ مع العلم به ، ولولا ذلك لكان في

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الراقيات ، ديوانه : ٦٦ .

(٢) شرح الواسطي : ٥٠ – ٥١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ١٩٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ١٨٣/٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن : ٤٤٣/٢ .

(٦) ينظر : خزانة الأدب : ٤٥٣/٧ .

(٧) مجاز القرآن : ٢٢/٣ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه : ٢٩٦/٣ ، وينظر : إعراب القرآن : ٥٤١ .

حذفه مع الجهل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب ، وإذا كان معروفًا فقد استُغني بمعرفته عن تأكيده باللام ... "[١] .

قال أبو إسحاق الزجاج : " قال النحويون القدماء : ههنا (هاء) مضمرة ، والمعنى : إنَّهُ هذان لساحران "[٢] ، وهذا القول ردَّهُ أبو البركات الأنباري إذ يرى أنَّ (اللام) التي في الخبر ، تأتي في ضرورة الشعر[٣] .

وذهب العكبري إلى الرّد على من قال أنَّ (إنَّ) تأتي بمعنى (نعم) ، وعلى من ادّعى أنَّ اسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوف وما بعدها مبتدأ أو خبر ، إذ قال : " وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخبر ، وإنّما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعر "[٤] .

والصواب في ذلك أنَّ القرآن الكريم في هذه الآية إنَّما جاء على لغة من لغات العرب وهي لغة بني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وبني كنانة[٥] .

ج- (لا) النافية للجنس

– عملها في المبتدأ والخبر :

اختلف النحاة في (لا) أهي تعمل في المبتدأ والخبر أم في المبتدأ فقط ؟ قال سيبويه : " (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها ، كنصب (إنَّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جُعلت وما عَمِلت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر "[٦] ، وقال أيضًا : " فجُعِلت وما بعدها كخمسة عشر وهي عاملة فيما بعدها ... "[٧] ، فسيبويه تحدث عن عمل (لا) في الاسم ولم

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٣٨٠/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢٩٥/٣ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١٤٦/٢ .

(٤) التبيان : ١٧٤/٢ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٥٨/١ – ٥٩ .

(٦) الكتاب : ٢٧٤/٢ .

(٧) نفسه : ٢٧٥/٢ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ٢٥٠ .

يتحدث عن عملها في الخبر ، وتابعه الأخفش في ذلك ، إذ قال : " والاسم الذي بعد (لا) في موضع نصب عملت فيه (لا) "[١] .

في حين ذهب المبرد في حديثه عن (لا) أنّ عملها يكون في المبتدأ والخبر ، إذ قال : " كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إنّ) وأخواتها عليهما فأُعملت عمل (إنّ) "[٢] .

وقال ابن الوراق : " اعلم أنّ (لا) تنصب الاسم تشبيهًا بـ (إنّ) ؛ لأنّها نقيضتها وهي تدخل على الأسماء كدخول (إنّ) عليها ، فوجب أن تنصب الأسماء كما تنصب (إنّ) "[٣] .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ (لا) تعمل في المبتدأ من دون الخبر عند كثير من المحققين[٤] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذهب إلى أنّ (لا) تعمل في المبتدأ والخبر ، إذ قال : " اعلم أنّ (لا) تعمل في الاسم النصب ، وفي الخبر الرفع كـ (إنّ) "[٥] ، وهذا هو هو رأي جمهور البصريين .

في حين ذهب العكبري أنّ خبر (لا) في قولك : (لا رجل أفضل منك) مرفوع على موضع (لا رجلَ) ووجَّهَ قولَهُ بوجهين :

الأول : إنّ (لا) واسمها رُكِّبا فصارا كاسم واحد ؛ ولذلك بُنِيَ فجرت مجرى (خمسة عشر) وهي في موضع اسم واحد ، فكذلك (لا رجل) فعند ذلك يحكم على موضعها بالرفع على الابتداء ، والمبتدأ يحتاج إلى خبر ، و(أفضل) هو الخبر ، و(لا) صارت جزءًا من الكلمة ، فلا تكون عاملة في الخبر .

الثاني : إنّ عمل (لا) ضعيف ، إذ كان فرعًا وليس عمله بلازم ، ولا هو أصلٌ بنفسِهِ ، فعند ذلك لا يقوى على العمل في الخبر[١] .

---

(١) معاني القرآن : ٢٥/١ .

(٢) المقتضب : ٣٥٧/٤ .

(٣) علل النحو : ٥٥٢ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ٢٤٨ .

(٥) شرح الواسطي : ٥٤ .

أمّا الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحرف[٢] .

ثالثًا : المركّب الفعليّ

١- عامل الرفع في الفعل المضارع :

اختلف النحاة في مسألة عامل الرفع في الفعل المضارع ، إذ ذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع ارتفع ؛ لوقوعه موقع الاسم[٣] .

جاء في شرح جمل الزجاجي : " فمذهب أهل البصرة أنّه ارتفع لوقوعه موقع الاسم بدليل أنّه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعًا ؛ ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم ؛ لأنّه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها "[٤] .

قال سيبويه : " اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بُنِيَ على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنّها مرتفعة وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها "[٥] .

وحجتهم في ذلك ذكرها أبو البركات الأنباري في وجهين : الأول : أنّ قيام الفعل المضارع مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، والآخر : أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ؛ فلهذا كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم[٦] .

---

(١) ينظر : التبيين : ٣٠٣ – ٣٠٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٢٦٤/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٨٨/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٩/٣ – ١٠ ، والأصول في النحو : ١٤٦/٢ ، وعلل النحو : ٢٦٥ ، والإنصاف : ٥٥٠/٢ المسألة (٧٤) .

(٤) شرح جمل الزجاجي : ١٣٠/١ .

(٥) الكتاب : ٩/٣ – ١٠ .

(٦) ينظر : الإنصاف : ٥٥٢/٢ المسألة (٧٤) .

أمّا الكوفيون فقد اختلفوا في رفع الفعل المضارع ، فذهب بعضهم إلى أنّ الفعل المضارع مرفوع بعامل معنوي ، وهو التعرّي من العوامل الناصبة والجازمة ، ونُسِب هذا القول إلى الفراء ، واختاره ابن مالك[١] .

وذهب الكسائي إلى أنّه مرفوع بالزوائد التي في أوّله[٢] ، وردَّ هذا القول أبو البركات الأنباري قائلاً : " أمّا قول الكسائي فظاهر الفساد ؛ لأنّه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألاَّ يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ؛ لأنّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول النواصب ، وجزمه بدخول الجوازم دلَّ على أنّ الزائد ليس هو العامل "[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فقد وافق البصريين ، إذ قال : " وإنّما أُعرِب منها ما في أوله إحدى الزوائد الأربعة لمضارعته الاسم ، ووجه المضارعة بينهما من ثلاثة أوجه :

الأول : أنّها تكون للحال والاستقبال ، فإذا أدخلت عليها السين خلصت للاستقبال كما أنّ الاسم إذا قلت : رجلٌ صلح لكلّ رجل ، فإذا أدخلت عليه لام التعريف خلص لرجل بعينِهِ .

الثاني : وأيضًا فلام الابتداء الداخلة على الاسم تدخل عليه ، تقول : إن زيدًا ليقوم .

الثالث : أنّه يقع صفة كما أنّ الاسم يقع صفة فلما أشبهه من هذه الوجوه أُعرب ... وإنّما رُفِعَ لوقوعه موقع الاسم سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا ... "[٤] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٥٥٢/٢ المسألة (٧٤) ، وأسرار العربية : ٢٩ ، وشرح ابن عقيل : ٣/٣ ، وشرح جمل الزجاجي : ١٣٠/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٥٥١/٢ المسألة (٧٤) ، وأسرار العربية : ٢٨ – ٢٩ .

(٣) أسرار العربية : ٢٩ .

(٤) شرح الواسطي : ١٥٦ .

٢- العامل في الفاعل :

اختلف النحاة في عامل رفع الفاعل ، فالرافع له عند سيبويه هو العامل المسند إليه من فعل ، أو ما ضُمِّن معناه ، وأشار إلى ذلك بقوله : " ضربَ عبدُ الله زيدًا ، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب "[١] .

أمّا خلف الأحمر (ت١٨٠هـ) فقد ذهب إلى أنّ العامل في الفاعل هو الفاعلية[٢] ، في حين ذهب ابن جني وغيره من النحاة إلى أنّ العامل في الفاعل هو إسناد الفعل إليه[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع سيبويه في هذه المسألة ، إذ قال : " والعامل في الفاعل الفعل "[٤] .

أمّا ما قاله خلف الأحمر بأنّ العامل في الفاعل هو الفاعلية فقد فَسَّدَ قولَهُ العكبريُّ من أربعة أوجه[٥] :

الأول : أنّ (إنّ) عاملة بنفسها ، وهي نائبة عن الفعل ، فعَمَل الفعل بنفسه أولى .

الثاني : أنّ الفعل لفظ مختصّ بالاسم ، والاختصاص مؤثر في المعنى ، فوجب أن يؤثر في اللفظ كعوامل الفعل .

الثالث : أنّ الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل ، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ .

الرابع : أنّ الاسم قد يكون في اللفظ فاعلاً وفي المعنى مفعولاً به كقولك : مات زيدٌ ، ومفعولاً في اللفظ ، وهو في المعنى فاعل كقولك : تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا ، ولو كان (العامل) هو المعنى ؛ لانعكست هذه المسائل .

---

(١) الكتاب : ٣٤/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٧٩/١ المسألة (١١) ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٥١/١ ، والهمع : ٥١١/١ ، وشرح التصريح : ٣٩٥/١ .

(٣) ينظر : اللمع : ٧٩ ، وأسرار العربية : ٧٦ ، وشرح المفصل : ٢٠١/١ .

(٤) شرح الواسطي : ٣٦ .

(٥) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٥١/١ – ١٥٢ .

وأضاف الواسطي إلى أنّ منهم من شبّه الفاعل بالمبتدأ حيث يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، إذ رُدَّ هذا القول بأنّ الشبه معنوي ، والمعاني لم يستقر لها عمل في الأسماء[١] .

المبحث الرابع
المنصوبات

أولاً : المفعول به

---

(١) ينظر : الهمع : ٥١١/١ .

- ناصب المفعول به :

اختلف النحاة في ناصب المفعول به ، إذ ذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل وحدَهُ ، وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب بالفعل والفاعل معًا ، وذهب هشام بن معاوية الضرير* إلى أنّه منصوب بالفاعل وحدَهُ ، فاحتجّ البصريون لمذهبهم بأنّ الفعل له تأثير في العمل ، أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنّه اسم والأصل في الأسماء ألاَّ تعمل ، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأنّ المفعول لا يكون إلاّ بعد فعل وفاعل ؛ لأنّهما بمنزلة الشيء الواحد ، فهو منصوب بهما(١) .

أمّا الواسطي الضرير فقد عرض هذه الآراء الثلاثة من دون أن ينسبها لأصحابها ، وقد أبطل قولَ الكوفيين ، وهشام بن معاوية ، وتابع البصريين ، إذ قال : " فإن قال قائل : ما العامل في المفعول النصب ؟ فلا يخلو إمّا أن يكون العامل فيه الفعل وحدَهُ ، أو الفعل والفاعل على مجموعهما ، أو الفاعل وحده ، وكلٌّ قد قال به قائل ، ولا يجوز أن يكون قد عَمِلا بمجموعهما ؛ لأنّ ما كان العامل فيه جملة لم يجز تقديمه على الجملة ... ولا يجوز أن يكون الفاعل وحده ؛ لأنّه لو كان كذلك لجاز أن يعمل من غير فعل ، وفاعل لا يكون بلا فعل ، فإذا بطل هذان ثبت أنّ العامل (الفعل) "(٢) .

ثانيًا : المفعول فيه (الظرف)

- عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا :

اختلف النحاة في عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا ، فذهب الكوفيون إلى أنّ العامل فيه عامل معنوي عبروا عنه باسم الخلاف ، ومعناه : المخالفة بين المبتدأ والخبر ، وحجتهم أنّ الخبر ليس هو المبتدأ في المعنى ، بل مخالف له ، نحو : (زيدٌ أمامَكَ ، وعمرو وراءَكَ) ، وذهب ثعلب إلى أنّه منصوب بتقدير فعل غير

---

* هو هشام بن معاوية الضرير النحوي صاحب الكسائي أبو عبد الله ، ينظر : البلغة : ٣٠٩ .

(١) ينظر : الإنصاف :١/٧٨ – ٧٩ المسألة (١١) ، وشرح الرضي على الكافية : ١/٣٣٥ – ٣٣٦ ، وشرح التسهيل : ٢/١٤٨ .

(٢) شرح الواسطي : ٥٧ .

مطلوب محذوف تقديره : (حلَّ) ، فالأصل في (أمامك زيد) : حلَّ أمامَكَ ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، فبَقِيَ منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل[١] .

وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيدٌ استقرّ أمامك ، وعمرو استقرّ وراءك ، وحجتهم في ذلك من وجهين :

١- جواز وقوعه صلة نحو قولك : (الذي في الدار زيدٌ) والصلة لا تكون إلاّ جملة .

٢- أنّ أسماء الأمكنة والأزمنة يراد فيها معنى (في) وفي حرف جر ، وحروف الجرّ لا بدَّ لها من شيء تتعلق به ؛ لأنّها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال نحو قولك : (عجبتُ من زيدٍ) ، ولو قلت : (من زيد) لم يجز حتى يقدر لحرف الجرّ شيء يتعلق به ، فدلّ على أنّ التقدير في (زيد أمامك ، وعمرو وراءك) : زيدٌ استقرّ في أمامك ، وعمرو استقرّ في ورائك ، ثم حذف الحرف فاتّصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل (استقرّ) مقدّر مع الظرف ، كما هو مقدّر مع الحرف[٢] .

وذهب بعض البصريين إلى أنّ الظرف ينتصب بتقدير اسم فاعل تقديره : (مستقر) وحجتهم أنّ اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأنّه اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجرّ ، والاسم أصل والفعل فرع عليه ، فتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[٣] ، واختاره ابن مالك[٤] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢٤٥/١ المسألة (٢٩) ، والتبيين المسألة (٦٠) : ٣١٢ ، وشرح التصريح : ٥٢١/١ ، والجملة الفعلية : ١٨٦ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤٠٤/١ ، وشرح السيرافي : ٢٩٣/٢ – ٢٩٤ ، وعلل النحو : ٥٠٦ ، والإنصاف : ٢٤٦/١ المسألة (٢٩) ، والتبيين : ٣١٣ – ٣١٤ المسألة (٦٠) .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢٤٥/١ – ٢٤٦ المسألة (٢٩) ، والتبيين : ٣١٣ – ٣١٤ المسألة (٦٠) .

(٤) ينظر : المساعد : ٤٩٠/١ .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع البصريين في هذه المسألة من دون أن يعرض آراء العلماء فيها ، قائلاً : " ... وكذلك (زيد خلفك) والعامل فيه الاستقرار بتقدير (في) ولا بدَّ للظرف من (في) ، ولا تظهر في اللفظ ... "[١] .

ثالثا : المفعول معه

- العامل في المفعول معه :

اختلف النحاة في ناصب المفعول معه ، مثل : (استوى الماء والخشبةَ) على مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه وأكثر البصريين على أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط (الواو)[٢] ، قال سيبويه : " وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تُرِكَتِ النَّاقةُ وفصيلتَها لَرَضَعها ، إنّما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ولكنّها تُعْمل في الاسم ما قبلها "[٣] ، وحجتهم في ذلك أنّ الفعل الذي نصب المفعول معه هو في الأصل غير متعدٍّ إلاّ أنّه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه ، كما قوي بالهمزة نحو : (أخرجتُ زيدًا)[٤] .

الثاني : مذهب الأخفش : أنّ ما بعد (الواو) ينتصب بانتصاب (مع) ؛ لأنّ الأصل في قولك : (قمت وزيدًا) هو : (قمت مع زيدٍ) ، وبعد حذف (مع) أُقيمت (الواو) مقامها ، ونقل نصب (مع) إلى ما بعد (الواو)[٥] .

في حين ردَّ هذا القول أبو البركات الأنباري قائلاً : " أمّا ما ذهب إليه الأخفش من أنّه ينتصب انتصاب (مع) فضعيف ... لأنّ (مع) ظرف ، والمفعول

---

(١) شرح الواسطي : ٦٦ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٩٧/١ ، والأصول في النحو : ٢٠٩/١ ، والإنصاف : ٢٤٨/١ المسألة (٣٠) ، وشرح ابن عقيل : ٢٠٢/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٩٧/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٢٤٨/١ المسألة (٣٠) ، وشرح الرضي على الكافية : ٥١٧/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف : ٢٤٨/١ المسألة (٣٠) ، وشرح الرضي على الكافية : ٥١٨/١ ، وتوجيه اللمع (رسالة) : ١٩٣ .

معه في نحو : (استوى الماءُ والخشبةَ ، وجاء البردُ والطيالسةَ) ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوبًا على الظرف "[١] .

الثالث : مذهب الزجاج : أنّه منصوب بتقدير عامل ، تقديره : قمت ولابست زيدًا ، ولا يعمل الفعل المذكور لحيلولة (الواو) بينهما[٢] ، وضعّف هذا القول أبو البركات الأنباري قائلاً : " أمّا ما قاله الزجاج ... فليس بصحيح ؛ لأنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول وإنْ كان يفتقر إلى تقويته بحرف الجرّ أو غيره عمل بتوسطه "[٣] .

الرابع : مذهب الكوفيين ، إذ ذهبوا إلى أنّ المفعول معه منصوب على الصرف ، وحجتهم في ذلك أنّه إذا قلنا : (استوى الماء والخشبةَ) لا يحسن تكرار الفعل فيقال : استوى الماءُ واستوت الخشبة ؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما لم يحسن تكرار الفعل ، فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف[٤] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع سيبويه وجمهور البصريين في هذه المسالة من دون أن يعرض الخلاف بين النحاة قائلاً : " والفعل ينصب الاسم بتقوية الواو ؛ لأنّها قوّته فأوصلته إلى المفعول ، كما قوّت (إلاّ) الفعل في الاستثناء "[٥] .

رابعًا : الحال

- تقديم الحال على عاملها المتصرف :

أجمع نحاة البصرة والكوفة على جواز تقديم الحال على عاملها المتصرف إذا كان عاملها مضمرًا نحو : (راكبًا جئتُ) إلاّ أنّهم اختلفوا إذا كان الاسم ظاهرًا ، إذ

---

(١) الإنصاف : ٢٤٩/١ المسألة (٣٠) ، وينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨٠/١ ، والتبيين : ٣١٩ المسألة (٦١) .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٢٤٨/١ المسألة (٣٠) ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨٠/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٥١٨/١ .

(٣) أسرار العربية : ١٨٢ ، وينظر : الإنصاف : ٢٤٨/١ المسألة (٣٠) ، وشرح الرضي على الكافية : ٥١٨/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٢٤٨/١ المسألة (٣٠) ، وأسرار العربية : ١٨٢ ، والتبيين : ٣٢٠ المسألة (٦١) .

(٥) شرح الواسطي : ٦٩ .

ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : (راكبًا جاء زيدٌ)[١] .

احتجّ الكوفيون لمذهبهم ، إذ ذكروا أنّه لا يجوز ذلك ؛ لأنّه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر نحو : (راكبًا جاء زيدٌ) فـ (راكبًا) فيه ضمير يعود على (زيد) وقد تقدّم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز[٢] .

أمّا البصريون فقد جوّزوه ؛ لأنّ التقديم عندهم على نية التأخير ، واستشهدوا لصحة ما ذهبوا إليه ما جاء في السماع والقياس ، فأمّا السماع فكقولهم : (شَتَّى تؤوبُ الحَلَبة)[٣] فـ (شتّى) حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ، أمّا القياس فإنّ العامل في الحال متصرف ، وبذلك وجب أن يكون عمله متصرفًا أيضًا ، فالحال تشبه المفعول فكما يجوز تقديم المفعول على الفعل كذلك جاز تقديم الحال عليه[٤] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع البصريين في هذه المسألة من دون أن يعرض الخلاف فيها ، قائلاً : " والعامل في الحال على ضربين : فعل ، ومعنى الفعل ، فالفعل : جاء زيدٌ ماشيًا ، فيجوز تقديم الحال على العامل ؛ لأنّ الفعل متصرف ، قال الله تعالى :﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [طه : ٩٧] ، فقدّم (خُشعًا) على (يخرجون) ... "[٥] .

---

(١) ينظر : المقتضب : ١٦٨/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٦٩/٥ ، والخصائص : ٣٨٤/٢ – ٣٨٥ ، واللمع : ١١٧ ، والإنصاف : ٢٥٠/١ المسألة (٣١) ، وأسرار العربية : ٩١ – ٩٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨٨/١ – ٢٨٩ ، والتبيين : ٣١٩ المسألة (٦٢) ، والهمع : ٢٣٧/٢ ، وشروح اللمع – موازنة : ١٩٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف : ٢٥١/١ المسألة (٣١) ، والتبيين : ٣٢٠ المسألة (٦٢) .

(٣) الأمثال ، لأبي عبيد : ١٣٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف : ٢٥١/١ المسألة (٣١) ، والتبيين : ٣٢١ المسألة (٦٢) ، وشرح ابن عقيل : ٢٦٦/٢ ، وشرح التصريح : ٥٩٤/١ .

(٥) شرح الواسطي : ٧١ .

والراجح ما ذهب إليه البصريون وتابعهم فيه الواسطي الضرير ؛ لمجيء الحال متقدمة على عاملها في القرآن الكريم ، وفي المسموع من كلام العرب .

خامسًا : التمييز

- تقديم التمييز على عامله :

ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفًا نحو : (تفقّأ الكبش شحمًا) ووافقهم في ذلك أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ، وحجتهم أنّ التمييز فاعل في المعنى فكما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، كذلك لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه[١] .

احتجّ الكوفيون لروايتهم ما جاء في السماع والقياس ، أمّا السماع فقد احتجّوا بقول المخبل السعدي[٢] :

أتهجرُ ليلى بالفِراقِ حبيبَها وما كان نفسًا بالفِراقِ تطيبُ

فنصب الشاعر (نفسًا) على التمييز وقدّمه على العامل فيه وهو (تطيب) ، أمّا القياس فالعامل فعلٌ متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة[٣] .

إلاّ أنّ البصريين قد ردّوا على الكوفيين برفض رواية البيت الشعري ، وأوردوه برواية أخرى :

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ[٤]

أمّا المازني والمبرّد فقد احتجا بجواز تقديم التمييز على عامله ، وحجتهم في ذلك القياس على الحال ، نحو : (راكبًا جاء زيدٌ) فعَمِلَ التمييز على الحال[٥] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢٠٥/١ ، والمقتضب : ٣٦/٣ – ٣٧ ، والإنصاف : ٨٢٨/٢ المسألة (١٢٠) ، والإيضاح في شرح المفصل : ٣٥٦/١ ، وشرح التصريح : ٦٢٨/١ – ٦٢٩ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٣٢٤ .

(٢) ديوانه : ١٢٤ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٨٢٨/٢ – ٨٢٩ مسألة (١٢٠) .

(٤) ينظر : الخصائص : ٣٨٤/٢ ، وثمار الصناعة : ١٤٢ – ١٤٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ٣٦/٣ – ٣٧ ، ونحو سيبويه في كتب النحاة : ٣٢٥ ، وشروح اللمع – موازنة : ١٩٥ .

أمّا الواسطي الضرير فقد اكتفى بذكر الخلاف في هذه المسألة من دون ترجيح ، إذ أشار إلى أنّه اختلف البصريون في تقديم التمييز على الفعل ، فمنهم من يجيزه ؛ لأنّه فعل متصرف ، ومنهم من لا يجيزه لعلتين : الأولى : أنّه ضعف لما نُقِلَ من الفاعل إلى المفعول نحو قولك : (تفقأ زيدٌ شحمًا) ، فالأصل فيه : تفقأ شحمُ زيدٍ ، والأخرى : أنّه كان فاعلاً في المعنى ، والفاعل لا يقدم على الفعل[١] .

والراجح ما ذهب إليه البصريون ؛ لقوّة حجتهم في هذه المسألة ، وأيضًا فإنّ الأصل في ترتيب الجملة العربية أن يتأخر التمييز فيها ، وكذلك أنّ البيت الذي احتجّ به الكوفيون ضرورة لا يقاس عليها ، ولا سيّما أنّ في البيت رواية أخرى تجعله لا شاهدَ فيه .

المبحث الخامس
المجرورات

- حروف الجرّ

١- مجيء (من) لابتداء الغاية من الزمان :

ذهب الكوفيون إلى أنّ (من) تستعمل لابتداء الغاية في المكان والزمان ، ووافقهم ابن مالك[٢] ، أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّها تستعمل لابتداء الغاية في المكان من دون الزمان ؛ لأنّ (مُذْ ، ومُنْذُ) مخصوصتان بالزمان ، و(من) مخصوصة بالمكان فكما أنّ (مُذْ ، ومُنْذُ) لا تستعملان في المكان ، كذلك (من) لا تستعمل في الزمان[٣] .

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٧٦ – ٧٧ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١٣٠/٣ – ١٣١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٢٤/٤ ، والمقتضب : ١٨٢/١ ، وعلل النحو : ٢٩٤ ، والإنصاف : ٣٧٠/١ مسألة (٥٤) ، ومغني اللبيب : ٨٦/٤ – ٨٧ ، وشرح ابن عقيل : ١٢/١ ،

احتجّ الكوفيون لمذهبهم في قوله تعالى :﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة : ١٠٨] ، وبالحديث الشريف : (فمُطِرنا من الجمعة إلى الجمعة)[١] ، وبقول زهير :

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ؟ أقْوَينَ من حِجَجٍ ، ومِنْ دَهْرِ[٢]

وقد ردَّ البصريون احتجاج الكوفيين بالآية الكريمة على أنّ فيها حذف مضاف ، إذ إنّ التقدير فيها : من تأسيس أوّل يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه ، وكذلك البيت الشعري التقدير فيه : من مرّ حجج ومن مرّ دهر ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع البصريين من دون أن يعرض الخلاف فيها قائلاً : " (من) وهي على أربعة أقسام لابتداء الغاية نحو : خرجتُ من بغداد إلى الكوفة ... "[٤] .

والراجح عندي ما ذهب إليه الكوفيون ، إذ إنّ الظاهر من كلام البصريين أنّهم أوّلوا النصّ القرآني بتقدير محذوف ، أمّا الكوفيون فأخذوا بظاهره من دون تقدير محذوف ؛ لذلك فإنّ عدم التقدير أدل من التقدير ، كما أنّ استعمال (من) لابتداء الغاية الزمانية كثير في العربية .

٢- إضافة الشيء إلى نفسه :

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز[١] ، أمّا الكوفيون فاحتجوا لوروده في التنزيل

والجنى الداني : ٣٠٨ – ٣٠٩ ، والدر المصون : ١٢١/٦ – ١٢٢ ، ومعاني النحو : ٦٥/٣ – ٦٦ ، وشروح اللمع – موازنة : ١٩٨ .

(١) صحيح البخاري (كتاب الاستسقاء) : ١٨٠ .

(٢) ديوانه : ٩١ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٣٧٢/١ – ٣٧٤ المسألة (٥٤) ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٦٣/٤ – ٢٦٤ ، ومغني اللبيب : ١٣٨/٤ – ١٣٩ ، والهمع : ٣٧٦/٢ – ٣٧٧ .

(٤) شرح الواسطي : ٨٧ .

العزيز ، وكلام العرب كثيرًا ، أمّا ما جاء في التنزيل فكقوله تعالى :﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ [الواقعة : ٩٥] ، وقوله تعالى :﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [النحل : ٣٠] ، وقوله تعالى :﴿ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] ، وقوله تعالى :﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ [القصص : ٤٤] ، إذ (الحقّ) هو (اليقين) ، و(الدار) هي (الآخرة) ، و(الحبّ) هو (الحصيد) ، و(الجانب) هو (الغربيّ) ، واستدلوا بقول الشاعر :

وقَرَّبَ جانبَ الغَرْبِيِّ يَأدُو مَدَبَّ السَّيْلِ واجتَنَبَ الشِّعارا[٢]

وبقول العرب : (صلاة الأولى) ، و(مسجد الجامع) ، و(بقلة الحَمْقاء) ، أمّا البصريون فاحتجوا بأنّه لا يجوز ذلك ؛ لأن الإضافة يراد بها التعريف والتخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ، أمَّا الشواهد التي احتج بها الكوفيون فقد أوّلوها على حذف المضاف إليه وإقامة الصفة مقامه ، فالتقدير فيه : (حقّ الأمر اليقين) ، و(صلاة الساعة الأولى) ، و(بقلة الحبة الحمقاء)[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذهب مذهب البصريين من دون أن يعرض الخلاف في هذه المسألة قائلاً : " فأمّا مسجد الجامع ، وحبة الخضراء ، ودار الآخرة ، وصلاة الأولى ، فكلّ هذه قد حُذِفَ الموصوف فيه ، وأُقيمت هذه الأشياء التي هي الصفات مقامه ، فتقدير مسجد الجامع : مسجد وقت الجامع ، ودار الساعة الآخرة ، وحبة الشجرة الخضراء ، وإنّما لم يكن هذا مضافًا إلى ما معنا وقدّرنا حذف الموصوف ؛ لأنّ الشيء لا يضاف إلى صفته ... "[٤] .

٣- إضافة (حيث) إلى المفرد :

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٤٣٦/٢ – ٤٣٧ مسألة (٦١) ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٩١/١ – ٣٩٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤٣/٢ – ٢٤٤ ، وعدة السالك : ١٠٧/٣ – ١٠٩ .

(٢) لسان العرب (شعر) .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٤٣٧/٢ – ٤٣٨ المسألة (٦١) ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٩١/١ – ٣٩٢ ، وائتلاف النصرة : ١٤٤ .

(٤) شرح الواسطي : ٩٦ .

اختلف النحويون في إضافة (حيث) إلى المفرد ، إذ جوّز الكوفيون إضافة (حيث) إلى المفرد ، وعرض الواسطي الضرير حجتهم ، إذ قال : " والكوفيون يجيزون إضافتها إلى المفرد يستدلون بقولهم :

حَيْثُ سُهَيلٍ طالعًا(١) "(٢)

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز ، وذكر الواسطي حجتهم قائلاً : " وعند البصريين هي مثل : (ذا) ، و(إذا) فكما لا يضاف (إذا) إلاّ إلى الجمل كذلك هذه "(٣) .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع البصريين في هذه المسألة واحتجّ لمذهب البصريين ، إذ قال : " وأمّا (حيثُ سهيل طالعًا) فـ (سهيل) مبتدأ والخبر مقدر ، وتقديره (كائن) ، فـ (طالعًا) حال ، إما من (سهيل) ، أو من الضمير الذي في (كائن) ، والإضافة في الحقيقة إنّما هي للمفردات ؛ لأنّها واقعة موقع التنوين والتنوين واحد ، فلا يقع موقعه شيئان ، وهذه الإضافة غير حقيقية ، وإنّما أُضيفت (حيث ، وإذ ، وإذا) إليها ؛ لأنّها تبيّن الأول كما تبيّن الصلة ، والصلة لا تكون إلاّ بالجمل فكذلك هنا "(٤) .

---

(١) نفسه : ٢٧٤ ، وينظر : مغني اللبيب : ٣٠٦/٢ .

(٢) لم أقف على قائله ، وتمامه : أمّا ترى حيث سهيلٍ طالعا نجمًا يضيء كالشهاب ساطعا
ينظر : خزانة الأدب : ٣/٧ – ١١ .

(٣) شرح الواسطي : ٢٧٤ ، وينظر : خزانة الأدب : ٣/٧ – ٤ .

(٤) شرح الواسطي : ٢٧٤ .

المبحث السادس
التوابع

أولاً : البدل

- شرط البدل :

اختلف النحويون في كون المبدل منه على نية الطرح أم على نية عدم الطرح ، فذهب سيبويه إلى أنّ المبدل منه على نية الطرح ، إذ قال : " ... فالمبدل إنّما يجيء أبدًا كأنّه لم يُذكر قبله شيءٌ ؛ لأنّك تخلي له الفعل ، وتجعله مكان الأول "(١) .

إلاّ أنّ ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) قد وقع في سهو حين نسب إلى سيبويه عكس ما قاله ، إذ قال : " وأمّا البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم عن طريق البيان من غير أن يُنوى بالأول الطرح عند سيبويه دون غيره "(٢) .

وتبعه في ذلك الجليس النحوي (ت٤٩٠هـ) في حديثه عن الفرق بين عطف البيان والبدل قائلاً : " والفرق بينه وبين البدل أنّ البدل على رأي الجماعة وضع الثاني موضع الأول ، وهذا ليس كذلك ، فأمّا سيبويه فلا يكاد على رأيه يفصل عطف البيان عن البدل ولا يتميز منه ؛ لأنّ البدل عنده إعلام السامع بمجموعي الاسم على جهة البيان من غير أن ينوى طرح الأول منهما "(٣) .

---

(١) الكتاب : ٣٣١/٢ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة : ٤٢٣/٢ .

(٣) ثمار الصناعة : ١٥٩ .

وقد تابع سيبويه فيما ذهب إليه طائفةٌ من النحاة منهم : ابن السراج[١] ، وابن جني الذي قال : " وعبرة البدل أن يصلح لحذف الأول وإقامة الثاني مقامه "[٢] ، والسهيلي (ت٥٨١هـ)[٣] إلاّ أنّ بعض النحاة بيّنوا أنّ هذا الطرح هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقولهم : " والدليل على أنّ الأول يُنوى به الطرح أنّ البدل على نية استئناف العامل ، فإذا قلت : (قام زيدٌ أخوك) فالتقدير : (قام أخوك) فتركك الأول وأخذك في استئناف كلام آخر طرحٌ منك له ، واعتماد على الثاني ... والدليل على أنّه لا ينوى به الطرح من جهة اللفظ إعادة الضمير عليه في مثل قولك : (ضربتُ زيدًا يدَهُ) "[٤] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ردّ على النحاة قولهم ، إذ قال : " والبدل يجري مجرى التأكيد في التحقيق والتشديد ، ويجري مجرى الوصف في الإيضاح ، وعبرته أن تجيء بالأول وتقيم الثاني مقامه فيصحّ الكلام ، وهذا عند النحويين شرط في البدل ، وهذا غلطٌ ؛ لأنّك تقول : الذي مررتُ به أبي محمد قائم ، فلو كان يصحّ بطرح الأول لم تصحّ هذه المسألة ، وكان يجيء لفظها الذي مررت به أبي محمّدٍ ، فلا يَرْجِع إلى الذي عائد ، ويدلّ على ذلك قول الشاعر :

وكأنَّهُ لَهِقَ السُّراةِ كأنّهُ ما حَاجِبيْهِ مُعَيّن بسوادِ[٥]

فالهاء اسم (كان) ، و(ما) زائدة ، و(حاجبيه) بدل من الهاء بدل البعض ، و(معين) خبر (كأنّ) فقوله : (معيّن) يدلك على أنّ الأول ليس في نية الطرح ، إذ لو كان كذلك لقال : (مُعَيّنان) لكونه خبرًا عن (الحاجبين) فهما مثنيان ، وخبرهما مثنى مثلهما "[٦] .

ثانيًا : التوكيد

---

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٤٦/٢ .

(٢) اللمع : ١٤٤ .

(٣) ينظر : نتائج الفكر : ٢٣٣ .

(٤) المقرب : ٢٤٢/١ ، وينظر : شرح التصريح : ١٩٠/٢ .

(٥) البيت للأعشى في : خزانة الأدب : ١٩٧/٥ ، وقد أخل به ديوانه .

(٦) شرح الواسطي : ١١١ .

- الخلاف في (كلا) و (كلتا) أمُثنيان هما أم مفردان ؟

اختلف النحاة في هذه المسألة ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ (كلا) و (كلتا) مثنيان لفظًا ومعنى ، وأصل (كلا) هو (كُلٌّ) زِيْدَت (ألف) التثنية عليها بعد تخفيف (اللام) ، وزِيدت (التاء) في (كلتا) للتأنيث ، وذهب البصريون إلى أنّ فيها إفرادًا لفظيًا ، وتثنية معنوية ، و(الألف) فيهما كالألف في (عصا ، ورحا)[١] .

أمّا الكوفيون فقد احتجوا بالسماع والقياس على صحة ما ذهبوا إليه ، أمّا السماع فقول الشاعر :

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ كِلتَاهما مقرونةٌ بِزَائِدَهْ[٢]

فأفرد الشاعر (كِلتَ) ، فدلّ على أنّ (كلتا) تثنية ، وأمّا حجتهم في القياس فذكروا أنّ ألفها تنقلب إلى (ياء) في حالتي : النصب ، والجر إذا أُضيفا إلى مضمر نحو : (رأيتُ الرجلين كليهما ، ومررتُ بالرجلين كليهما) ، و(رأيتُ المرأتين كلتيهما ، ومررتُ بالمرأتين كلتيهما) ، فلو كانت الألف التي في آخرهما كالألف في (عصا ، ورحا) لما انقلبت إلى (ياء) في حالتي : النصب والجر .

أمّا البصريون فقد احتجوا بشواهد كثيرة مسموعة على أنّ فيهما إفرادًا لفظيًا ، وتثنية معنوية أنّ الضمير تارةً يُردّ إليهما مفردًا حملاً على اللفظ ، وتارةً يُردّ إليهما مثنى حملاً على المعنى ، فأمّا ردّ الضمير مفردًا حملاً على اللفظ فقد ورد كثيرًا في القرآن والشعر ، فمثال القرآن قول الله تعالى :﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف : ٣٣] ، فقال : (آتت) بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظًا ومعنى لقال : (آتتا) ، وكذلك الشعر كقول الأعشى[٣] :

كِلاَ أَبَوَيْكُم كانَ فَرْعًا دِعامَةً ولكنَّهم زادوا وأَصْبَحْتَ ناقِصا

---

(١) ينظر : الكتاب : ٤١٣/٣ ، والإنصاف : ٤٣٩/٢ المسألة (٦٢) ، وأسرار العربية : ٢٨٦ – ٢٨٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٩٨/١ ، ولسان العرب (كلا) .

(٢) خزانة الأدب : ١٢٩/١ ، بلا عزوٍ .

(٣) ديوانه : ١٤٩ .

فقال : (كان) بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولم يقل : (كانا) ، وقال مزاحم بن الحارث العقيلي[١] :

كِلانا يا يَزِيدُ يُحبُّ ليلى بِفيَّ وفِيكَ من ليلى التُّرابُ

فقال : (يُحبُّ) بالإفراد[٢] .

أمّا ردّ الضمير مثنى حملاً على المعنى فقد حُكِيَ عن بعض العرب قولهم : " كلاهما قائمان ، وكلتاهما لقيتهما "[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذهب مذهب البصريين مردداً حججهم المسموعة ، إذ قال : " وأمّا (كلا) فإنّها اسم مفرد كما أنّ (كلتا) اسم مفرد يؤكد به الجمع الدليل على أنّه اسم مفرد إخبارهم عنه بالمفرد ، وهي عند الكوفيين اسم مثنى واحده (كلّ) ... واستدلوا على أنه مثنى ما جاء في الشعر من تثنية خبرها ، وأنّه يجوز : (كلا الرجلين قاما) ، فأمّا (كلتا) فهو عند البصريين مفرد ، والدليل عليه قوله :﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ، ولو كان مثنى لقال : (آتتا) كما يقال : الرجلان قاما ، أمّا ما استدلوا به من تثنية الخبر فلا دليل فيه ؛ لأنّه اسم يدلّ على التثنية فحُمِلَ على معناه كقوله تعالى :﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ ﴾ [النمل : ٨٧] فحمل على معنى (كلّ) دون لفظها "[٤] .

ثالثًا : العطف

١- العطف على الضمير المتصل الذي يكون بمحل رفع :

---

(١) ينظر : الأغاني : ١١٦/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٤٢/٢ – ٤٤٣ المسألة (٦٢) ، وشرح المفصل : ٢١٤/٢ ، وشروح اللمع – موازنة : ٢٠٣ .

(٣) الإنصاف : ٤٤٦/٢ مسألة (٦٢) .

(٤) شرح الواسطي : ١٠٩ – ١١٠ .

ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، من غير توكيد بالضمير المتصل ، نحو : (قمتُ وزيدٌ) ، أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز إلاّ على قبح في ضرورة الشعر[١] .

احتجّ الكوفيون على صحة مذهبهم بما في السماع من القرآن الكريم والشعر ، أمّا ما جاء في القرآن الكريم فقوله تعالى :﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النجم : ٦ – ٧] ، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق ، أمّا ما جاء في الشعر فقد احتجوا بقول عمر بن أبي ربيعة[٢] :

قلتُ إذ أقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فعطف (زُهْرٌ) على الضمير المرفوع في (أقبلتْ) ، وقال جرير[٣] :

ورَجَا الأُخَيْطِلُ من سفَاهَةِ رأيهِ مَا لَمْ يَكُنْ وأبٌ لـه لِيَنالا

فعطف (وأب) على الضمير المرفوع في (يكن)[٤] .

أمّا البصريون فقد احتجوا بأنّه لا يجوز العطف على المتصل المرفوع ؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون مقدرًا مع الفعل ، أو ملفوظًا به ، فالمقدر نحو : (قام زيدٌ) ، والملفوظ نحو : (قمتُ وزيدٌ) فلو عطف عليه من دون توكيد لكان بمنزلة عطف الاسم على الفعل وهذا لا يجوز[٥] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣٧٩/٢ ، والأصول في النحو : ١١٩/٢ ، والإنصاف : ٤٧٤/٢ المسألة (٦٦) ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٤٣١/١ ، وشرح المفصل : ٢٨٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٣٣/٢ ، والهمع : ١٨٨/٣ – ١٨٩ ، وائتلاف النصرة المسألة (٥٠) : ٦٣ .

(٢) ديوانه : ٣٠٥ .

(٣) ديوانه : ٥٧/١ .

(٤) الإنصاف : ٤٧٥/٢ – ٤٧٧ المسألة (٦٦) .

(٥) ينظر : الكامل : ٩٣١/٢ – ٩٣٢ ، والإنصاف : ٤٧٧/٢ المسألة (٦٦) ، والهمع : ١٨٨/٣ .

وقد تابع الواسطي الضرير البصريين في جواز العطف على المتصل المرفوع في ضرورة الشعر مستشهدًا ببيت جرير من دون أن يعرض الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، قائلاً : " وقد يجوز في الشعر العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا تأكيد ، قال الشاعر :

قُلْتُ إذَ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فعَطَف (وزُهْرٌ) على الضمير في (أقبلت) ولم يؤكدها "[١] .

ومن الممكن أن يؤخذ بمذهب الكوفيين ؛ لأنّ العطف على الضمير المرفوع المتصل قد ورد في السماع من التنزيل الكريم والشعر من غير توكيد ، فلا ضيرَ من الأخذ بمذهب الكوفيين .

٢- العطف على الضمير المتصل المجرور :

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر ، قال سيبويه : " ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم ؛ لأنّك لا تعطف المظهر على المضمر المجرور ... لا يجوز أن تقول : (هذا لك وأخيك) "[٢] ، فقدحكم بعدم جواز العطف إلاّ أنّه حكم على هذه المسألة بالقبح في موطن آخر من كتابه ، وقصر الجواز على الشعر وأشار إلى ذلك بقول الشاعر[٣] :

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيام من عَجَبِ[٤]

وقد ذكر الواسطي الضرير أنّ أبا عثمان المازني قد احتجّ على عدم جواز العطف ، إذ ذكر عدم جواز هذا ؛ لأنّه لا ينعكس كما ينعكس الظاهر إذا قلت : (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو) إن شئتَ قلت : (بعمرٍو ، وزيدٍ) ، ولا يجوز هذا في المضمر ؛

---

(١) شرح الواسطي : ١٢٨ – ١٢٩ .

(٢) الكتاب : ٢٤٨/١ .

(٣) ينظر : نفسه : ٣٨١/٢ – ٣٨٣ ، وظاهرة المنع : ١٣٣ .

(٤) خزانة الأدب : ١٢٥/٥ ، بلا عزوٍ .

لأنّه لا يمكن أن تعكسه فلا تقول : (مررتُ بزيدٍ وَكَ)[١] ، وقد ذكر أبو البركات الأنباري هذه العلة من دون أن ينسبها لأحد[٢] .

وقد ذكر الواسطي الضرير أيضًا في هذه المسألة أنّ أبا علي الفارسي احتجّ لمذهب سيبويه وذكر أنّ الضمير المجرور كالجزء من الجار ، فإن عُطِفَ عليه فكأنّه قد عُطِفَ على الحرف الجار ؛ لأنّ الضمير إذا كان مجرورًا اتّصل بالجار ولم ينفصل عنه بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[٣] ، وقد ذكر أبو البركات الأنباري هذه العلة من دون أن ينسبها لأحد[٤] .

وفضلاً عن المازني والفارسي فقد منع العطف على الضمير المجرور جمعٌ من النحاة[٥] ، إلاّ أنّ ابن مالك ، وأبا حيان استدركا على البصريين خطأهم في وجوب منع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجرّ[٦] ، إذ قال ابن مالك[٧] :

وعَوْدَ خَافضٍ لَدَى عطفٍ على ضميرِ خفضٍ لازمًا قد جُعِلا
وليس عندي لازمًا إذ قد أتى في النَّثْرِ والنَّظْمِ الصحيحِ مُثْبِتا

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ١٢٩ .
(٢) ينظر : الإنصاف : ٤٦٧/٢ المسألة (٦٥) .
(٣) ينظر : المسائل العضديات : ١٠١ ، وشرح الواسطي : ١٢٩ .
(٤) ينظر : الإنصاف : ٤٦٧/٢ المسألة (٦٥) .
(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٢/١ – ٢٥٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢٢٣/١ ، وتلقين المعلم : ٦٤ ، والكامل : ٩٣١/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٥/٢ – ٦ ، والأصول في النحو : ١١٩/٢ ، وإعراب القرآن المنسوب للنحاس : ٢٣١ – ٢٣٢ ، واللمع : ١٥٧ ، والجمل في النحو : ٣١ ، ومشكل إعراب القرآن : ١١٢ ، والتبصرة والتذكرة : ١٤٠/١ ، والمقتصد : ٩٥٩/٢ ، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات : ٢٨٥/١ ، وأمالي الشجري : ١٠٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٤٦/٣ .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٠١٣/٤ ، والهمع : ١٨٩/٣ .
(٧) شرح ابن عقيل : ١٧٦/٣ .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع سيبويه وجمهور النحاة في هذه المسألة قائلاً : " فأمّا المضمر المجرور فلا يكون إلاّ متصلاً ، ولا يجوز أن يُعطف عليه إلاّ بإعادة الجار تقول : (مررتُ بك وبزيدٍ) ، ولا يجوز أن تقول : (مررتُ بك وزيدٍ) "[١] .

٣- حروف العطف :

أ- (الواو) :

اختلف النحاة في معنى (الواو) ، إذ عُزِيَ إلى بعض الكوفيين أنّ (الواو) تفيد الترتيب ، وعُزِيَ هذا القول إلى قطرب ، وهشام بن معاوية ، وثعلب ، والربعي ، والدينوري ، وأبي عمر الزاهد[٢] ، إذ قالوا : " إنّ الترتيب في اللفظ يستدعي سببًا ، والترتيب بالوجود صالح له ، فوجب الحمل عليه "[٣] ، أمّا البصريون فقد منعوا أن يكون في (الواو) معنى الترتيب .

احتجّ الكوفيون لمذهبهم بأنّها جاءت في القرآن الكريم وفيها معنى الترتيب نحو قوله تعالى :﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة : ١ – ٢] ، وبقوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ ﴾ [الحج : ٧٧] ، إذ إنّ إخراج الأثقال إنّما هو بعد الزلزال ، والسجود في الشرع لا يكون إلاّ بعد الركوع[٤] ، إلاّ أنّ ما عُزِيَ إلى ثعلب بأنّ (الواو) تفيد الترتيب ليس بصحيح ، إذ عند الرجوع لمجالس ثعلب نجد أنّ حديثه عن (الواو) أنّها لا تفيد الترتيب على العكس مما نُسِبَ إليه ، إذ قال : " إذا قلت : قام زيدٌ وعمرٌو ، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد ، وإن شئت كان بمعنى التأخير ، وإن شئت كان قيامهما معًا ... "[٥] .

أمّا البصريون فقد خالفوا الكوفيين ، إذ ذهبوا إلى أنّ (الواو) لمطلق الجمع ولا تفيد الترتيب ، إذ ذهبوا إلى أنّه قد يكون الثاني في العمل قبل الأول تارةً ومعه أخرى

---

(١) شرح الواسطي : ١٢٩ .

(٢) ينظر : الجنى الداني : ١٥٨ ، ومغني اللبيب : ٣٥٤/٤ ، وشرح الأشموني : ٤١٦/٣ .

(٣) الهمع : ١٥٦/٣ .

(٤) رصف المباني : ٤١١ .

(٥) ينظر : الفصل الأول من الرسالة .

، واحتجوا على ذلك بما جاء في القرآن الكريم والشعر ، أمّا ما جاء في القرآن الكريم فقوله تعالى :﴿ يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران : ٤٣] ، فالركوع قبل السجود ، وكذلك كالذي معه كقوله : (اختصم زيدٌ وعمرو) فالاختصام لا يصحّ إلاّ من اثنين معًا ، ومن الذي يقع قبل الأول قول لبيد[١] :

أُغلي السِّباء بكلِّ أدْكَنَ عاتِقٍ أو جَوْنةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ ختامُها

ففضُّ الختام قبل القدح وهو الغرف[٢] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع البصريين في هذه المسألة ، إذ قال : " والواو توجب الجمع بين الشيئين ، ولا توجب الترتيب ، وهذا مذهب الأكثر ودليله من طريق القياس والسماع ، فمن طريق القياس أنّها نظير التثنية ، فكما أنّ التثنية لا تُرتب فكذلك العطف ، وإنّما كان العطف نظير التثنية من قِبَل أن الاسمين إذا اتفقا لم يجز إلاّ التثنية كقولك : جاءني الزيدان ، ولا تقول : جاءني زيدٌ وزيدٌ ، فإن اختلف الاسمان قلت : جاءني زيدٌ وعمرٌو ... أمّا من طريق السماع فقوله تعالى :﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾ [البقرة : ٥٨] ، وقال في موضع آخر :﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰتِكُمۡ ﴾ [الأعراف : ١٦١] ، والقصة واحدة ، فلولا إنّ (الواو) لا ترتب لم يجز هذا يدلّك على هذا قول أبي محمد الفقعسي[٣] :

سُقِيْتُ منه القومَ واسْتَقَيْتُ

والسقي بعد الاستسقاء ، وقوله تعالى :﴿ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي ﴾ [آل عمران : ٤٣] ، والركوع قبل السجود ، وكلّ هذا يدلّ على (الواو) لا تُرتّب "[٤] .

والصواب ما ذهب إليه البصريون وتابعهم الواسطي في أنّ (الواو) لا تفيد الترتيب بدليل قوله تعالى :﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾ [المؤمنون : ٣٧] .

---

(١) ديوانه : ٣١٤ .

(٢) رصف المباني : ٤١١ ، وينظر : المقتضب : ٢٥/٢ ، والأصول في النحو : ١٤٩/٢ .

(٣) ما تبقى من أراجيز أبي محمد الفقعسي : ١٠ .

(٤) شرح الواسطي : ١١٦ – ١١٧ .

رابعًا : الصفة

- وصف المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة :

أورد سيبويه رأي شيخه الخليل في هذه المسألة ، إذ قال : " ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك ، وزعم الخليل (رَحِمَه الله) أنّه إنّما جُرَّ هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان (الجَّمَاء الغَفِير) منصوبًا على نية إلقاء الألف واللام ... "[١] .

وذهب السيرافي إلى أنّ ملخص كلام سيبويه هو : " يعني أنّ (الرجل) معرفة ، و(مثلك ، وخير منك) نكرة ، وقد وصف بهما المعرفة لتقارب معناهما ، وذلك أنّ (الرجل) في قولك : ما يحسن بالرجل مثلك ، وبالرجل خير منك ، غير مقصود به إلى رجل بعينه ، وإن كان لفظه لفظ المعرفة ؛ لأنّه أُريد به الجنس ، و(مثلك) ، و(خير منك) نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعينهما فاجتمعا فحَسُنَ نعت أحدهما بالآخر "[٢] .

إلاّ أنّ الأخفش ذهب إلى أنّ (الألف واللام) زائدة ، فهو من وصف النكرة بالنكرة[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذهب إلى عرض الخلاف مرجحًا ما ذهب إليه الأخفش قائلاً : " وتقول : (لأَمرٌ بالرجلِ مثلِك) ففي هذا خلاف بين النحويين ، فمذهب الأخفش أن تجعل (الألف واللام) في الرجل زائدة ، وتصفه بمثلك ؛ لأنّ النية فيه الانفصال ... ومذهب الخليل زيادة (الألف واللام) في مثلك ، فتقديره عنده : (بالرجل المثلك) ، ومذهب الأخفش أجود من وجهين : أحدهما : زيادة حرف

---

(١) الكتاب : ١٣/٢ .

(٢) شرح السيرافي : ٣٤٦/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٣٠٠/٢ ، وارتشاف الضرب : ١٩٠٨/٤ .

ملفوظ أولى من زيادة حرف غير ملفوظ به ، والثاني : أنّ (الألف واللام) لا تجوز زيادتها في التقدير ؛ لأنّ للفظ حكمًا ليس للمعنى "[١] .

المبحث السابع
الأساليب

أولاً : الاستثناء

١- عامل النصب في المستثنى بـ (إلا) :

عزا كلٌّ من الواسطي الضرير[٢] ، وأبي البركات الأنباري[٣] ، وابن مالك[٤] ، ورضي الدين الاستراباذي[٥] ، وخالد الأزهري[٦] إلى المبرد أنّ العامل في المستثنى المنصوب هو (إلاّ) على تقدير : (استثنى) ، ونقل الواسطي الضرير ردَّ أبي علي الفارسي على المبرد في أوجه هي :

١- أنّ معاني الحروف لا تعمل ، إذ لو عَمِلَت لقلت : (ما زيدًا) على تقدير : أنفي زيدًا .

٢- أنّ الكلام إذا كان جملة واحدة كان أجود من كونه جملتين ، فعند أبي العباس الكلام جملتان : قام القومُ ، واستثني زيدًا .

٣- يبطل أنّ العامل استثني إذا قلت : ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ فرفعت ، فلو كان بـ (استثني) منصوبًا لكان النصب لا غير .

---

(١) شرح الواسطي : ١١٤ – ١١٥ .

(٢) ينظر : شرح الواسطي : ٧٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢٦١/١ مسألة (٣٤) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٧١/٢ .

(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٨٠/٢ .

(٦) ينظر : شرح التصريح : ٥٤١/١ .

٤- أنّك إذا قلت : قام القوم غير زيدٍ ، لو قدرت ها هنا استثناء لكان الكلام على غير ما وُضِعَ له .

٥- قوله تعالى :﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر : ٤] ، فلو كان استثني ها هنا مقدرًا لكان حرف العطف قد ثبت مع المفعول ، وأنت لا تقول : (ضربتُ زيدًا)[١] .

وقد وافق الواسطي الضرير أبا علي الفارسي فيما ذهب إليه ، وخطّأ رأي المبرد ، إذ قال بعد عرض هذه الأوجه : " فقد ثبت أنّ ما قاله أبو العباس ليس بصحيح "[٢] .

ثمّ قال الواسطي الضرير بعد ذلك : " والعامل عند البصريين الفعل بتوسط (إلاّ) ؛ لأنّها قوّته فأوصلته إلى المفعول "[٣] .

ولي على ما تقدم كلامٌ أوجزه بالآتي :

١- أنّ ما عُزِيَ إلى أبي العباس المبرد غير دقيق ، فكلام المبرد في كتابه (المقتضب) يفيد أنّ الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف وليس (إلاّ) ، وقد سبقني في تصويب رأي المبرد محقق الكتاب[٤] ، وبهذا تنتفي ردود أبي علي الفارسي على المبرد ، وكذلك تخطئة الواسطي الضرير له .

٢- أمّا ما عزاه الواسطي الضرير إلى البصريين من أنّ العامل في المستثنى هو الفعل بتوسط (إلاّ) فهو الصواب ، وقد تابع البصريين في ذلك .

٢- حرفية (حاشا) وفعليتها :

اختلف النحويون في (حاشا) ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّه (فعل) متصرف في الاستثناء وتابعهم ابن مالك[٥] ، وذهب البصريون وعلى رأسهم سيبويه[٦] ، إلى أنّه

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٧٨ ، والمسائل البغداديات : ٥٩٣ .

(٢) شرح الواسطي : ٧٨ .

(٣) نفسه : ٧٩ .

(٤) ينظر : المقتضب : ٣٨٩/٤ – ٣٩٠ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٣٨/٢ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣٤٩/٢ .

حرف جرّ ، وذهب أبو العباس المبرد[١] ، وابن جني[٢] إلى أنّه يكون فعلاً ويكون حرفًا[٣] .

احتجّ الكوفيون على أنّه فعل بعدة أوجه هي :

الأول : أنّه جاء فعلاً متصرفًا في الشعر كقول الشاعر[٤] :

ولا أرَى فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ وما أُحاشِي من الأقوامِ من أحدِ

فإذا ثبت أنّه متصرف وجب أن يكون فعلاً .

الثاني : وذكروا أيضًا أنّ الدليل على فعليته أنّ الحذف يدخل عليه ، والحذف يكون في الفعل لا في الحرف نحو قولهم في (حاشا لله) : حاشَ لله بإسقاط الألف .

الثالث : إنّ (لام) الجرّ تتعلق به في قوله تعالى :﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف : ٥١] ، وحروف الجر تتعلق بالفعل وليس بالحرف ؛ لأنّ الحرف لا يتعلق بالحرف وحذفت (اللام) ؛ لكثرة الاستعمال[٥] .

واحتجّ البصريون على أنّ (حاشا) حرفٌ وليس فعل من أوجه :

الأول : أنّه لا يجوز أن يكون صلة (ما) المصدرية فلا يجوز أن تقول : (قام القوم ما حاشا زيدًا) كما تقول : (قاموا ما خلا زيدًا) فدلّ على أنّه حرف .

الثاني : أنّه لو كان فعلاً لكان له فاعل ، فليس له فاعل[٦] .

---

(١) ينظر : المقتضب (الحاشية) : ٣٩١/٤ .

(٢) ينظر : اللمع : ١٢٥ – ١٢٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف : ٢٧٨/١ المسألة (٣٧) ، وأسرار العربية : ٢٠٨ ، وشرح المفصل : ٤٩/٢ ، ورصف المباني : ١٧٨ ، والجنى الداني : ٥٥٩ ، وشرح التصريح : ٥٣٨/١ ، والهمع : ٢١٠/٢ .

(٤) النابغة ، ديوانه : ٢٠ .

(٥) ينظر : شرح الواسطي : ٨٤ ، والإنصاف : ٢٧٩/١ – ٢٧٨ المسألة (٣٧) ، وأسرار العربية : ٢٠٨ ، والجنى الداني : ٥٥٨ .

(٦) ينظر : الإنصاف : ٢٨٠/١ المسألة (٣٧) ، وأسرار العربية : ٢٠٨ ، والتبيين : ٣٥٤ ، وأوضح المسالك : ٢٥٠/٢ .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع البصريين في هذه المسألة ، وردَّ على الكوفيين قولهم قائلاً : " وأمّا (حاشا) فهي عند سيبويه حرف ، ودليله أنّها تعلّق الفعل كما تعلّقه حروف الجر إذا قلت : (قمت إلى زيد) ، وغيره يجعلها فعلاً وحجته أنّ العرب قالت : (وما أُحاشي من الأقوام) فجعلوا (الهاء) مستقبلاً وأنّهم حذفوا منها ، والحذف يكون في الأفعال ، وأنّها أوّلوها حرف جرّ في قوله : (حاشَ لله) ، فأمّا قولهم : (يحاشي) فليس فيه دليل ؛ لأنّ ليس هذا مستقبلاً لـ (حاشا) وإنّما هو كقولك : حوقل الرجل ، إذا قال : لا حول ولا قوّة ، وأمّا حذفهم فقد حذفت من الحروف يقال : رُبَّ رجلٍ ، ورُبَ بتخفيف (الباء) وتشديدها "[١] .

ويبدو أنّ (حاشا) تكون حرف جرّ في الكثير فيكون ما بعدها مجرورًا ، وتستعمل في القليل فعلاً متعديًا فتنصب ما بعدها ، وهو ما ذهب إليه المبرد وابن جني وهو الصواب[٢] .

ثانيًا : الاستفهام

١- أدوات الاستفهام :

ذكر الواسطي الضرير أداوت الاستفهام ، إذ قال : " والكَلِم المستفهم بها ثلاثة أقسام :

١- أسماء غير ظروف وهي أربعة : (ما ، ومَنْ ، وأيّ ، وكم) .

٢- وأسماء هي ظروف وهي خمسة : (متى ، وأين ، وكيف على ما قاله الأخفش ، وأيّ حين ، وأيّان) .

٣- والحروف : (الهمزة ، وأم ، وهل) "[٣] .

وذكر الواسطي الضرير أنّ لكلّ واحدة من هذه الأدوات معنى ينفرد به ، فذكر أنّ (مَنْ) لما يعقل ، هذا هو الأكثر في استعمال (مَنْ) وقد تستعمل في غير العاقل ومنه قوله تعالى :﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [النور : ٤٥] ، و(ما) للسؤال عما لا يعقل وعن صفات ما يعقل كقوله تعالى :﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾

---

(١) شرح الواسطي : ٨٤ .

(٢) ينظر : المقتضب : ٣٩١/٤ ، واللمع : ١٢٥ – ١٢٦ .

(٣) شرح الواسطي : ٢٦٤ .

[الشمس : ٥] ، و(أيّ) للاستفهام والجزاء ، و(كم) للسؤال عن عدد ، و(متى) للسؤال عن زمان معروف ، و(أين) للسؤال عن مكان ، و(كيف) تأتي للسؤال عن الحال ، و(أيّ حين) بمعنى (متى) ، و(أم) على ضربين : معادلة للهمزة فهي على معنى (أيّ) ، والمنقطعة فهي بمعنى (بل) كقوله تعالى :﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ﴾ [يونس : ٣٧ – ٣٨] ، و(هل) بمعنى السؤال[١] .

٢- (هل) بمعنى (قد) :

اختلف النحويون في (هل) هل تأتي بمعنى (قد) أو لا ؟ على عدّة أقوال :

الأول : أنّ (هل) تكون بمنزلة (قد) وهذا مذهب سيبويه ، إذ قال : " وتقول : أم هل ، فإنّما هي بمنزلة (قد) ولكنّهم تركوا الألف استغناء ... "[٢] ، وكرّر كلامه أيضًا في موطن آخر من كتابه قائلاً : " وكذلك (هل) إنّما تكون بمنزلة (قد) ولكنّهم تركوا الألف إذ كانت (هل) لا تقع إلاّ في الاستفهام "[٣] .

الثاني : إنّ (هل) بمعنى (قد) من دون استفهام مقدر ، وهذا مذهب الفراء[٤] ، والمبرد[٥] .

الثالث : إنّ (هل) تكون بمعنى (قد) في الاستفهام خاصّة ، والأصل (أهل) بدليل قول الشاعر[٦] :

أهَلْ رأونا بِسَفْحِ القاعِ ذي الأكَمِ

فالمعنى : قد أتى ، على التقرير والتقريب جميعًا ، وعزا الزمخشري هذا القول إلى سيبويه[٧] .

---

(١) ينظر : شرح الواسطي : ٢٦٤ – ٢٦٧ .

(٢) الكتاب : ٩٩/١ – ١٠٠ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ٣٧٠ .

(٣) الكتاب : ١٨٩/٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ٢١٣/٣ .

(٥) ينظر : المقتضب : ١٨١/١ .

(٦) خزانة الأدب : ٢٦١/١١ ، بلا عزوٍ .

(٧) ينظر : الكشاف : ٢٧٤/٦ ، وهو واهمٌ في عزوّه هذا الرأي ، وقد صوّب هذا القول الدكتور الدكتور مازن عبد الرسول ، ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ٣٧٠ .

الرابع : أنّها تتعين لمعنى (قد) إن دخلت عليها همزة الاستفهام ، وإن لم تدخل عليها همزة الاستفهام فقد تكون بمعنى (قد) ، وقد تكون للاستفهام ، وهذا مذهب ابن مالك[١] .

الخامس : أنّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) وإنّما هي للاستفهام أبدًا ، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام ، إذ قال : " وهذا هو الصواب عندي "[٢] .

أمّا الواسطي الضرير فقد ذهب إلى أنّ (هل) تأتي بمعنى (قد) من دون أن يذكر الخلاف الحاصل فيها ، إذ قال : " وقد تكون بمعنى (قد) كقوله تعالى :﴿ **هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ** ﴾ [الإنسان : ١] بمعنى : قد أتى "[٣] .

والصواب أنّها قد تأتي بمعنى (قد) ، ولكن هذا لا يعني أن تترك معناها ووظيفتها الأساسية .

ثالثًا : التعجب

- الخلاف في (أَفْعَلَ) في التعجب اسم هو أم فعل ؟

اختلف النحويون في (أحسن) في قولهم : (ما أحسنَ زيدًا) ، ذهب الكوفيون إلى أنّه اسم ، وذهب البصريون إلى أنّه فعلٌ ماضٍ[٤] .

احتجّ الكوفيون على أنّه اسم أنّه يدخله التصغير ، وكذلك أنّه جامد لا يتصرف ، قال الواسطي الضرير : " فقال الكوفيون : هو اسم واستدلوا بتصغيره وهو : **ما أُمَيْلِحَ** ...[٥]

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ١١٢/٤ .

(٢) مغني اللبيب : ٩٨/٤ .

(٣) شرح الواسطي : ٢٦٧ .

(٤) ينظر : شرح الواسطي : ١٧٩ – ١٨٠ ، والإنصاف : ١٢٦/١ المسألة (١٥) ، وأسرار العربية : ١١٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٨/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٣٠/٤ ، وشرح التصريح : ٥٩/٢ ، حاشية الصبان : ٢٥/٣ .

(٥) تمامه : يا ما أُميلحَ غِزلانًا شَدَنَّ لنا مِنْ هَؤليائكنّ الضال والسُّمر

والبيت منسوب للعرجي ، ومجنون ليلى ، وذي الرمة ، والحسين بن عبد الله ، وعلي بن أحمد المغربي ، ينظر : خزانة الأدب : ٩٣/١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٣٦٣/٩ .

وبأنّه لا يتصرف ، ولا يكون له مستقبل ، ولا اسم فاعل ، وتصحيحه في قولهم : (ما أشدَّ عَوْرَهُ) وكلّ هذا مما يدلّ على أنّه اسم "[١] .

أمّا البصريون فقد ذكر احتجاجهم ، إذ قال : " وقال البصريون هو (فعل) واستدلوا على ذلك باتّصال الضمير به تقول : (ما أحسنني) كما تقول : ضربني ، فتحمله الضمير يدلّ على أنّه فعل ، وبقاؤه على الفتح من غير عارض يدلّ على أنّه فعلٌ "[٢] .

وقد ردَّ الواسطي الضرير أدلة الكوفيين بقوله : " وأمّا ما استدلّ به الكوفيون من أنّه اسم بالتصغير في قولهم : (ما أُمَيْلِحَهُ) فلا دليل فيه ؛ لأنّ هذا الفعل لمّا لم يتصرف أشبه بذلك الأسماء ، فجاز التصغير فيه ، وأيضًا فإنّ التصغير للملاحة التي هي المصدر ، وأمّا احتجاجهم بتصحيحه فالعلة فيه أنّ التقدير فيه التشديد : أعور ، وأحول ، وهذا المدغم يصحّ مثل : أصيد ، وأمّا احتجاجهم بأنه لا يتصرف فإنّما امتنع فيه ذلك لأشياء : أحدها : أنّه جرى مجرى المثل والأمثال لا تغيّر ، وأيضًا فإنّ التعجب إنّما يكون بما ثبت وحصل ، ولا يكون فيما يستقبل ، ولهذا جاء بلفظ الماضي ، وأيضًا فإنّ الجمل إذا أرادوا أن يغيروا معانيها أدخلوا عليها الحروف نحو : قام زيدٌ ، والتعجب أرادوا لما نقلوا معناه أن يكون بحرف فحذفوا الحرف وضمّنوا الفعل معناه فلم يتصرف "[٣] .

ومن هنا يتضح لنا أنّ الواسطي الضرير قد تابع البصريين في هذه المسألة وغيرها من خلال نقضه لحجج الكوفيين .

---

(١) شرح الواسطي : ١٧٩ – ١٨٠ ، وينظر : الإنصاف : ١٢٦/١ – ١٢٧ المسألة (١٥) ، والهمع : ٣٦/٣ .

(٢) شرح الواسطي : ١٨٠ ، وينظر : الإنصاف : ١٢٩/١ المسألة (١٥) ، وارتشاف الضرب : ٢٠٦٥/٤ .

(٣) شرح الواسطي : ١٨٠ ، وينظر : علل النحو : ٤٥٠ ، والإنصاف : ١٢٨/١ – ١٢٩ ، وأسرار العربية : ١١٦ – ١١٧ ، وأمالي الشجري : ٣٨٢/٢ – ٣٨٣ ، ٤٠٢ ، ٥٥٣ ، والمساعد : ١٤٧/٢ .

رابعًا : الشرط

- المجازاة بـ (كيف) :

اختلف النحاة في (كيف) ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ (كيف) يُجازى بها كما يُجازى بـ (متى ما ، وأينما) وغيرهما ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك[١] ، احتجّ الكوفيون لمذهبهم ، إذ قالوا : " إنّما قلنا : إنّه يجوز المجازاة بها لأنّها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ، ألا ترى أنّ (كيف) سؤال عن الحال كما أنّ (أين) سؤال عن المكان ... ولأنّ معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أنّ معنى (كيفما تكن أكن) : في أيّ حال تكن أكن ، وكما أنّ معنى (أينما تكن أكن) : في أي مكان تكن أكن "[٢] .

أمّا البصريون فقد احتجّوا لمذهبهم بثلاثة أوجه :

الأول : إنّما تختلف عن سائر أخواتها بأنّ جوابها لا يكون إلاّ نكرة ؛ لأنّها سؤال للحال ، والحال لا يكون إلاّ نكرة .

الثاني : لا يمكن المجازاة بها ؛ لأنّها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها الضمير ، كما هو الحال في (من ، وما ، وأيّ ، ومهما) .

الثالث : إنّ الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، ولا يكون المجازاة بالاسم إلاّ في الضرورة ، ولا ضرورة ها هنا تلجأ إلى المجازاة بها[٣] .

وقد ذكر الواسطي الضرير هذه الأوجه من دون أن ينسبها إلى البصريين ، إلاّ أنّه قد تابعهم في هذه المسألة ، إذ قال : " وأمّا (كيف) فلا يُجازى بها كما يُجازى بـ (متى) ؛ لأنّه لا يلزم أن يُجازى بجميع حروف الاستفهام "[٤] .

خامسًا : النداء

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٦٤٣/٢ المسألة (٩١) ، ومغني اللبيب : ١٣٣/٣ – ١٣٤ ، وارتشاف الضرب : ١٨٦٨/٤ .

(٢) الإنصاف : ٦٤٣/٢ المسألة (٩١) .

(٣) ينظر : الكتاب : ٦٠/٣ ، والإنصاف : ٦٤٤/٢ المسألة (٩١) ، وشرح الرضي على الكافية : ٢٠٧/٣ ، وارتشاف الضرب : ١٨٦٨/٤ .

(٤) شرح الواسطي : ١٧٣ .

١- نداء الاسم المعرف بـ (الألف واللام) :

ذهب الكوفيون إلى جواز نداء الاسم المعرف بـ (الألف واللام) نحو : يا الرجل ، ويا الغلام ، محتجين على صحة مذهبهم ما جاء في كلام العرب من شواهد شعرية ونثرية ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك محتجين بعدم جواز اجتماع معرفتين على معرّف واحد(١) .

احتجّ الكوفيون بما جاء في الشعر كقول الشاعر :

فيَا الغلامانِ اللَّذانِ فَرَّا إيّاكما أن تكسباني شرّا(٢)

وقول الآخر :

مِن أجلِكَ يا التي تَيَّمْتِ قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عنّي(٣)

وقول العرب : (يا الله اغفر لي) ، أمّا البصريون فقد ردّوا حجج الكوفيين ، إذ إنّهم حملوا البيت الأول على ضرورة الشعر ، فالتقدير فيه : (فيا أيّها الغلامان) ، فحذف المنادى الموصوف (أيّ) ، وأقيمت الصفة (الغلامان) مقامه ، وهو قليل لا يجيء في الشعر إلاّ لإقامة الوزن ، أمّا ما جاء في البيت الثاني فقد حكموا عليه بأنّ (الألف واللام) في (التي) هي لا تنفصل عن الكلمة ، فلا تكون للتعريف ؛ لأنّ الاسم الموصول يتعرف بصلته لا بالألف واللام ، فلما كانا زائدين لغير التعريف جاز أن يجمع بين (ياء) النداء وبينها ، أمّا قول العرب في الدعاء : (يا الله اغفر لي) فقد ردّوا عليه من ثلاثة أوجه :

الأول : أنّ (الألف واللام) ليست للتعريف في كلمة (الله) بل هي عوض عن (فاء) الاسم المحذوفة ؛ لأنّ أصله : (إله) حذفت فاؤه وجعلت الألف واللام عوضًا

---

(١) ينظر : الكتاب : ١٩٥/٢ – ١٩٦ ، والمقتضب : ٢٤١/٤ – ٢٤٣ ، والإنصاف : ٢٣٥/١ مسألة (٤٦) ، وأسرار العربية : ٢٣١ – ٢٣٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٤/١ – ٣٣٧ ، والتبيين : ٣٩٠ – ٣٩٣ مسألة (٨١) ، وشرح المفصل : ٣٤٤/١ – ٣٤٥ ، وشرح التصريح : ٢٢٦/٢ ، وشروح اللمع – موازنة : ٢٠٩ .

(٢) خزانة الأدب : ٢٩٤/٢ ، بلا عزوٍ .

(٣) نفسه : ٢٩٣/٢ ، بلا عزوٍ .

عنها ، وأدغمت اللام باللام ، والذي يدلّ على أنّها بمنزلة حرف من أصل الكلمة أنّه يجوز أن يقال في النداء : (يا الله) بقطع همزة الاسم الشريف .

الثاني : أنّ اسم (الله) سبحانه وتعالى كَثُرَ استعماله في كلامهم من غيره فخفَّ عليهم إدخال (يا) عليه ، فلا يقاس عليه غيره من الأسماء .

الثالث : أنّ اسم الجلالة (الله) غير مشتق من غيره ، فهو كسائر أسماء الأعلام المرتجلة ، من غير أصل يُردّ إليه ، فيجوز دخول حرف النداء عليه[١] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع البصريين فيما ذهبوا إليه ذاكرًا احتجاجهم من دون أن يعرض الخلاف في هذه المسألة قائلاً : " فأمّا قولهم : (يا الله اغفر لي) فجوازه من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّ (الألف واللام) قد صارتا فيه كبعض حروفه لما لم ينفصل عنه ، وأيضًا فلكثرة الاستعمال جاز فيه ما لم يجز في غيره ، وأيضًا فإنّ اللام فيه عوض من همزة (إله) فكما كانت ثبتت الهمزة لو نودي وهي فيه فكذلك ما قام مقامهما ، فأمّا قولهم :

فيَا الغلامانِ اللَّذانِ فَرَّا

فقليل ولا يجيء إلاّ في الشعر "[٢] .

٢- الجمع بين حرف النداء (يا) و (الميم) المشددة في (اللّهمَّ) :

ذهب البصريون إلى أنّ (الميم) المشددة في قولهم : (اللّهمّ) هي عوض من (يا) النداء ؛ لذا لا يجوز الجمع بينهما ؛ لأنّ العوض والمعوّض منه لا يجتمعان ، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (الميم) في (اللهمّ) ليست عوضًا عن (يا) النداء ، بل هي بقية جملة (أمّنا بخير) اختصرت تخفيفًا لكثرة استعمالهم لها فلذلك جاز أن يقال : (يا اللّهمَّ)[٣] .

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٢٣٧/١ – ٢٤٠ مسألة (٤٦) ، وأسرار العربية : ٢٣١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٥/١ – ٣٣٦ ، والتبيين : ٣٩٣ – ٣٩٤ مسألة (٨١) .

(٢) شرح الواسطي : ١٤٧ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١٩٦/٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢٠٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه : ٣٣١/١ – ٣٣٢ ، وعلل النحو : ٤٧١ ، واللمع : ١٧٥ ، والإنصاف : ٣٤١/١ مسألة (٤٧) ، وأسرار العربية : ٢٣٢ – ٢٣٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٣٣٨/١ ،

احتجّ الكوفيون لصحة مذهبهم بشواهد شعرية من كلام العرب ، منها قول الشاعر :

إنِّي إذا مَا حدثٌ أَلَمَّا أقولُ يا اللّهمَّ يا اللّهمَّا[١]

وبقول الآخر :

وَمَا عَلَيكِ أنْ تقولي كُلّمَا صَلَّيْتِ أو سَبَّحْتِ يا اللّهمَّ مَا[٢]

أمّا البصريون فقد احتجوا لصحة مذهبهم بثلاث حجج هي :

١- أنّ ما جاء في الشعر شاذّ ولا يقاس عليه بل يحمل على الضرورة الشعرية ، فالشائع في كلام العرب عدم الجمع بينهما ، وهذه الحجة تستند إلى السماع .

٢- أنّ (الميم المشددة) حرفان ، و(يا) النداء حرفان ، فدلّ على أنّ الأولى عوّضت عن الثانية .

٣- أنّ تقدير (اللّهمَّ) : (يا الله)[٣] .

أمّا الواسطي الضرير فقد تابع مذهب البصريين في هذه المسالة محتجًّا بحججهم أنفسها ، قائلاً : " وقد زِيدَ في اسم الله تعالى (ميم) عوضًا من (يا) فقالوا : (اللّهمَّ) ، ولا يجمعون بينهما إلاّ في الشعر ؛ لأنّه جمعٌ بين العِوَض والمُعَوَّض ، ولا يجوز هذا وقال الشاعر :

فاغفرْ لنا اللّهمَّ يا اللّهُمَّا

وزيدت (الميم) مشددة كما أنّ (يا) على حرفين وهي عوض منها ، وقال الفراء[١] : معنى الميم (آمنّا) ولا يجوز هذا ؛ لأنّهم يقولون : اللهمّ أمنّا منكم بخير فلو كان كما

والتبيين : ٣٩٥ – ٣٩٦ مسألة (٨٢) ، وشرح الكافية الشافية : ١٣٠٧/١ – ١٣٠٨ ، وشرح الجمل : ٢٤٧ ، والدر المصون : ٩٧/٣ – ٩٨ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٥/٣ ، ومعاني النحو : ٢٧٩/٤ ، وشروح اللمع – موازنة : ٢١٠ .

(١) لم أقف على قائله ، ينظر : خزانة الأدب : ٢٩٥/٢ .

(٢) لم أقف على قائله ، ينظر : نفسه : ٢٩٦/٢ .

(٣) ينظر : علل النحو : ٤٧٢ – ٤٧٣ ، والإنصاف : ٣٤٣/١ – ٣٤٥ المسألة (٤٧) ، وأسرار العربية : ٢٣٣ – ٢٣٤ ، والتبيين : ٣٩٧ – ٣٩٨ .

قال الفراء كانوا قد جمعوا بينهما ومعناهما واحد "[٢] ، والحقّ أنّ في (اللهمَّ) توجيهًا يختلف عما ينقل عن البصريين والفراء ، وكذلك ما قاله الكوفيون يقوم على أساس الموازنة بين اللغات السامية ، أو ما يصطلح عليه باللغات الجزرية ، إذ دلّت هذه الدراسات أنّ أصل (اللهمّ) عبري وهو (الوهيم) ، ومعناها : الآلهة ، و(الميم) في لفظة (الوهيم) تفيد التعظيم[٣] .

ويبدو أنّ معنى (اللهمّ) : يا الله فثَقُلَ عليهم فجعلوا مكان حرف النداء (الميم) ، وبذلك يترجح مذهب البصريين ، والله أعلم .

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٢٠٣/١ .

(٢) شرح الواسطي : ١٤٧ – ١٤٨ .

(٣) ينظر : مدرسة الكوفة : ٢٦٣ ، ومعاني النحو : ١٩٧/٤ .

الخَاتِمَة

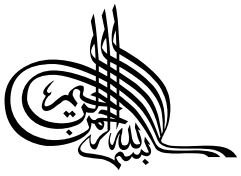

الخاتمة

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد سيّدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا ، وبعدُ ...

فبعد هذا الجهد المتواضع خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها :

١- اختار الواسطي الضرير منهجًا سار عليه ابن جني في ترتيبه لموضوعات الكتاب المشروح ، إذ خرج عن هذا الترتيب في بعض الأبواب .

٢- التزم الواسطي الضرير بإيراد نصّ المصنف ثمّ يُتبعه بالشرح ، إذ لم يخرج عن هذا المنهج في شرحه لأبواب الكتاب .

٣- من خلال متابعتي للمصطلحات التي استعملها الواسطي الضرير ، وكذلك الآراء اللغوية والنحوية اتضح لي أنّه كان متابعًا للمذهب البصري ، إذ تابع البصريين في مسائل الخلاف جميعًا .

٤- كان اعتماده على السماع اعتمادًا كبيرًا ، وكان يعتدّ في الأخذ بالكثير الشائع ، والابتعاد عن النادر والشاذ .

٥- كانت الشواهد القرآنية في شرح اللمع هي أكثر الشواهد دورانًا ، إذ بلغت مائة واثنين وستين شاهدًا ، تليها الشواهد الشعرية ، إذ بلغت اثنين وخمسين شاهدًا .

٦- كان الواسطي الضرير من المحتجين بالحديث النبوي الشريف ، وإن كانت قليلة جدًّا ، فضلاً عن أنّه كان يصرّح بنسبة هذه الأحاديث إلى رواتها ، وكذلك استشهد بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم .

٧- كان يعبر بألفاظ متعددة عن القياس ، فضلاً عن مصطلح القياس كـ (الأصل) ، و(الأكثر) ، و(الأولى) .

٨- عُنِيَ الواسطي الضرير بالعلّة عناية كبيرة فجاء شرحه مليئًا بالعلل ، فلا نكاد نقف على حكمٍ نحوي ، أو ظاهرة ، أو مسألة صرفية من دون أن يعلّلها ويكشف أسرارها .

٩- اتّسم عرضه للمادة الصوتية بالاختصار ، إذ كثيرًا ما كان يشير إلى المصطلحات الصوتية من دون أن يتعرض لها بالشرح والتعريف .

١٠-أثبت البحث أنّ هناك جهودًا صرفية في شرح اللمع وإن كانت قليلة على الرغم من كونه كتابًا يدور في مجمله في المباحث النحوية .

١١-استعان الواسطي الضرير في شرحه لكتاب (اللمع) بالنقل عن العلماء ، ومن العلماء الذين ذكرهم : الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، وأبو علي الفارسي ، وغيرهم من العلماء .

١٢-اهتمّ الواسطي الضرير بالمادة النحوية اهتمامًا كبيرًا ، إذ كان يعرض المسائل النحوية ويذكر آراء العلماء فيها مناقشًا ومعللاً .

١٣-على الرغم من الإيجابيات التي ميزت الواسطي الضرير إلاّ أنّ ذلك لا يعني خلوه من المآخذ ، فقد وجدته يتوهم في نسبة طائفة من الآراء النحوية ، ووجدته كذلك يغفل في أحايين عن نسبة ما ينقله إلى أصحابه ، ونقله عن مجموعة من الكتب من دون الإشارة إليها ، وكذلك عدم نسبة أغلب القراءات القرآنية إلى أصحابها .

المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(أ)

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ) ، بتحقيق : الدكتور طارق الجنابي ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٢- ابن جني النحوي ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار النذير – بغداد ، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .

٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد الدمياطي (ت١١١٧هـ) ، علّق عليه : علي محمد الضباع ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي – مصر ، ١٩٨٣م .

٤- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، بتحقيق : مركز الدراسات القرآنية ، المملكة العربية السعودية ، د.ت .

٥- أخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، بتحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، ط١ ، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م .

٦- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، بتحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٧- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ، الشيخ يحيى الشاوي (ت١٠٩٦هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار ، مطبعة النواعير – الرمادي – العراق ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

٨- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، بتحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة المجمع العلمي – دمشق ، د.ت .

٩- إسفار الفصيح ، أبو سهل الهروي (ت٤٣٣هـ) ، بتحقيق : الدكتور أحمد ابن سعيد بن محمد قشاش ، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة – السعودية ، ١٤٢٠هـ .
١٠- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرّم ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .
١١- إصلاح المنطق ، ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ، بتحقيق : أحمد محمد شاكر (ت١٩٨٨هـ) ، وعبد السلام محمد هارون (ت١٩٨٥م) ، دار المعارف – مصر ، ط٤ ، د.ت .
١٢- الأصول – دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة) ، الدكتور تمام حسان (ت٢٠٠١م) ، عالم الكتب – القاهرة ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
١٣- أصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم ، دار العلم – بيروت ، ١٩٧٣م .
١٤- الأصول في النحو ، أبو بكر السراج (ت٣١٦هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي (ت١٩٩٨م) ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٣ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
١٥- إعراب القراءات الشواذ ، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، بتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
١٦- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) ، بتحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
١٧- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط٢ ، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م .

١٨- الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات الأنباري ، بتحقيق : سعيد الأفغاني (ت١٩٩٧م) ، مطبعة الجامعة السورية – دمشق ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .
١٩- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق : الدكتور أحمد سليم الحمصي ، والدكتور أحمد محمد قاسم ، ط١ ، ١٩٨٨م .
٢٠- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن حمزة بن الشجري العلوي (ت٥٤٢هـ) ، بتحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، د.ت .
٢١- أمالي السهيلي ، أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ) ، بتحقيق : محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة – القاهرة ، ١٩٩٧م .
٢٢- الأمثال ، أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت٢٢٤هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد المجيد قطاش ، دار المأمون للتراث – دمشق ، ط١ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٢٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي (ت٦٤٦هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الفكر العربي – القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
٢٤- الأنساب ، أبو سعد السمعاني (ت٥٦٢هـ) ، بتحقيق : عبد الرحمن بن محمد المعلمي اليماني ، مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
٢٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، د.ت .
٢٧- الإيضاح ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، بتحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
٢٨- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ) ، بتحقيق : الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني – بغداد ، ١٩٨٢م .

٢٩- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، بتحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، ط٦ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

(ب)

٣٠- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، د.ت .

٣١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر – بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٣٢- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، بتحقيق : محمد المصري ، دار سعد الدين للطباعة والنشر – دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٣٣- البيان في شرح اللمع ، أبو البركات عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ) ، بتحقيق : الدكتور علاء الدين حموية ، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية ، د.ت .

٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري ، بتحقيق : الدكتور طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

(ت)

٣٥- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، بتحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، إصدارات وزارة الإعلام – الكويت ، د.ت .

٣٦- تاريخ الأدب العربي ، بروكلمان (ت١٩٥٦م) ، نقله إلى العربية : الدكتور عبد الحليم النجار ، دار المعارف – القاهرة ، ط٥ ، د.ت .

٣٧- تاريخ اللغات السامية ، أبو ذؤيب إسرائيل ولفنسون ، مطبعة الاعتماد – مصر ، ط١ ، ١٣٤٨هـ - ١٩٢٩م .

٣٨- تاريخ النحو وأصوله ، د. عبد الحميد سيد طلب ، مطبعة العلوم – القاهرة ، ١٩٧٥م .

٣٩- التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ت في القرن الرابع الهجري) ، بتحقيق : الدكتور فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر – دمشق ، ط١ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٤٠- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، أحمد السيد أحمد علي ، المكتبة التوقيفية – القاهرة – مصر ، د.ت .

٤١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، بتحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م . جامعة الملك عبد العزيز – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – السعودية .

٤٢- التطور النحوي ، برجشتراسر ، صححه وعلّق عليه : الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٤٣- التعريفات ، السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، بتحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة – القاهرة ، د.ت .

٤٤- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، بتحقيق : د. عوض حمد القوزي ، جامعة الملك سعود – الرياض ، ط١ ، ١٩٩٠م .

٤٥- التكملة ، أبو علي الفارسي ، بتحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

٤٦- تلقين المتعلم من النحو ، ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، بتحقيق : محمد سلامة الله ، ومحمد هداية الله ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٦م .

٤٧- توجيه اللمع – شرح كتاب اللمع ، أحمد بن الحسين بن الخباز ، بتحقيق : الدكتور فائز زكي محمد دياب ، مطبعة دار السلام – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٤٨- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

(ث)

٤٩- ثمار الصناعة في علم العربية ، أبو عبد الله بن موسى الأشعري (ت٤٩٠هـ) ، بتحقيق : د. حنا جميل حداد ، منشورات وزارة الثقافة – عمان – الأردن ، ١٩٩٤م .

(ج)

٥٠- الجامع لأحكام القرآن والمُبيّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان ، أبو بكر القرطبي (ت٦٧١هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٥١- الجملة الفعلية ، الدكتور علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٥٢- الجمل في النحو ، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي (ت٣١٧هـ) ، بتحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٥٣- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري (ت٤٠٦هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه : الدكتور أحمد عبد السلام ، وخرّج أحاديثه : أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٥٤- الجنى الداني في حروف المعاني ، ابن أم قاسم المرادي ، بتحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

٥٥- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ، الدكتور عبد البديع اليزباني ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية – دمشق ، ط١ ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

(ح)

٥٦- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، أحمد بن محمد الخضري (ت١٢٨٧هـ) ، ضبطه وصححه : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

٥٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، بتحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوقيفية ، د.ت .

٥٨- الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرّم ، دار الشروق – بيروت ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٥٩- الحدود ، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، بتحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان ، ١٩٨٤م .

٦٠- الحروف ، الفارابي (ت٣٣٩هـ) ، بتحقيق : محسن مهدي ، المطبعة الكاثوليكية – بيروت ، ١٩٧٠م .

٦١- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، بتحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة – بيروت ، ١٩٨٠م .

٦٢- الحيوان ، عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل – بيروت ، ١٩٨٨م .

(خ)

٦٣- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٦٤- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، بتحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط٣ ، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م .

(د)

٦٥- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٩٨٤م) ، دار الحديث – القاهرة ، د.ت .

٦٦- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، الدكتور حسام سعيد النعيمي ، دار الطليعة – بيروت ، ١٩٨٠م .

٦٧- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار النذير – بغداد ، ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م .

٦٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ) ، وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٩م .

٦٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، بتحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، د.ت .

٧٠- دروس في التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .

٧١- ديوان ابن أبي حصينة بشرح أبي العلاء المعري ، بتحقيق : محمد أسعد طلس ، دار صادر – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

٧٢- ديوان الأدب ، إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ) ، بتحقيق : الدكتور أحمد مختار عمر ، مؤسسة دار الشعب – القاهرة ، ٢٠٠٣م .

٧٣- ديوان الأصمعيات ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) ، بتحقيق : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر – بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٥م .

٧٤- ديوان الأعشى الكبير ، ميمون بن قيس ، بتحقيق : الدكتور محمد حسين ، المطبعة النموذجية – مصر ، ١٩٥٠م .

٧٥- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب ، بتحقيق : الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف – القاهرة ، ط٣ ، ٢٠٠٩م .

٧٦- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي ، بتحقيق : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

٧٧- ديوان رؤبة بن العجاج ، بتحقيق : وليم بن الورد البروسي ، برلين ، ١٩٠٣م .

٧٨- ديوان زهير ، صنعة الإمام أبي سعيد السكري ، شرح ودراسة : د. مفيد قميحة ، دار الشواف ، ط١ ، ١٩٨٩م .

٧٩- ديوان سُحَيم عيد بن الحسحاس ، بتحقيق : الأستاذ عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م .

٨٠- ديوان طرفة بن العبد البكري مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري ، صححه : مكس سلغسون ، مطبعة برطرند ، ١٩٠٠م .

٨١- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، بتحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .

٨٢- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، بتحقيق : الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر – بيروت ، ١٩٥٨م .

٨٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، بتحقيق : الدكتور فايز محمد ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٢ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

٨٤- ديوان الفرزدق ، منشورات دار الكتاب اللبناني – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٨٣م .

٨٥- ديوان القطامي ، بتحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، والدكتور أحمد مطلوب ، دار الثقافة – بيروت ، ط١ ، ١٩٦٠م .

٨٦- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، بتحقيق : الدكتور إحسان عباس ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٢م .

٨٧- ديوان المخبل السعدي ، بتحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، بغداد ، د.ت .

٨٨- ديوان مسكين الدارمي ، بتحقيق : كارين صادر ، دار صادر – بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٨٩- ديوان النابغة الذبياني ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – مصر ، ١٩٧٧م .

٩٠- ديوان هدبة بن الخشرم العذري ، بتحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، دار القلم – الكويت ، ط٢ ، ١٩٨٦م .

(ذ)

٩١- الذيل والتكملة في شرح التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، بتحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

(ر)

٩٢- رسالتان في اللغة (منازل الحروف ، والحدود) ، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) ، بتحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، ١٩٨٤م .

٩٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، بتحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، د.ت .

(س)

٩٤- السبعة في القراءات ، ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ، بتحقيق : د. شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، ١٩٧٢م .

٩٥- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

(ش)

٩٦- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، ٢٠١٠م .

٩٧- شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ) ، اعتنى به : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط٥ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

٩٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة التراث – القاهرة ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٩٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين بن محمد الأشموني (ت٩٢٩هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية – دار الاتحاد العربي للطباعة – القاهرة ، ط٣ ، د.ت .

١٠٠- شرح التسهيل ، جمال الدين بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، بتحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، هجر ، ط١ ، ١٩٩٠م .

١٠١- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، بتحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

١٠٢- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، بتحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

١٠٣- شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام الأنصاري ، بتحقيق : الدكتور علي محسن عيسى مال الله ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

١٠٤- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى صنعة أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور حنا نصر الحتّي ، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .

١٠٥- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، بتحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاز يونس – بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

١٠٦- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

١٠٧- شرح عيون الإعراب ، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) ، بتحقيق : د. حنا جميل حداد ، مكتبة المنار – الأردن ، ط١ ، ١٩٨٥م .

١٠٨- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر ، ط١١ ، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م .

١٠٩- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث – دمشق ، د.ت

١١٠- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي ، بتحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

١١١- شرح اللمع لابن بَرْهان العكبري (ت٤٥٦هـ) ، بتحقيق : الدكتور فائز فارس ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، ط١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

١١٢- شرح اللمع لجامع العلوم ، أبو الحسن الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، بتحقيق : محمد خليل مراد الحربي ، نشرته دار الشؤون الثقافية في بغداد ، وحُقِّق من قبل إبراهيم محمد أبو عبادة في أطروحة دكتوراه – كلية اللغة العربية – جامعة الإمام ابن سعود الإسلامية – الرياض ، ١٤٠٣هـ .

١١٣- شرح اللمع للواسطي الضرير ، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير (ت٤٦٩هـ) ، بتحقيق : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

١١٤- شرح المفصل ، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

١١٥- شرح المقدمة المحسبة ، طاهر أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) ، بتحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية – الكويت ، ط١ ، ١٩٧٧م .
١١٦- شرح ملحة الإعراب ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت٥١٦هـ) ، بتحقيق : الدكتور فائز فارس ، دار الأمل – الأردن ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .
١١٧- شرح الهداية ، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٤٠هـ) ، بتحقيق : الدكتور حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشيد – الرياض – السعودية ، ١٤١٥هـ .
١١٨- الشواهد والاستشهاد في النحو ، عبد الجبار علوان النايلة ، مطبعة الزهراء – بغداد ، ط١ ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .

(ص)

١١٩- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، علّق عليه ووضع هوامشه : أحمد حسن ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
١٢٠- الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٨هـ) ، بتحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
١٢١- صحيح البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، دار صادر – بيروت – لبنان ، د.ت .
١٢٢- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ) ، بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، د.ت .

(ط)

١٢٣- طبقات الشعراء ، عبد الله بن محمد بن المعتز (ت٢٩٦هـ) ، بتحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف – مصر ، د.ت .
١٢٤- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – مصر ، ط٢ ، ١٩٧٣م .

(ع)

١٢٥- عدة السالك إلى بتحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، د.ت .
١٢٦- العلة النحوية – تاريخ وتطور حتى القرن السادس الهجري ، د. محمود جاسم درويش ، مطبعة الطور – بغداد ، ٢٠٠٢م .
١٢٧- علل النحو ، محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ) ، بتحقيق : محمود محمد محمود نصار ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
١٢٨- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل – سوريا ، ط٥ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
١٢٩- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

(ف)

١٣٠- الفاخر ، أبو طالب المفضل بن سلمة بن عصام (ت٢٩١هـ) ، بتحقيق : عبد العليم الطحاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م .
١٣١- الفصول في العربية ، ابن الدهان النحوي (ت٥٦٩هـ) ، بتحقيق : الدكتور فائز فارس ، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .
١٣٢- فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف ، أبو بكر بن خليفة الأموي الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) ، بتحقيق :

الشيخ فرنشكة قدراة زيدين ، وتلميذه : خليان ريارة طرغده ، مطبعة قومش – سرقسطة ، ط٣ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

١٣٣- الفوائد الضيائية ، نور الدين الجامي (ت٨٩٨هـ) ، بتحقيق : د. أسامة طه فاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد ، ١٩٨٣م .

١٣٤- في أصول النحو ، الدكتور سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

١٣٥- في اللهجات العربية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية – القاهرة ، ٢٠٠٣م .

١٣٦- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي – بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٦م .

(ق)

١٣٧- القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، بتحقيق : مكتب بتحقيق التراث في مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان ، ط٨ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

١٣٨- القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره ، الدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق – عمان ، ١٩٩٧م .

١٣٩- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح ، الدار الجماهيرية – ليبيا ، ط١ ، ١٩٨٦م .

(ك)

١٤٠- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، بتحقيق : الدكتور محمد أحمد الدّالي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ ، د.ت .

١٤١- الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠هـ) ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

١٤٢- كتاب الأمثال ، أبو فيد مؤرج بن عمرو السدوسي (ت١٩٥هـ) ، بتحقيق : الدكتور رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية – بيروت ، ١٩٨٣م .
١٤٣- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، بتحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، مكتبة العبيكان – الرياض – السعودية ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
١٤٤- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٩٩٢م .
١٤٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، بتحقيق : الدكتور محيي الدين رمضان ، دمشق ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م .
١٤٦- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، أبو الحسن الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، بتحقيق : الدكتور محمد أحمد الدالي ، مطبعة الصباح – دمشق ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
١٤٧- الكليات ، أبو البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، بتحقيق : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٩٨م .

(ل)

١٤٨- اللامات – دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية ، بتحقيق : الدكتور عبد الهادي الفضلي ، دار القلم – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٨٠م .
١٤٩- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، بتحقيق : غازي مختار طليمات ، دار الفكر – دمشق – سوريا ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
١٥٠- لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان ، ط٣ ، د.ت .

١٥١- لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، بتحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
١٥٢- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق : الدكتور سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي – عمان ، ١٩٨٨م .

(م)

١٥٣- ما تبقى من أراجيز أبي محمد عبد الله بن ربعي بن خالد الفقعسي الأسدي ، بتحقيق : الدكتور محمد جبار المعيبد ، وزارة الشؤون والثقافة العامة – بغداد ، ط١ ، ٢٠٠١م .
١٥٤- مجاز القرآن ، أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى التيميّ (ت٢١٠هـ) ، بتحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، د.ت .
١٥٥- مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف – مصر ، ط٢ ، ١٩٦٠م .
١٥٦- مجمع الأمثال ، أبو الفضل الميداني (ت٥١٨هـ) ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل – بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧م .
١٥٧- مجمل اللغة ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ، بتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦م .
١٥٨- مختار الصحاح ، أبو بكر بن عبد القادر الرازي (ت بعد٦٦٦هـ) ، دار الحديث – القاهرة ، د.ت .
١٥٩- المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف – القاهرة ، ط٧ ، د.ت .
١٦٠- المدارس النحوية أسطورة وواقع ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان ، ط١ ، ١٩٨٧م .
١٦١- المدخل إلى علم النحو والصرف ، الدكتور عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية – بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٤م .
١٦٢- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر ، ط٢ ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

١٦٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ، مكتبة درا التراث – القاهرة ، ط٣ ، د.ت .
١٦٤- المسائل العضديات ، أبو علي الفارسي ، بتحقيق : علي جابر المنصوري ، عالم الكتب – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م .
١٦٥- المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، بتحقيق : الدكتور محمد كامل بركات ، مطابع جامعة أم القرى ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
١٦٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) ، دار صادر – بيروت ، د.ت .
١٦٧- مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، بتحقيق : أسامة عبد العظيم ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، د.ت .
١٦٨- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض – السعودية ، ط١ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
١٦٩- معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) ، بتحقيق : الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
١٧٠- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ) ، بتحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار (ت١٩٦٦م) ، دار السرور ، د.ت .
١٧١- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي ، دار الحديث – القاهرة ، د.ت .
١٧٢- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر – الأردن ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .
١٧٣- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ) ، دار صادر – بيروت ، د.ت .

١٧٤- المعجم الأوسط ، أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ) ، بتحقيق : أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ، دار الحرمين – السعودية ، ١٩٦٥م .
١٧٥- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار صادر – بيروت ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
١٧٦- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة (ت١٩٨٧م) ، مطبعة الترقي – دمشق ، ١٩٥٧م .
١٧٧- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، الدكتور محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف – القاهرة ، د.ت .
١٧٨- معجم القراءات القرآنية ، الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرّم ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
١٧٩- المغني في تصريف الأفعال ، الدكتور عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث – القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
١٨٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، بتحقيق : الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، مطابع السياسة – الكويت ، د.ت .
١٨١- مفردات ألفاظ القرآن الكريم للراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد بن المفضل (ت٤٢٥هـ) ، دار القلم – دمشق ، د.ت .
١٨٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، بتحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
١٨٣- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ) ، بتحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان (ت١٩٩٩م) ، دار الرشيد – الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢م .
١٨٤- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، بتحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
١٨٥- المقرب ، ابن عصفور الإشبيلي ، بتحقيق : أحمد عبد الستار الجواري (ت١٩٨٨م) ، وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

١٨٦- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، الدكتور جعفر نايف عباينة ، دار الفكر – عمان ، ط١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
١٨٧- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي ، بتحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، د.ت .
١٨٨- المنصف شرح تصريف المازني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العامة – إدارة إحياء التراث القديم – القاهرة ، ط١ ، ١٩٥٤م .
١٨٩- المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
١٩٠- الموفي في النحو الكوفي ، صدر الدين الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ) ، علّق عليه : محمد بهجة البيطار ، د.ت .
١٩١- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د. خديجة الحديثي ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، ٢٠١١م .

(ن)

١٩٢- نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ) ، بتحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .
١٩٣- النحو العربي (العلة النحوية نشأتها وتطورها) ، الدكتور مازن المبارك ، المكتبة الحديثة ، ط١ ، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .
١٩٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، بتحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
١٩٥- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .

(هـ)

١٩٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، بتحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

الرسائل والأطاريح

١٩٧- توجيه اللمع لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) – دراسة لغوية نحوية ، رعد كريم حسن ، بإشراف : أ.م.د. مكي نومان مظلوم الدليمي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – جامعة ديالى ، ٢٠٠٨م .

١٩٨- الدراسات النحوية عند المكودي ، مهند جاسم محمد ، بإشراف : أ.د. محمود جاسم الدرويش ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٤م .

١٩٩- شروح اللمع في العربية لابن جني – دراسة موازنة ، أزهار حسون محمود الساعدي ، بإشراف : أ.د. قيس إسماعيل الأوسي ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية – ابن رشد – جامعة بغداد – ٢٠٠١م .

٢٠٠- ظاهرة المنع في النحو العربي ، مازن عبد الرسول سلمان الزيدي ، بإشراف : أ.د. خديجة الحديثي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م .

٢٠١- ظاهرة الهمز والإمالة عند القراء الكوفيين الثلاثة : عاصم وحمزة والكسائي – دراسة صوتية وصفية تحليلية ، خالد محمود أبو مصطفى ، بإشراف : د. فوزي إبراهيم أبو فياض ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب – الجامعة الإسلامية – غزة ، ٢٠١١م .

٢٠٢- المباحث النحوية عند محمود أبي الحسن بن الحسين النيسابوري (ت٥٥٣هـ) في كتابه : (باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، وإيجاز البيان عن معاني القرآن) ، أسماء لازم عكاب ، بإشراف : أ.د. فاخر جبر مطر ، رسالة ماجستير ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠م .

٢٠٣- المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن حصينة ، هاني محمد عبد الرزاق ، بإشراف : أ.د. إبراهيم حامد الأسناوي ، أ.د. مصطفى خليل خاطر ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية – جامعة الأزهر ، د.ت .

٢٠٤- نحو سيبويه في كتب النحاة – دراسة بتحقيق وتقويم ، مازن عبد الرسول سلمان الزيدي ، بإشراف : أ.م.د. صالح هادي القريشي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦م .

٢٠٥- النقد اللغوي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، حافظ رشيد ظفير ، بإشراف : أ.م.د.مكي نومان مظلوم الدليمي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى ، ٢٠١٢م .